مكتبة لسان العرب

أسرار العربية

تأليف
عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري
المتوفى سنة ٥٧٧ هـ

مكتبة لسان العرب

دراسة وتحقيق
محمد حسين شمس الدين

دار الكتب العلمية
DKI
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

نبذة عن حياة ابن الأنباري وشخصيته

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري. كنيته أبو البركات، ولقبه كمال الدين. ينتسب إلى «الأنبار»، وهي بلدة قديمة على الفرات، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ. ولد عام ٥١٣ هـ/ ١١١٩ م، وسكن بغداد من صباه إلى أن توفي عن أربع وستين سنة وذلك في التاسع من شعبان عام ٥٧٧ هـ/ ١٩ ديسمبر ١١٨١ م، ودفن بباب أَبْرَز بتربة الشيخ أبي إسحاق الشيرازي.

يُفهم من المصادر أن ولادة المؤلف كانت في الأنبار، وفيها تلقّى علومه الأولى على والده الذي كان على شيء من الثقافة والعلم. ويبدو أن الأنبار لم تكن تلبي كل حاجات الطالب للعلم، فيما كانت بغداد قبلة الأنظار، تعجّ بحركة علمية نشطة على عهد الدولة السلجوقية وفي ظل نظام الملك وزير ملكشاه السلجوقي ومدرسته المشهورة بالنظامية. لذلك رأى الوالد أن يشدّ الرحال إلى بغداد، مستصحباً ابنه، علّه يحقق فيها ما عجز عن تحقيقه في الأنبار من آمال وأهداف.

في المدرسة النظامية ببغداد أقبل الفتى عبد الرحمن ابن الأنباري على تحصيل العلم بشغف قلَّ نظيره. وكانت تلك المدرسة في ذاك الوقت ومنذ منتصف القرن الخامس الهجري جامعة زاهرة وبيئة علمية نشطة. أنشأها نظام الملك وافتتحها الخليفة العباسي القائم بأمر الله سنة ٤٤٠ هـ/ ١٠٤٨ م في حفل عظيم، واشتهر من أساتذتها أبو حامد الغزالي وأبو إسحاق الشيرازي. وقد قصد نظام الملك بإنشائها مقاومة الدعاية للمذهب الفاطمي الذي كان يدعو له الأزهر آنذاك

في القاهرة، كما اشترط على المدرسين فيها أن يكونوا على مذهب الإمام الشافعي. واتُّبع في النظامية الوضع المألوف اليوم في الجامعات المعاصرة، من حيث تعيين الأساتذة والمعيدين وإلزامهم زيّاً محدداً، هذا إلى توفير الحياة الكريمة للطلاب بإمدادهم بالمأكل والملبس وتأمين الإقامة في أروقة ملحقة بالمدرسة.

في المدرسة النظامية تفقَّه ابن الأنباري على مذهب الإمام الشافعي، وكان أستاذه في ذلك ابن الرزاز (سعيد بن محمد بن عمر المتوفى سنة ٥٣٩ هـ)، وأخذ النحو عن ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد المتوفى سنة ٥٤٢ هـ)، واللغة عن ابن الجواليقي (موهوب بن أحمد بن محمد المتوفى سنة ٥٣٩ هـ). كان هؤلاء الثلاثة أبرز شيوخه، غير أن ابن الأنباري لم يأخذ عن هؤلاء فقط، وإنما أقبل على الإفادة من آخرين أقلَّ شهرة، فسمع الحديث من أبي منصور بن خيروان، وأبي البركات الأنماطي، وأبي نصير أحمد بن نظام الملك الحسن بن علي بن إسحاق الطوسي، ومحمد بن عطاف الموصلي، وأبي الفضل محمد بن ناصر الحافظ، وأبي الفوارس بن محفوظ الأنباري، وأبي بكر محمد بن عبدالله الدبيثي وغيرهم.

بفضل تحصيله ومخالطته لأئمة العلم وشيوخه، عُيِّن ابن الأنباري معيداً في المدرسة النظامية، ثم رقّي إلى رتبة مدرِّس (أستاذ) فيها، فكان يعقد مجالس الوعظ والأدب وبرع في ذلك حتى صار حديث الناس. وبعدما زاول التدريس مدة طويلة، يبدو أنه ملَّ الوظيفة فآثر الانقطاع في بيته مشتغلاً بالعلم والعبادة. إلا أن بابه ظل مفتوحاً لطلاب العلم الذين لم ينقطعوا عنه، فأخذوا عنه واستفادوا، واشتهرت مصنفاته وشُدَّت إليه الرحال بعد أن صار شيخ العربية في أيامه.

عُرف ابن الأنباري بزهده وتقشفه العظيمين، فرضي بعيش الكفاف، وكانت سيرته «جملة من الورع والمجاهدة والتقلُّل من الدنيا» على حد تعبير ابن قاضي شهبة في الطبقات. كان له من أبيه دار يسكنها ودارٌ وحانوت مقدار أجرتهما نصف دينار في الشهر يقنع به ويشري منه ورقاً. ومن شدّة قناعته كان يقعد في بيته على حصير من قصب ويلبس ثوباً خلقاً ولا يخرج إلا للجمعة، ولسان حاله يقول بأنه سلك طريق العلم فبلغ مطلوبه منه، ولو أراد المال لسلك سبيله. لذلك بلغت عفة النفس عنده مبلغاً عظيماً، ولم يطأطىء رأسه لمتفضّل عليه، حتى لو كان الخليفة نفسه. فقد سيَّر إليه الخليفة المستضيء ذات يوم خمسمائة دينار، فردَّها، فقيل له:

اجعلها لولدك، فقال: إن كنتُ خلقته فأنا أرزقه. وكان يحضر دعوة الخليفة في كل سنة، فيبعث إليه الخلع والذهب فيردّ الجميع. بعد هذا ليس غريباً أن نرى ابن الأنباري يسلك طريق التصوّف والمتصوّفين، خصوصاً في شيخوخته أو كلما تقدّمت به السنّ.

من تتبُّع أخبار المؤلف وكثرة مصنفاته وتنوعها يتبين لنا أنه كان على قسط كبير من الثقافة بالمفهوم السائد في أيامه. فإلى الحديث والفقه والأصول اتسعت ثقافته لتشمل النحو واللغة والأدب بصفة عامة، غير أنه اشتهر بالنحو وتميَّز به وأعطى فيه أكثر مما أعطى في غيره من الموضوعات.

آثار ابن الأنباري وإنتاجه في النحو

أقبل ابن الأنباري على التأليف في أصول الفقه وفروعه، وعلم الكلام، وطبقات الأدباء والنحاة، واللغة، وفن الجدل والمناظرة، وغير ذلك من الفنون المعروفة في عصره. ذكر السبكي في طبقات الشافعية أن له في النحو واللغة ما يزيد على خمسين مصنفاً، وأوصلها السيوطي في بغية الوعاة إلى السبعين ذاكراً أسماءها. وقال ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب: وله مائة وثمانون مصنفاً.

وفيما يلي ثبت بآثار ابن الأنباري، مقسمة إلى ثلاثة أقسام: الآثار المفقودة، والآثار المخطوطة، والآثار المطبوعة. وقد اعتمدنا الثَّبْت الذي أخرجه الدكتور جميل علوش في كتابه «ابن الأنباري وجهوده في النحو» الصادر عن الدار العربية للكتاب، ليبيا ـ تونس ١٩٨١، وهو أوفى ثَبَت حتى الآن على حدّ علمنا، وقد تضمَّن أسماء سبعة وثمانين مصنفاً.

أولاً: الآثار المفقودة:

وهي المصنفات التي أوردت كتب التراجم والطبقات ومعاجم المؤلفين أسماءها، ولكنها غير موجودة في فهارس المخطوطات ولا يعرف المحققون شيئاً عنها. وهي حسب الترتيب الهجائي:

الاختصار في الكلام على ألفاظٍ تدور بين النظار؛ الأسئلة في العربية (في مسائل سأل عنها بعض أولاد الخليفة المسترشد بالله)؛ الأسمى في شرح الأسما؛

أصول الفصول (في التصوّف)؛ الأضداد؛ الألفاظ الجارية على لسان الجارية؛ الأنوار (في العربية)؛ الإيضاح (في النحو)؛ بداية الهداية (في فروع الشافعية)؛ بغية الوارد؛ البلغة في أساليب اللغة (وذكر أيضاً باسم: بلغة المحبّ)؛ البلغة في نقد الشعر؛ البيان في جمع أفعل أخفّ الأوزان (وذكره السيوطي في بغية الوعاة على أنه كتابان: «البيان في جمع أفعل» و «أخفّ الأوزان»)؛ تاريخ الأنبار؛ تصرُّفات «لو»؛ التغريد في كلمة التوحيد؛ تفسير غريب المقامات الحريرية؛ التنقيح في مسائل الترجيح بين الشافعي وأبي حنيفة؛ جلاء الأوهام وجلاء الأفهام (في متعلق الظرف في قوله تعالى: أُحِل لكم الصيام)؛ الجمل في علم الجدل؛ الحضّ على تعليم العربية؛ حلية الطراز في حلّ الألغاز؛ حلية العربية؛ حواشي الإيضاح؛ الداعي إلى الإسلام في علم الكلام؛ ديوان اللغة؛ مرتبة الإنسانية في المسائل الخراسانية؛ الزهرة (في اللغة)؛ سمط الأدلة (في النحو. ولعلّه: «لمع الأدلّة»)؛ شرح الإيضاح (ولعله «حواشي الإيضاح»)؛ شرح الحماسة؛ شرح ديوان المتنبي؛ شرح السبع الطوال (وهو نفسه «المرتجل في شرح السبع الطوال» أو «المرتجل في شرح الجمل»)؛ شرح المقامات الحريرية (ولعله هو نفسه «تفسير غريب المقامات الحريرية»)؛ شرح المقبوض في علم العروض؛ شرح مقصورة ابن دريد (وذكره المؤلف باسم «الإشارة في شرح المقصورة»)؛ شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل؛ عقود الإعراب؛ الفائق في أسماء المائق؛ الفصول في معرفة الأصول (في النحو)؛ فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ؛ قبسة الأديب في أسماء الذيب؛ قبسة الطالب في شرح خطبة أدب الكاتب؛ كتاب الألف واللام؛ كتاب حيص بيص؛ كتاب في «يَعْفون»؛ كتاب كلا وكلتا؛ كتاب «كيف»؛ كتاب «ما»؛ لباب الآداب؛ اللباب المختصر؛ المرتجل في إبطال تعريف الجمل؛ مسألة دخول الشرط على الشرط؛ المسائل السنجارية؛ المسائل البخارية؛ المعتبر في الفرق بين الوصف والخبر؛ مغاني المعاني (ولعله هو نفسه «شرح ديوان المتنبي»)؛ مفتاح المذاكرة؛ المقبوض في علم العروض (ونرجّح أن يكون هو نفسه «شرح المقبوض» المشار إليه آنفاً، إذ نستبعد أن يكون المؤلف قد وضع كتاباً في «المقبوض» ثم وضع شرحاً له)؛ مقترح السائل في «ويل أُمِّهِ»؛ منثور العقود في تجريد الحدود؛ ميزان العربية (هو نفسه «الميزان في النحو»)؛ نجدة السؤال في عمدة السؤال (هو نفسه «عُدَّة السؤال في عمدة السؤال»)؛ نسمة العبير في التعبير؛ نقد الوقت؛ نكت المجالس في الوعظ؛

النوادر؛ النور اللائح في اعتقاد السلف الصالح.

ثانياً: الآثار المخطوطة:

١ ـ أدلة النحو والأصول (مكتبة عاطف أفندي باستانبول رقم ٢٤٢٩. وفي معهد المخطوطات بالقاهرة نسخة مصورة عنه باسم «إجراء القياس». يقول الدكتور جميل علوش: يعتقد الأستاذ الأفغاني أنها كتاب «الفصول في معرفة الأصول» ولكن الدلائل تشير إلى أنها هي كتاب «لمع الأدلة»).

٢ ـ الجوهرة في نسب النبي وأصحابه العشرة. (القاهرة، كتالوج الطبعة الثانية ١٥٦/ ٥).

٣ ـ عمدة الأدباء في معرفة ما يكتب بالألف والياء. (ليدن رقم ١٧١؛ مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩؛ وعن هذه المخطوطة نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية رقم ١٧٧).

٤ ـ فرائد الفوائد. (مكتبة أحمد الثالث باستانبول رقم ٢٧٢٩؛ وعنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات رقم ٦٢٩ أدب).

٥ ـ الكلام على عصي ومغزو. (مكتبة كوبريللي رقم ١٣٩٣/ ٤؛ ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية رقم ١١٥ لغة).

٦ ـ منثور الفوائد. (مكتبة أحمد الثالث رقم ٢٧٢٩؛ وعنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية رقم ٨٣٥ أدب).

٧ ـ هداية الذاهب في معرفة المذاهب. (مكتبة عاطف أفندي باستانبول).

٨ ـ الوجيز في التصريف. (مكتبة أحمد الثالث رقم ٢٧٢٩؛ وعنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية رقم ٢٦ فهرس).

ثالثاً: الآثار المطبوعة:

أ ـ الآثار اللغوية:

١ ـ البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث. (دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٧٠).

٢ ـ حلية العقود في المقصور والممدود. (المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٦).

٣ ـ اللمعة في صنعة الشعر. (نشر في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٥٥، مجلد ٣٠ ص ٥٩٠ ـ ٦٠٧). واسم هذه الرسالة لا يتفق مع مضمونها، فهي لا تتطرق إلى موضوعات الشعر والعروض بل تتضمن ستة وأربعين نوعاً من الوجوه البلاغية التي يسميها البلاغيون الأنواع البديعية.

٤ ـ الموجز في علم القوافي. (نشر في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة ١٩٥٦، مجلد ٣١ ص ٤٨ ـ ٥٨).

٥ ـ زينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والظاء. (دار القلم، بيروت ١٩٧١).

ب ـ **الآثار التاريخية**: ونعني بها ما تعلق بأخبار الأدباء والنحاة وآثارهم. وهي تنحصر في كتاب واحد هو «نزهة الألباء في طبقات الأدباء ـ أي النحاة».

طبع هذا الكتاب خمس طبعات: على الحجر في القاهرة سنة ١٨٧٦ م؛ في باريس سنة ١٩٥٧ م؛ في المطبعة الكاثوليكية بيروت سنة ١٩٦٣؛ في مطبعة المعارف ببغداد سنة ١٩٥٩ م؛ وفي القاهرة سنة ١٩٦٧ م.

تتلخص قيمة «نزهة الألباء» في أنه يعطي صورة موجزة دقيقة عن سير حركة النحو حتى زمن المؤلف، ويقدم لمحات مضيئة عن كبار النحاة واتجاهاتهم في فهم النحو ودراسته. وهو من المصادر الأساسية في دراسة نشأة النحو وتاريخه.

ج ـ **الآثار النحوية**:

١ ـ أسرار العربية: طبع هذا الكتاب ثلاث مرات؛ الأولى سنة ١٨٨٦ م في ليدن بعناية المستشرق سيبولد؛ والثانية في دمشق سنة ١٩٥٧ م بتحقيق محمد بهجت البيطار؛ والثالثة هي هذه الصادرة عن دار الكتب العلمية في بيروت. ولنا عودة إلى هذا الكتاب في ما يأتي.

٢ ـ الإغراب في جدل الإعراب: طبع مرة واحدة في مطبعة الجامعة السورية سنة ١٩٥٧ م بتحقيق سعيد الأفغاني مع كتاب «لمع الأدلة»؛ وأعيد طبعه في دار الفكر، بيروت سنة ١٩٧١ م. وهو كتابٌ فريد في بابه، لم يسبق المؤلفَ أحدٌ فيه ولم يلحقه أحد.

٣ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف: طبع أقسام من هذا الكتاب على ثلاث دفعات: الأولى (خمس مسائل) في فيينا سنة ١٨٧٨ م، والثانية بالروسية سنة

١٨٧٣ م، والثالثة في بطرسبرج سنة ١٨٧٨ م. ثم طبع كاملاً باللغة الألمانية مع شروحات وتعليقات في ليدن سنة ١٩١٣ م. وأخيراً طبع بالعربية بعناية محيي الدين عبد الحميد، القاهرة سنة ١٩٥٣ م. وكتاب «الإنصاف» هو أضخم مصنفات ابن الأنباري النحوية وأعمقها وأغزرها علماً على الإطلاق. وهو الكتاب الوحيد الذي يعالج موضوع الخلاف بين البصريين والكوفيين بهذه الإحاطة والشمول، ولا يسدُّ مسدَّه كتابٌ آخر في هذا المجال.

٤ ـ البيان في غريب إعراب القرآن: طبع مرة واحدة في مصر سنة ١٩٦٩ م بتحقيق الدكتور طه عبد الحميد طه. يستمد الكتاب قيمته من كون ابن الأنباري أفرغ فيه علمه وخبرته، ومن كونه تطبيقاً لمجمل آراء المؤلف النظرية في مختلف علوم اللغة وأطراف من علوم القرآن.

٥ ـ لمع الأدلة في أصول النحو: طبع في مطبعة جامعة دمشق مع «جدل الإعراب» بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني سنة ١٩٥٧ م. وأعيد طبعه في دار الفكر، بيروت ١٩٧١ م. وصدر عن المطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٩٦٣ م بتحقيق الأستاذ عطية عامر. ويعتبر «لمع الأدلة» من الكتب القليلة التي ألفت في أصول النحو، بل يزعم المؤلف أنه أول من صنف في هذا الباب. والكتاب وثيقة ثمينة للتدليل على ما بلغه الفكر النحوي من تقدم ورقي في القرن السادس الهجري، وهو يبيّن العلاقة التي قامت بين الفقه والنحو بفضل أوضاع علمية ودينية معينة.

أسلوب ابن الأنباري في مصنفاته

في كلمة إجمالية حول أسلوب ابن الأنباري في مصنفاته يقول الدكتور جميل علوش في كتابه المشار إليه آنفاً: «ومن مميزات هذه المصنفات أنها وُضعت للطلبة والدارسين. لذلك نرى المؤلف يتحرَّى فيها التيسير دون الإيغال والتعمق كأبي علي الفارسي والرماني مثلاً، ولذلك تمتاز بالمنهجية والتخصُّص. فكل كتاب في موضوع خاص به مهما كان ذلك الموضوع صغيراً أو ضيقاً؛ إذ نجد كتاباً في «كيف» وكتاباً في «لو» وآخر في «ما»... إلخ. وابن الأنباري يلتزم المنهجية في تصانيفه إلى أبعد الحدود، إذا نظرنا إليه بميزان عصره. فهو يسير على نهج متَّسق ويتتبَّع جزئيات موضوعة بفكر متَّزن، وقلما يطفر من مسألة إلى مسألة شأن القدامى

كالمبرد في «الكامل» والجاحظ في «البيان والتبيين». وفي أسلوب ابن الأنباري يقول الأستاذ سعيد الأفغاني في مقدمة كتاب «جدل الإعراب»: عُرفت التواليف النحوية من بعد سيبويه حتى يومنا هذا بيُبْس الأسلوب وجفاف العرض وإملال القارىء، لكن ابن الأنباري ـ والحق يقال ـ أدَّب النحو وأضفى على أسلوب عرضه من المائية والتَّنْدية ما حبَّبه إلى المطالع فأبعد عنه السأم. وليس بالقليل أن تعرض ما يشبه الأرقام والقضايا المنطقية عرضاً جذاباً. . . إنه أسلوبٌ رياضي جميل.

أما منهجية ابن الأنباري في النظر إلى أصول النحو فهي منهجية الفقهاء. وهو يصرّح في «نزهة الألباء» بأنه في كتابته لأصول النحو كان ينسج على منوال أصول الفقه، ويعلِّل ذلك بأن بينهما من المناسبة ما لا يخفى، لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه معقول من منقول. لذلك نرى ابن الأنباري يقسّم أصول النحو تقسيماً يشابه تماماً ذلك التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه، كما أنه نقل إلى أصول النحو جميع الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم. (انظر عطية عامر؛ مقدمة لمع الأدلة؛ ص ٧). إن الاتجاه الديني الطاغي على الحياة العلمية في عصر المؤلف، والاعتقاد السائد بأن كل العلوم الدينية واللغوية هي تبع للقرآن الكريم وخدم له، فضلاً عن ثقافة المؤلف الفقهية وأجواء المدرسة النظامية ببغداد، كل ذلك ساهم في إخضاع علم النحو لدى ابن الأنباري وغيره لأصول الفقه.

تعليلات ابن الأنباري وآراؤه النحوية في «أسرار العربية»

«أسرار العربية» كتابٌ تعليمي في النحو العربي و «أسراره»، أراد المؤلف من خلاله أن يقدم لطلابه عرضاً شاملاً وميسراً لقواعد اللغة العربية، وأن يزوّدهم القدرة على تفسير الظواهر اللغوية، مشيراً في الوقت عينه إلى مذاهب النحويين في المسألة الواحدة، لا سيما البصريين والكوفيين منهم. والغاية التعليمية جعلت المؤلف يتّبع أسلوباً سهلاً واضحاً، بطريقة السؤال والجواب وتقليب المسألة الواحدة على أكثر من وجه. هذا بلغة سلسة ومنطق استدلالي قريب المأخذ، إلى براعة في العرض وترجيح رأي على آخر، من دون إثقال على القارىء بالتفاصيل

كما في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف». لذلك نراه يحيل القارىء إلى ذاك الكتاب أو سواه.

وأسرار العربية كتابٌ تطبيقي في موضوع العلَّة النحوية متمِّمٌ لجهود ابن الأنباري النظرية في الموضوع ذاته من خلال كتابه القيّم «لُمَع الأدلّة». ولعل قيمة الكتاب الأساسية ترجع إلى هذا الأمر.

«الأسرار» التي قصدها المؤلف هي تلك «العِلل» أو «الأسباب الخفيَّة» أو «الحكمة» التي جعلت العرب ينطقون لغتهم على النحو المعلوم من الظواهر الإعرابية، والتي ينبغي للنحوي اكتناهها. ويتضح سريعاً أن البحث في العلَّة النحوية لا يكتفي بما تقدمه نظرية «العوامل» المعروفة، وإنما يتعدَّى ذلك إلى النظر في الوضعيات اللغوية ومحاولة تفسير وجودها على هيئات معيَّنة. مثال على ذلك: هذا الاسم جاء منصوباً لأنه مفعول به، تبعاً لنظرية العوامل. السؤال: لماذا اختُصَّ المفعول به بالنصب ولم يُخْتَصّ بالرفع أو الجرّ أو الوقف؟ مثال آخر: لماذا تنصب «حتى» الأفعال المستقبلة؟.

بإزاء مسألة التعليل نلاحظ وجود اتجاهين مختلفين لدى النحويين ودارسي النحو قديماً وحديثاً: ثمة اتجاه متحمِّس للبحث في هذه المسألة وسَبْر أغوارها، معتبراً أن هنالك حكمةً وراء الظواهر الإعرابية والوضعيات اللغوية، وأن بإمكان النحوي ومن واجبه الوقوف على تلك الحكمة وإبرازها. أما الاتجاه الآخر فلا يجد في الإمعان والتوسُّع في تعليل الظواهر اللغوية كثير فائدة، وهو لذلك يدعو إلى الاكتفاء بإحصاء الظواهر اللغوية المختلفة وتصنيفها وتبويبها والإشارة إلى ما شذَّ عن قاعدة الاستعمال، كل ذلك بهدف تظهير النحو الذي نحاه العرب في كلامهم، أي ما خلاصته: هكذا قالت العرب.

في الاتجاه الأول نجد غلاةً ساقوا تعليلاتهم وأحكامهم على سبيل الحقيقة لا الظن، معتبرين أن ما خالف ذلك من الشواهد شاذّ أو ضعيفٌ لا يُعْتَدُّ به. ومن أبرز هؤلاء ابن جنّي الذي يقول بأن «العرب أرادت من العِلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها» «وأنهم (أي العرب) قد أحسُّوا ما أحسسنا (أي اللغويون) وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصده». ويقرِّر «أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مُسْكة وعصمة؛ لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب:

من أنها «أرادت كذا لكذا وفعلت كذا لكذا». ومما يؤيد به مذهبه ما يلاحظه من استمرار العرب في كلامها على وتيرة واحدة وتَقَرِّيها منهجاً واحداً تراعيه، ويرى أنه «ليس يجوز أن يكون ذلك كله قد وقع اتّفاقاً». (الخصائص، الجزء الأول، ص ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٥). وابن الأنباري في «أسرار العربية» لا يقلّ مغالاةً وقطعيةً عن ابن جنّي، إذ يسوق كل تعليلاته وأحكامه على وجه اليقين، ويختم كل باب من الأبواب الأربعة والستين في كتابه بعبارة «فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى». إلى جانب هؤلاء نجد معتدلين محتاطين أقرّوا بأن ما توصَّلوا إليه بشأن العلَّة والتعليل ليس موجباً بل يحتمل الشك واليقين. ولعل ما نقله الزجاجي في «الإيضاح» عن الخليل بن أحمد يضع الأمور في نصابها الصحيح ويظهر قدراً كبيراً من الاحتياط المنهجي العلمي. قال الزجاجي: «ذكر بعض الشيوخ أن الخليل بن أحمد رحمه الله سئل عن العِلل التي يَعْتَلُّ بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيَّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عِلله وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنه عِلَّة. فإن أكن أصبت فهو الذي التمست، وإن تكن هناك عِلَّةٌ فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحَّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلَّة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا سنحت له وخطرت بباله. فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائزٌ أن يكون فعله لغير تلك العلة. فإن سنح لغيري عِلَّةٌ هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتِ بها». (الإيضاح ص ٦٥ - ٦٦).

بخصوص الاتجاه الآخر الذي لا يحبّذ التوسُّع والإمعان في تعليل الظواهر اللغوية، يقول الدكتور عفيف دمشقية:

«سلك النحاةُ الأوائل، وهم يرسون صرح النحو، سبيلاً لا يرقى الشك إلى طابعها العلمي، عنينا سبيل استقراء اللغة وإحصاء ظواهرها المختلفة. ولكنهم بدل الاكتفاء بتسجيل تلك الظواهر وتصنيفها أبواباً تندرج تحت كل منها نماذج مختلفة في أبنيتها، مشتركة في خصائصها، كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات

وغيرها، ثم إفراد أبواب خاصة لما قد يشذّ استعمالاً عن فئته، وعوضاً عن أن يلتفتوا إلى ما تسمح به بنية اللغة من خيارات في بعض الصيغ، ومما تقتصر فيه على خيار واحد، راحوا «يفلسفون» تلك الظواهر، معلِّلين كلًّا منها تقريباً على حدته، فكان من جراء ذلك أن انحرف الدرس النحوي في أغلب الأحيان عن غايته في الأخذ بيد الناشئة من الأدباء ورجال الفكر للتعبير تعبيراً سليماً عن آرائهم وخواطرهم، وبات النحو ضرباً من الرياضة الذهنية يتبارى فيه علماء النحو، مزايداً بعضهم على بعض، حتى كان لنا منه مع الزمن هذه الحصيلة التي ناءت بها الأجيال جيلاً بعد جيل. (. . .) وبالرغم مما قدمنا، فإن تاريخ النحو لم يَخْلُ، حتى في نشأته الأولى، من ومضات تثبت أن بعض النحاة كانوا يستشعرون أحياناً شيئاً من المغالاة في تعليل الظواهر اللغوية، ويرون أن في اللغة ما يجب أخذه على علاَّته ودون تعمُّل في التعليل والتفسير. فقد روى أبو علي القالي على لسان أبي بكر بن السراج أن الكسائي حضر مجلس يونس فقال: لم صارت «حتى» تنصب الأفعال المستقبلة؟ فأجاب: هكذا خلقت!. ولربما كان من الواجب أن يُقال في كثير من الأمور اللغوية: «هكذا خلقت»، نظراً لأن اللغة ـ أية لغة ـ لا تخضع كل الخضوع، ولا في جميع الأحوال، لمنطق معين. وحبذا لو أدرك نحاتنا الأول ذلك، وعلموا أن كثرة التعليل لا بد مفضية إلى شيء من الإفراط يكون بدوره سبباً في افتراض فروض مسبقة تنزلق بالباحث على طرق الزيف وتسدُّ عليه المنافذ إلى النهايات والنتائج السليمة. ولله درُّ أسلاف لنا أحسُّوا ما نحسّه. فقد قال ابن سنان الخفاجي: «إن النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه. فأما طريقة التعليل، فإن النظر إذا سلط على ما يعلِّل به النحويون لم يثبت معه إلا الفذّ الفرد، بل لا يثبت منه شيء البتَّة. ولذلك كان المصيب منهم من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك. وقال ابن الأثير: «إن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد، حتى لو عكس القضية فيها لجاز ذلك، ولما كان العقل يأباه ولا ينكره. فإنه لو جعل الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً، قُلِّد في ذلك، كما قُلِّد في رفع الفاعل ونصب المفعول». هذا إلى جانب الكثير الكثير الذي ذكره ابن مضاء القرطبي في كتاب «الردّ على النحاة». (المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، ص ١٢٩، ١٣٧، ١٣٨).

في «أسرار العربية» ذهب ابن الأنباري بعيداً في التعليل حتى ليخيَّل إليك أن

المؤلف قابضٌ على السرّ الكامن وراء أية ظاهرة إعرابية أو وضعية لغوية. هذا المنحى يجافي الاحتياط المنهجي الذي يرشح من كلام الخليل بن أحمد المشار إليه آنفاً والذي يؤكد على أن التعليل لا يعدو كونه عملية اجتهادية ذوقيَّة تستند إلى الحسّ والتخمين وتتوسَّل أواليات منطقية، ما يُفضي إلى معرفة ظنّية لا يقينية. من هنا كان طبيعياً أن تأتي تعليلات ابن الأنباري، مثل غيره من النحويين، على درجات متفاوتة من القوة والقبول. فمنها ما تتقبله لقوة المنطق وجودة الاستدلال وقرب المأخذ. من ذلك قوله في ردّ رأي الكسائي بأن الفعل المضارع يرتفع بالزوائد التي في أوله. قال: «فأما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده (أي الزائد) لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع؛ فلما وجب نصبه بدخول النواصب، وجزمه بدخول الجوازم، دلَّ على أن الزائد ليس هو العامل». (أسرار العربية ص ٢٩). هنا وفِّق ابن الأنباري في ردّ تعليل الكسائي من دون أن يُثبت تعليلاً آخر بشكل صريح، وإن كان لا يخفى مَيْلُه الضمني إلى تعليل البصريين القائل بأن الفعل المضارع «يرتفع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي لا لفظي». ورغبته الشديدة في رد آراء غير البصريين جعلته أحياناً يقع في التسرُّع والتعسُّف. فهو يتابع في نفس الموضوع: «وأما قول الفرّاء فلا ينفكُّ من ضعف، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع، لأنه قال: لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، والرفع قبل النصب والجزم، فلهذا كان هذا القول ضعيفاً». فإذا سلَّمنا جدلاً بأن الرفع هو قبل النصب والجزم، فإننا لا نفهم بالضرورة من قول الفراء تقديمه النصب والجزم على الرفع، بل الأَوْلى أن يقال بأن الفَرّاء رفع الفعل المضارع على الأصل حين لم يدخل عليه عاملٌ طارىء من ناصبٍ أو جازم، أي أنه في واقع الأمر قدَّم الرفع.

ومن تعليلات ابن الأنباري ما ينمُّ عن حِسّ مرهف وذائقة لغوية سليمة. من ذلك قوله: «فإن قيل: لم فتحوا حرف المضارعة من الثلاثي وضمُّوه من الرباعي؟ قيل: لأن الثلاثي أكثر من الرباعي، والفتحة أخفّ من الضمة، فأعطوا الأكثرَ الأخفَّ والأقلَّ الأثقلَ ليعادلوا بينهما». (أسرار العربية، ص ٤٠٤). هنا إشارة إلى ذوق أهل العربية، أي بحثهم الفطري عن التوازن والتناسق والاعتدال في النطق. إلى جانب الذوق فإن التعليل نفسه ينطوي على قوَّة المعادلات الرياضية

والهندسية. ولعل مجافاة التناسق والتناسب الفطريين هي التي جعلت العرب يدينون «تَلْتَلَة بهراء»، أي كسر هذه القبيلة القضاعية حرف المضارعة من الفعل في جميع أحواله. والتَّلْتَلَة في اللغة هي: التحريك، والسوق العنيف، والإقلاق، والزعزعة، والزلزلة.

وهناك صنف من التعليلات هو أشبه بالتخييل والرجم في الغيب. من ذلك تعليله لكسر عين «عشرين». يقول: «لأنه لما كان الأصل أن يشتق من لفظ الاثنين، وأول الاثنين مكسور، كسروا أول العشرين ليدلوا بالكسر على الأصل». (أسرار العربية، ص ٢٢١). وهذا الصنف يصعب تتبعه في الكتاب لكثرته. تحسن الإشارة هنا إلى رأي الدكتور جميل علوش بشأن حدود التعليل بوجه عام: «يبدو لنا بصفة عامة أن التعليل يكون معقولاً أو مظنوناً بقدر وقوعه في نطاق اختصاص النحوي من تعريفٍ وتنكير أو تقديم وتأخير أو حذف وإثبات إلخ، فإذا انتقل من ذلك إلى ملاحظة الوضعيات ومحاولة اكتناه أسرارها والنفاذ إلى أسباب وجودها على هيئات معينة فقد خرج إلى البحث في ما يُعدُّ من الأمور الغيبية التي لا يرى العلماء جدوى من الاستمرار فيها». (ابن الأنباري وجهوده في النحو، ص ٢٢٨). وهذا الرأي بدوره يستفيد من رأي أبي حيان الأندلسي الذي يعلق على مثل هذه التعليلات الغيبية بقوله: «فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه ويهزأ من حاكيه فضلاً عن مستنبطه. فهل هذا كله إلا من الوضعيات والوضعيات لا تُعلَّل؟!». (خديجة الحديثي: أبو حيان النحوي، ص ٣٩٤).

أخيراً ما هو مذهب ابن الأنباري في النحو، كما يتبدَّى لنا من خلال كتابه «أسرار العربية»؟.

من الدارسين من نسب ابن الأنباري إلى المذهب البغدادي في النحو، مثلما ألحق بهذا المذهب أبا علي الفارسي وابن جنّي وغيرهما من النحاة الذين سكنوا بغداد. والحق أن نسبة هؤلاء إلى بغداد لا تصح إلا من حيث النسبة إلى دار الإقامة لا إلى المذهب النحوي، علماً أن بعض الدارسين ينكرون وجود مذهب بغدادي في النحو. أما بخصوص ابن الأنباري تحديداً فيقول الدكتور فاضل السامرائي: «لا أستطيع أن أتصوَّر البتَّة ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن ابن الأنباري صاحب «الإنصاف» مثلاً كان بغدادياً وهو الذي ألف كتابه المذكور آنفاً لتأييد البصريين

ووافقهم في عامة المسائل النحوية الخلافية ولم يخالفهم إلا في تسع مسائل من مجموع مائة وإحدى وعشرين مسألة. ولا أدري كيف يمكن أن يعدّ مثل هذا الرجل بغدادياً وآراؤه البصرية واضحة بيّنة». (ابن جنّي النحوي؛ ص ٢٥٥).

يعرض ابن الأنباري المسألة النحوية بطريقة السؤال، ويفترض أحياناً أسئلة تفريعية على السؤال الأصل، ثم يشير إلى الآراء المختلفة حول هذه المسألة لا سيما بين البصريين والكوفيين، ثم يخلص إلى ترجيح رأي على رأي. وهو في الأعم الأغلب يرجّح رأي البصريين. ويمكن القول إنه يتطرق إلى آراء النحويين بأساليب أربعة أساسية:

أ ـ أن يعرض آراء عدد من النحاة في المسألة المحددة من دون أن يعقّب على ذلك أو يرجّح رأياً على آخر، كما فعل بصدد إسقاط الياء أو إثباتها من الاسم المنقوص المرفوع والمجرور في حال الوقف. (ص ٣٨ ـ ٣٩).

ب ـ أن يعرض الرأي مقروناً بالموافقة الضمنية، كما فعل بإزاء السيرافي بشأن الوقف على الاسم المقصور (ص ٤٢ ـ ٤٣). أو أن يلتمس العذر لرأي خالف ما ذهب إليه كبار البصريين، كما فعل في التماس العذر للخليل بن أحمد في خلافه مع تلميذه سيبويه بشأن «لن» الناصبة: هل أصلها «لا أن» أم أنها بمنزلة شيء من حرفين على الأصل. (ص ٣٢٩).

ج ـ أن يعرض طائفة من الآراء في مسألة واحدة ثم يختار أحدها، كما فعل في مسألة حرف الإعراب في التثنية والجمع (ص ٥١ ـ ٥٣). لقد اختار هنا رأي سيبويه، ثم كرَّ على الآراء الأخرى بالنقض والتفنيد غير مفرّق بين بصري أو كوفي منها.

د ـ أن يعرض طائفة من الآراء ثم يرفضها جميعاً وينفرد برأي مميَّز، كما فعل في مسألة: ما هو العامل في خبر المبتدأ؟ (ص ٧٦).

وابن الأنباري في عرضه لآراء النحاة لا يخفي انتماءه إلى المدرسة البصرية، وهو يهتم بشكل لافت بآراء سيبويه. وفي معظم الأحوال التي أورد فيها رأي سيبويه كان يعتبره الرأي الصحيح. ومن الذين يعيرهم اهتمامه وعنايته أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان. أما موقفه من الكوفيين فكان

سلبياً وعدائياً، إذ حرص في كل مناسبة على نقض آرائهم وتفنيدها، ما خلا استثناءات نادرة لا يحضرنا منها سوى واحد وهو بشأن: هل يجوز تقديم خبر «ليس» عليها؟ قال: «ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز، وذهب أكثر البصريين إلى جوازه، والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون». (ص ١٤٠). وهو يخصّ كبار الكوفيين، مثل الفراء والكسائي، بنعوت الازدراء والتسفيه، كأن يقول: هذا الرأي لا ينفك من ضعف (ص ٢٩) أو أنه ظاهر الفساد (ص ٥٣) أو أنه ليس بشيء (ص ١٩٢).

إن انتماء ابن الأنباري إلى مدرسة البصريين لم يمنع بعض الدارسين من نسبته أيضاً إلى مدرسة القياس التي بدأت بابن السراج وتوطدت بأبي علي الفارسي واكتملت بابن جنّي. وهي لا تناقض المدرسة البصرية ولا تتعارض معها، ولكنها تزيد بعض سماتها تجسيماً وتشخيصاً. وأهم خصائص هذه المدرسة: الاستقلال الفكري، والاتساع في القياس، والاستعانة بالمنطق. (انظر ابن الأنباري وجهوده في النحو لجميل علوش ص ٣٧٧ ـ ٣٨٨؛ والمدارس النحوية لشوقي ضيف، ص ٢٧٨).

هذه الطبعة من «أسرار العربية»

١ ـ اعتمدنا في إخراج كتاب «أسرار العربية» لابن الأنباري على نسختين مطبوعتين:

الأولى، نسخة ليدن الصادرة عام ١٨٨٦ م بعناية المستشرق الألماني كريستيان فريدريش سيبولد Christian Friedrich Seybold (١٨٥٩ ـ ١٩٢١ م)؛ وهو من كبار المستشرقين الذين اهتموا بتحقيق التراث العربي والمشرقي، وكان يحسن اللغات العربية والعبرية والسريانية والفارسية. وقد نشر كتباً عربية، منها «النقط والدوائر» من كتب الدروز الدينية، و «المنى في الكنى» لابن الأنباري، و «الشماريخ في علم التاريخ» للسيوطي، و «تاريخ بطاركة الاسكندرية» للأنبا ساويروس ابن المقفع، كما ساهم في وضع فهارس كتاب الأغاني للأصفهاني. وقد جاء في آخر طبعة ليدن: «نقله من النسخ الموجودة، وصححه العبد الفقير العالم خريستيان فريدرج سيبولد الألماني. والنسخة الأولى هي لشيخي العزيز

المدرس العلامة بدار فنون العلوم طوبينكه الهمام ألبرت صوسين، أخرجها من دار السلام بغداد، وهي فاخرة قديمة؛ والنسخة الثانية برلينية متأخرة؛ والثالثة والرابعة مغربيتان محفوظتان بالمكتبة الملكية التي بالقصر المشهور بأسكوريال بديار الأندلس».

الثانية، طبعة المجمع العلمي العربي بدمشق، الصادرة عام ١٩٥٧ م بعناية عضو المجمع الأستاذ محمد بهجة البيطار. وقد اتخذ البيطار من طبعة ليدن أصلاً، وقابله على مخطوطين محفوظين في المكتبة الظاهرية بدمشق تحت رقم (٦٨٠٨ ـ خط) ورقم (١٥٤ ـ صرف ونحو).

تتميز طبعة ليدن بأنها تامة، إنما يعتورها كثير من أخطاء التصحيف والتحريف العائدة في تقديرنا إلى عمل النسَّاخ، ما أدى أحياناً إلى قلق العبارة والتباس المعنى. أما مخطوطا المكتبة الظاهرية فيمتازان بالوضوح واستقامة العبارة بالرغم من نقصان فيهما وسقوط أبواب كاملة منهما. وقد اعتمد الأستاذ البيطار ـ على عادة المحققين ـ النسخة التامة أصلاً فجعلها متناً، وأشار في الحواشي إلى ما خالف المتن مما جاء في المخطوطين. ولما كانت الاختلافات كثيرةً عدداً، بحيث يثقل على القارىء دوام المقارنة، ولما كان الصواب ظاهراً في معظم الأحيان إلى جانب المخطوطين، بحيث يمكن الاعتماد عليهما لتصحيح معظم التحريفات والأخطاء الواردة في نسخة ليدن (ولا نعني هنا الأخطاء الطباعية وإنما أخطاء الأصل)، لذلك كله اخترنا أن نثبت نصاً يجمع ميزة الاكتمال المتوفرة في طبعة ليدن إلى ميزة الوضوح واستقامة العبارة في مخطوطي الظاهرية، وبذلك أخرجنا نصاً نعتقد أنه الأضبط والأتمّ من دون إثقال على القارىء بالمقارنات. أما إذا رغب القارىء في المقارنة على سبيل التحقيق والتوثيق، فبإمكانه الرجوع إلى طبعة المجمع العلمي العربي حيث بذل الأستاذ المحقق جهداً كبيراً ومشكوراً بهذا الصدد.

٢ ـ قمنا بتخريج جميع شواهد الكتاب من أبيات شعرية وآيات قرآنية وأحاديث نبوية استناداً إلى المصادر الأساسية والمراجع المعتبرة في هذا المجال، وأثبتنا ذلك كله في الحواشي التي علقناها. إلى هذا أثبتنا أوزان الأشعار الواردة وأشرنا إلى اختلاف الروايات أحياناً.

٣ ـ أثبتنا تعريفات مختصرة بجميع الأعلام الواردة أسماؤها في الكتاب استناداً إلى كتب التراجم المشهورة.

٤ ـ وعُنِينا أيضاً بتفسير اللغة وشرح بعض الشواهد بالقدر الذي يتَّسع له المقام ولا يثقل حواشي الكتاب.

٥ ـ وقد صدَّرنا هذه الطبعة بدراسة عن ابن الأنباري تناولت حياته وشخصيته ومؤلفاته وجهوده في النحو ومكانته العلمية ومذهبه في النظر إلى مسائل النحو، خاصة في مجال العِلَّة النحوية. كما أشرنا إلى اختلاف النحاة والدارسين حول جدوى الإيغال في اكتناه أسرار العِلل، لا سيما حين يتعلق الأمر بالوضعيات.

نرجو أن نكون قد وفقنا في سعينا، واللَّهُ المستعان.

محمد حسين شمس الدين

بيروت، شتاء ١٩٩٦

بسم الله الرحمن الرحيم

[فاتحة الكتاب للمؤلف]

رب يسر وتمم بالخير

قال الشيخ الفقيه الإمام العالم كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباريّ النحويّ رحمه الله: الحمد لله كاشف الغطاء، ومانح العطاء، ذي الجود والإيداء[1]، والإعادة والإبداء، المتوحد بالأحدية القديمة المقدسة عن الحَيْن[2] والفناء، أهل الصفات الأزلية المنزّهة عن الزوال والفناء، والصلاة على محمد سيّد الأنبياء، وعلى آله وأصحابه الأصفياء.

وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم «بأسرار العربية»، كثيراً من مذاهب النحويين المتقدمين والمتأخرين، من البصريين والكوفيين، وصححتُ ما ذهبت إليه منها بما يحصل به شفاء الغليل، وأوضحت فساد ما عداه بواضح التعليل، ورجعت في ذلك كله إلى الدليل، وأعفيته من الإسهاب والتطويل وسهّلته على المتعلم غاية التسهيل، والله تعالى ينفع به، وهو حسبي ونعم الوكيل.

---

(١) الإيداء: المعونة. من آدى فلانٌ إيداءً: قويَ. وآداه على كذا: قوّاه عليه وأعانه.

(٢) الحَيْن: الهلاك والمحنة.

الباب الأول

باب علم: ما الكَلِم

إن قال قائل: ما الكَلِم؟ قِيل: الكَلِمُ اسم جنس، واحِدُه «كَلِمة» كقولك: نبِقَة ونبِق[1]، ولَبِنة ولَبِن، وثَفِنة[2] وثَفِن وما أشبه ذلك.

فإن قيل: ما الكلام؟ قيل: ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه.

فإن قيل: فما الفرق بين الكَلِم والكلام؟ قيل: الفرق بينهما أن الكَلم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد، وأما الكلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة.

فإن قيل: فلِمَ قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟ قيل: لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يُعبَّر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويُتَوهم في الخيال، ولو كان هاهنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه ألا ترى أنه لو سقط أحدُ هذه الأقسام الثلاثة لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط؟ فلما عبّر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دلّ على أنه ليس إلا هذه الأقسام الثلاثة.

فإن قيل: لِمَ سمي الاسم اسماً؟ قيل: اختلف فيه النحويون، فذهب البصريون إلى أنه سُمّي اسماً لوجهين: أحدُهما أنه سَمَا على مُسمَّاه، وعلا على ما تحته من معناه، فسمّي اسماً لذلك. والوجه الثاني: أن هذه الأقسام الثلاثة لها

(١) يُقال: نَبِق ونَبْق ونِبْق ونِبَق، واحدتُه بهاء. وهو دقيق يخرج من لبّ جذع النخلة، حلوٌ يقوّى بالدّبس ثم يُجعل نبيذاً. ويقال لنبيذه: الضَّرِيّ.

(٢) الثَّفنة: الركبة، والجماعة من الناس.

ثلاث مراتب: فمنها ما يُخْبَر به ويُخبَر عنه وهو الاسم، نحو «زيد قائم» ومنها ما يُخبَر به ولا يُخبَر عنه وهو الفعل نحو «قام زيد» ومنها ما لا يُخْبَر به ولا يُخبَر عنه وهو الحرف نحو: «هل وبل» وما أشبه ذلك. فلما كان الاسم يُخبَر به ويُخبَر عنه، والفعل يُخبَر به ولا يُخبَر عنه، والحرف لا يُخبَر به ولا يُخبَر عنه، فقد سما على الفعل والحرف أي ارتفع.

والأصل فيه «سِمْوٌ»[1] إلا أنهم حذفوا الواو من آخره، وعوَّضوا الهمزة في أوله، فصار اسماً وزنُه «اِفْعٌ» لأنه قد حذف منه لامه التي هي الواو في «سِمْو». وذهب الكوفيون إلى أنه سمي اسماً لأنه سِمَةٌ على المسمّى يُعرَف بها، والسمة العلامة، والأصل فيه «وِسْمٌ» إلا أنهم حذفوا الواو من أوله وعوّضوا مكانها الهمزة فصار اسماً وزنه «اِعْلٌ» لأنه قد حذف منه فاؤه التي هي الواو في «وِسْم».

والصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ وما ذهب إليه الكوفيون وإن كان صحيحاً من جهة المعنى، إلا أنه فاسد من جهة التصريف وذلك من أربعة أَوجه:

الوجه الأول: أنك تقول في تصغيره «سُمَيّ» نحو (حِنْو وحُنَيّ، وقِنْو وقُنَيّ)[2] ولو كان مأخوذاً من السِّمَة لوجب أن تقول: «وُسَيْم» كما تقول في تصغير عِدَة: وُعَيْدة، وفي تصغير زِنَة: وُزَيْنة. فلما قيل «سُمَيّ» دلَّ على أنه من السموّ لا من السِّمَة، وكان الأصل فيه: «سُمَيْو» إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو، والسابق منهما ساكن، قلبوا الواو ياءً، وجعلوهما ياءً مشددة، كما قالوا: سيِّد وهيِّن وميِّت، والأصل فيه: سَيْوِد وهَيْوِن ومَيْوِت، إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء، والسابق منهما ساكن، قلبوا الواو ياءً وجعلوهما ياءً مشددة، وقلبوا الواو إلى الياء ولم يقلبوا الياء إلى الواو، لأن الياء أخف، والواو أثقل، فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر، كان قلب الواو التي هي أثقل، إلى الياء التي هي أخف أولى.

والوجه الثاني: أنك تقول في تكسيره: «أسماء» نحو: حِنْو وأحْناء، وقِنْو وأقْناء؛ ولو كان مأخوذاً من السِّمَة لوجب أن تقول في تكسيره: «أوسام» فلما قيل

---

(١) قال في لسان العرب: واسم الشيء وسَمُه وسِمُه وسُمُه وسَمَاه: علامته. قال الجوهري: وفيه أربع لغات: اِسمٌ وأُسْمٌ وسِمٌ وسُمٌ. وقوله: «والأصل فيه سِمْوٌ» هو قول الزجّاج في «التهذيب».

(٢) الحنو: كل ما فيه اعوجاج من البدن وكل عود معوجّ. ج: أحناء. والقنو: العذق من النخل، كالعنقود من العنب.

«أسماء» دلّ على أنه من السموّ لا من السِّمة، وكان الأصل فيه: «اَسْماو» إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً، وقبلها ألف زائدة قُلبت همزة، كما قالوا: حذاء وكساء وسماء، والأصل فيه: حِذَاو، وكِسَاو، وسِمَاو؛ إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً، وقبلها ألف زائدة قلبت همزة؛ وقيل: قلبت ألفاً، لأنها لما كانت متحركة، وقبل الألف فتحة لازمة، قدروا أنها قد تحرّكت وانفتح ما قبلها، لأن الألف لما كانت خفيَّة زائدة ساكنة، والحرف الساكن حاجز غير حصين، لم يعتدوّا بها، فقلبوا الواو ألفاً، فاجتمع ألفان: ألف زائدة، وألف منقلبة، والألفان ساكنان وهما لا يجتمعان، فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين، وكان قلبها إلى الهمزة أولى لأنها أقرب الحروف إليها.

والوجه الثالث: أنك تقول: أَسْمَيته، ولو كان مأخوذاً من السمة، لوجب أن تقول: وَسَمْتُه، فلما قيل: أسميته، دلّ على أنه من السُّموّ لا من السِّمة، وكان الأصل فيه: أسموت؛ إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياءً؛ وإنما قلبت ياءً حملاً على المضارع نحو: يُدعى، ويُغزى، ويَشقى؛ والأصل: يدعو، ويغزو، ويشقو، كما قالوا: أَدْعيت، وأَغْزيت، وأَشْقيت، والأصل: أَدْعوت، وأَغْزوت، وأَشْقوت، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء؛ وإنما قلبت في المضارع ياءً للكسرة قبلها. فأما: تغازيت وترجّيت، فإنما قلبت الواو فيهما ياءً، وإن لم تقلب في لفظ المضارع، لأن الأصل في تفاعلت: فاعلت، وفي تفعّلت: فعّلت، وفاعلت وفعّلت يجب قلب الواو فيهما ياءً وكذلك تفاعلت وتفعَّلت.

والوجه الرابع: أنك تجد في أوله همزة التعويض؛ وهمزة التعويض إنما تكون في ما حُذف منه لامُه لا فاؤه؛ ألا ترى أنهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من «بِنْو» عوّضوا الهمزة في أوله فقالوا «ابن»، ولما حذفوا الواو التي هي الفاء من «عِدة» ونحو ذلك لم يعوّضوا الهمزة في أوله؟ فلما عوَّضوا الهمزة في أوّله، دلّ على أن الأصل فيه: «سِمْو» كما أن الأصل في ابن: بِنْو، إلا أنهم لما حذفوا الواو التي هي اللام عوّضوا الهمزة في أوّله فقالوا: اسم، فدل على أنه مشتق من السُّموّ لا من السِّمة.

ومما يؤيّد أنه مشتق من السُّموّ لا من السِّمة أنه قد جاء في اسم: «سُمًى على وزن: هُدًى» والأصل فيه: «سُمَوٌ» إلا أنه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها

ألفاً، وحذفوا الألف لسكونها وسكون التنوين فصار: «سُمًى».

وفي الاسم خمس لغات: «اِسْمٌ»، و «أُسْمٌ» و «سِمٌ» و «سُمٌ» و «سُمًى»[1].

قال الشاعر: [الرجز]

باسم الذي في كل سورة سُمُه[2]

وقال الآخر: [الرجز]

وعــامُنــا أعجَبَنــا مُقَــدَّمُــهْ ... يُدْعَى أبا السَّمْحِ وقِرْضابٌ سِمُهْ[3]

وقال الآخر: [الرجز]

والله أسمــاك سُمًــى مبــاركــا ... آثــرك الله بــه إيثــارَكــا[4]

وكُسرت الهمزة في «اِسم» لمحاً لكسرة سينه في: «سِمْو» لأنه الأصل، وضُمّت الهمزة في «أُسم» لمحاً لضمة سينه في «سُمْو» لأنه أصل ثانٍ؛ والذي يدلّ على ذلك اللغتان الأخريان وهما «سِمٌ» و «سُمٌ» فإنهما حذفت لامهما، وبقيت فاؤهما على حركتها في الأصلين. ووزن «أُسم» بضم الهمزة «أُفْع» ووزن «سِمٌ» «فِعٌ» ووزن «سُمٌ» «فُعٌ» ووزن «سُمًى» «فُعَلٌ»[5].

---

(١) ذكر الجوهري فيه أربع لغات، ولم يذكر الأخيرة هنا. راجع لسان العرب (سما). وفي «عدة السالك» حاشية «أوضح المسالك» ١/ ٣٥ أن لغات «الاسم» ثمان عشرة لغة جمعها العلاّمة الدنوشري في بيت واحد من الطويل فقال:

سُمَــاءٌ سِــمٌ واسْــمٌ سُمَاةٌ كــذا سُماً ... وزِدْ سُمَــةً واثْلُــثْ أوائــلَ كُلِّهــا

(٢) في اللسان: قال الكسائي عن بني قضاعة، وأنشد البيت بضم السين. وأنشد عن غير قضاعة بكسرها. والرجز بلا نسبة في الإنصاف ص ١٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٥٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٧٦؛ وشرح المفصل ١/ ٢٤؛ والمقتضب ١/ ٢٢٩؛ والمنصف ١/ ٦٠؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٦.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ص ١٦؛ وشرح المفصل ١/ ٢٤؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٣٠؛ واللسان (قرضب، برك، لحم، سما)؛ والمقتضب ١/ ٢٢٩؛ والمنصف ١/ ٦٠. والقرضاب: اسم للسيف. وقرضب الرجل، إذا أكل شيئاً يابساً فهو قرضاب.

(٤) الرجز لأبي خالد القناني في إصلاح المنطق ص ١٣٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٥٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ١٥؛ وأوضح المسالك ١/ ٣٤؛ وشرح المفصل ١/ ٢٤؛ واللسان (سما).

(٥) أي أن الأصل فيه «سُمَوٌ» كما جاء قبل قليل.

فإن قيل: ما حدُّ الاسم؟ قيل: كل لفظة دلت على معنى تحتها غير مقترن بزمان محصَّل(١)، وقيل: ما دلّ على معنى، وكان ذلك المعنى شخصاً أو غير شخص، وقيل: ما استحق الإعراب أول وضعه. وقد ذكر فيه النحويون حدوداً كثيرة تنيف على سبعين حداً [وأَحْصرُها أن تقول: كلُّ لفظ دلَّ على معنى مفرد يمكن أن يُفهم بنفسه وحده من غير أن يدلَّ ببنْيَتِهِ لا بالعَرَض على الزمان المحصَّل الذي فيه ذلك المعنى. فهذا الحدُّ أَحْصَر، وغيره أَخْصَر](٢). ومنهم من قال: لا حدّ له، ولهذا لم يحدَّه سيبويه وإنما اكتفى فيه بالمثال فقال: الاسم: «رجل وفرس».

فإن قيل: ما علامات الاسم؟ قيل: علامات الاسم كثيرة: فمنها الألف واللام(٣) نحو: الرجل والغلام، ومنها التنوين، نحو: رجلٍ وغلامٍ، ومنها حروف الجر، نحو: من زيدٍ وإلى عمرٍو، ومنها التثنية، نحو: الزيدان والعمران، ومنها الجمع، نحو: الزيدون والعمرون، ومنها النداء، نحو: يا زيد ويا عمرو، ومنها الترخيم، نحو: يا حارِ ويا مالِ في ترخيم حارث ومالك؛ وقد قرأ بعض السلف: ﴿ونادَوْا يا مَالِ لِيَقْضِ عَلَيْنَا ربُّكَ﴾(٤) ومنها التصغير، نحو: زُيَيْد وعُمَيْر في تصغير زيد وعمرو، ومنها النسب، نحو: زيديّ وعمريّ في النسب إلى زيد وعمرو، ومنها الوصف، نحو: زيد العاقل، ومنها أن يكون فاعلاً أو مفعولاً، نحو: ضرب زيد عمراً، ومنها أن يكون مضافاً إليه، نحو: غلامُ زيدٍ، وثوب خَزّ، ومنها أن يكون مخبراً عنه كما بيّناه، فهذه معظم علامات الأسماء.

فإن قيل: لِمَ سُمّي الفعل فعلاً؟ قيل: لأنه يدلّ على الفعل الحقيقي؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «ضرب» دلّ على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة، فلما دلَّ عليه سُمّي به، لأنهم يسمون الشيء بالشيء إذا كان منه بسبب، وهو كثير في كلامهم.

فإن قيل: فما حدُّ الفعل؟ قيل: حدُّ الفعل كل لفظة دلت على معنى تحتها

---

(١) أي معيَّن معبّر عنه بالماضي والحال والاستقبال كالفعل.

(٢) الزيادة بين معقوفين من مخطوط المكتبة الظاهرية، وهي ساقطة من طبعة ليدن التي اعتمدناها أصلاً.

(٣) المراد علامة التعريف.

(٤) سورة الزخرف، الآية: ٧٧.

مقترنٍ بزمان محصَّل[١]؛ وقيل: ما أُسْند إلى شيء ولم يُسند إليه شيء؛ وقد حدَّه النحويون أيضاً حدوداً كثيرة.

فإن قيل: ما علامات الفعل؟ قيل: علامات الفعل كثيرة[٢]؛ فمنها: قد، والسين وسوف، نحو: قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم؛ ومنها: تاء الضمير، وألفه وواوه، نحو: قمت، وقاما، وقاموا؛ ومنها تاء التأنيث الساكنة، نحو: قامت، وقعدت؛ ومنها أنْ الخفيفة المصدريَّة، نحو: أريد أنْ تفعلَ؛ ومنها إنْ الخفيفة الشرطية نحو: إن تفعلْ أفعلْ؛ ومنها لَمْ، نحو: لمْ يفعلْ، وما أشبه ذلك؛ ومنها التصرُّف نحو: فَعَلَ يَفْعَلُ؛ وكل الأفعال تتصرف إلا ستة أفعال وهي: نِعْمَ، وبِئْسَ[٣]، وعسى، وليس، وفعل التعجب، وحبذا، وفيها كلها خلاف، ولها كلها أبواب نذكرها فيها إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: لِمَ سُمي الحرف حرفاً؟ قيل: لان الحرف في اللغة هو الطرف، ومنه يقال: حرف الجبل أي طرفه، فسمي حرفاً لأنه يأتي في طرف الكلام.

فإن قيل: فما حَدُّه؟ قيل ما جاء لمعنى في غيره؛ وقد حدّه النحويون أيضاً بحدود كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر.

فإن قيل: فإلى كم ينقسم الحرف؟ قيل: إلى قسمين: مُعْمَل ومُهْمل؛ فالمعمل هو الحرف المختصّ، كحرف الجر، وحرف الجزم[٤]، والمهمل غير المختص[٥] كحرف الاستفهام، وحرف العطف.

---

(١) أي معيَّن، بخلاف الاسم.

(٢) في أوضح المسالك لابن هشام ١/ ٢٢: ينجلي الفعل بأربع علامات: إحداها تاء الفاعل، والثانية تاء التأنيث الساكنة، والثالثة ياء المخاطبة، والرابعة نون التوكيد شديدةً أو خفيفة.

(٣) قال ابن هشام: بعلامتي تاء الفاعل وتاء التأنيث رُدَّ على من زعم حرفية ليس وعسى. وبالعلامة الثانية (تاء التأنيث الساكنة) رُدَّ على من زعم اسميَّة نِعْمَ وبئس.

(٤) حرف الجزم مختصٌّ بالفعل، وحرف الجرّ مختصّ بالاسم.

(٥) سمّاه ابن هشام بالمشترك بين الاسم والفعل. ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل شيئاً.

قال محمد محيى الدين عبد الحميد في حاشية أوضح المسالك: ولكن قد وردت حروف مختصة بالاسم وعملت غير الجرّ (إنَّ وأخواتها)، ووردت حروف مختصة بالفعل وعملت غير الجزم (نواصب المضارع)، ووردت حروف مشتركة بين الفريقين وعملت (ما ولا اللتان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر)، ووردت حروف مختصة بالفعل وقد أهملت (قد، والسين، وسوف)، ووردت =

ثم [إن] الحروفَ المعملةَ والمهملة كلها تنقسم إلى ستة أقسام؛ فمنها: ما يغير المعنى دون اللفظ، ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم، ومنها ما يغيّر الحكم ولا يغيّر لا لفظاً ولا معنى، ومنها ما لا يغيّر لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً.

فأما ما يغير اللفظ والمعنى فنحو «ليت» فتقول: «ليت زيداً منطلقٌ» فليت قد غيّرت اللفظ وغيّرت المعنى. أما تغيير اللفظ فلأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر، وأما تغيير المعنى فلأنها أدخلت في الكلام معنى التمني.

وأما ما يغيّر اللفظ دون المعنى فهو أن تقول: «إنّ زيداً قائم» فـ (إنّ) قد غيّرت اللفظ لأنها نصبت الاسم ورفعت الخبر، ولم تغيّر المعنى لأن معناها التأكيد والتحقيق، وتأكيد الشيء لا يغيّر معناه.

وأما ما يغير المعنى دون اللفظ فنحو «هل زيد قائم»؟ فـ«هل» قد غيّرت المعنى لأنها نقلت الكلام من الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب، إلى الاستخبار الذي لا يحتمل صدقاً ولا كذباً، ولم تُغيّر اللفظ لأن الاسم بعد دخولها مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به قبل دخولها.

وأما ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم فنحو اللام في قولهم «لا يَدَيْ لزيدٍ» فاللام ههنا غيّرت اللفظ لجرها الاسم، وغيرت المعنى لإدخال معنى الاختصاص ولم تغيّر الحكم، لأن الحكم حذف النون للإضافة، وقد بقي الحذف بعد دخولها كما كان قبل دخولها، فلم تغيّر الحكم.

وأما ما يغيّر الحكم، ولا يغيّر لا لفظاً ولا معنى، فنحو اللام في قوله تعالى: ﴿إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسولُ الله، والله يعلم إنك لرسولهُ، والله يشهد إن المنافقين لكاذبون﴾[1] فـ«اللام» هنا ما غيرت لا لفظاً ولا معنى، ولكن غيّرت الحكم لأنها علقت الفعل عن العمل.

= حروف مختصة بالاسم وأهملت (حرف التعريف وهو أل عند عامة العرب وأم في لغة حمير). قال: فهذه خمسة أنواع جاءت على خلاف الأصل، ولا بد لمجيئها على هذا النحو من علّة. ـ انظر أوضح المسالك، ١/٢٦، حاشية.

(١) سورة المنافقون، الآية: ١.

وأما ما لا يغيّر لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً فنحو «ما» في قوله تعالى: ﴿فبما رحمةٍ من الله لِنْتَ لهم﴾[(١)] فـ«ما» ههنا ما غيّرت لا لفظاً ولا معنى ولا حكماً، لأن التقدير: فبرحمةٍ من الله لِنْتَ لهم.

فإن قيل: «كيف» اسمٌ أو فعلٌ أو حرفٌ؟ قيل: اسم؛ والدليل على ذلك من وجهين، أحدهما: أنه قد جاء عن بعض العرب أنه قال: «على كيف تبيع الأَحمرين»[(٢)] ودخول حرف الجر عليها يدل على أنها اسم؛ إلا أن هذا الوجه ضعيف، لأن دخول حرف الجر إنما جاء شاذاً. والوجه الصحيح هو الوجه الثاني، وهو أنا نقول: لا تخلو «كيف» من أن تكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فبطل أن يقال هي حرف، لأن الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة، و «كيف» تفيد مع كلمة واحدة، ألا ترى أنك تقول: «كيف زيد» فيكون كلاماً مفيداً؟ فإن قيل: فقد أفاد الحرف الواحد مع كلمة واحدة في النداء نحو: يا زيد، قيل: إنما حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لأن التقدير في قولك يا زيد: أدعو زيداً، وأنادي زيداً، فحصلت الفائدة باعتبار الجملة المقدرة لا باعتبار الحرف مع كلمة واحدة، فبطل أن يكون حرفاً. وبطل أيضاً أن يكون فعلاً، لأنه لا يخلو إما أن يكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، فبطل أن يكون فعلاً ماضياً لأن أمثلة الفعل الماضي لا تخلو إما أن تكون على مثال فَعَل كَضَرب، أو على فَعُل كمَكُث، أو على فَعِل كسَمِع وعَلِم، و «كيف» على وزن فَعْلَ، فبطل أن يكون فعلاً ماضياً. وبطل أن يكون فعلاً مضارعاً لأن الفعل المضارع ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي الهمزة، والنون، والتاء، والياء، و «كيف» ليس في أوله إحدى الزوائد الأربع فبطل أن يكون فعلاً مضارعاً. وبطل أن يكون أمراً لأنه يُفيد الاستفهام وفعل الأمر لا يفيد الاستفهام، فبطل أن يكون أمراً. وإذا بطل أن يكون فعلاً ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، بطل أن يَكون فعلاً. والذي يدل أيضاً على أنه ليس بفعل أنه يدخل على الفعل في نحو قولك: «كيف تفعل كذا؟» ولو كان فعلاً لما دخل على الفعل، لأن

---

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

(٢) الأحمران: هما اللحم والخمر. وفي المثل: أَفْسَدَ الناسَ الأحمران. وهما الذهب والعصفر؛ ففي الحديث: «ويل للنساء من الأحمرين: الذهب والعصفر». انظر: جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين، للمحبّي ص ١٦.

الفعل لا يدخل على الفعل. وإذا بطل أن يكون فعلاً أو حرفاً وجب أن يكون اسماً. فإن قيل: فعلامة الاسم لا تحسن فيه، كما لا يحسن فيه علامة الفعل والحرف، فلِمَ جعلتموه اسماً ولم تجعلوه فعلاً أو حرفاً؟ قيل: لأن الاسم هو الأصل، والفعل والحرف فرع؛ فلما وجب حَمْلُه على أحد هذه الأقسام الثلاثة، كان حملُه على الاسم الذي هو الأصل أولَى من حَمْلِه على ما هو فرع.

فإن قيل: فلِمَ قُدِّم الاسم على الفعل، والفعلُ على الحرف؟ قيل: إنما قُدِّم الاسم على الفعل لأنه الأصل، ويستغني بنفسه عن الفعل، نحو: زيد قائم وأُخّر الفعل عن الاسم لأنه فرع عليه لا يستغني عنه؛ فلما كان الاسم هو الأصل ويستغني عن الفعل، والفعل فرع عليه، ومفتقر إليه، كان الاسم مقدَّماً عليه؛ وإنما قدّم الفعل على الحرف لأن الفعل يفيد مع الاسم نحو: قام زيد، وأخّر الحرف عن الفعل لأنه لا يفيد مع اسم واحد، لأنك لو قلت: بزيد أو لزيد من غير أن تعلّق الحرف بشيء لم يكن مفيداً، فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد، والحرف لا يفيد مع اسم(١)، كان الفعل مقدماً عليه، فاعرِفْه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الثاني

باب الإعراب والبناء

إن قال قائل: لِمَ سُمّي الإعرابُ إعراباً والبناءُ بناءً؟ قيل: أما الإعراب ففيه ثلاثة أوجه؛ أحدها أن يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني، مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل عن حجته إذا بيّنها؛ ومنه قوله ﷺ: «الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عن نفسها» أي تبيّن وتوضح. قال الشاعر: [الطويل]

وجدنا لكم في آل حاميمَ آيةً ... تأوَّلها منا تقيٌّ ومُعْرِبُ(٢)

(١) الأولى أن يقول: مع اسم واحد.

(٢) البيت من الطويل. وهو للكميت بن زيد الأسدي في شرح أبيات سيبويه ٢/٣٠١؛ والكتاب ٣/٢٥٧؛ ولسان العرب (عرب، حمم، طسن)؛ والمقتضب ١/٢٣٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٢٨٣. قال في اللسان: أنشده سيبويه «تقيٌّ معرِّبُ» كمكلِّم. قال الجوهري: معربٌ مفصح بالتفصيل، وتقيّ ساكت عنه للتقيَّة. قال الأزهري: والخطاب في هذا لبني هاشم حين ظهروا على بني أمية. والآية قوله عزّ وجلّ: قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودَّة في القُربى.

فلما كان الإعراب يبين المعاني سُمي إعراباً. والوجه الثاني: أن يكون سمي إعراباً لأنه تغيُّرٌ يلحق أواخر الكَلِم، من قولهم: «عَرِبت معدة الفصيل» إذا تغيرت؛ فإن قيل: «العَرَبُ» في قولهم: «عربت معدة الفصيل» معناه الفساد، وكيف[1] يكون الإعراب مأخوذاً منه؟ قيل: معنى قولك: أعربت الكلام أي أزلت عَرَبه وهو فساده، وصار هذا كقولك: أعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته، وأَشْكَيت الرجل إذا أزلت شكايته، وعلى هذا حَمَل بعض المفسرين قوله تعالى: ﴿إنَّ الساعةَ آتيةٌ أكادُ أُخفيها﴾[2] أي أزيل خفاءها، وهذه الهمزة تُسمَّى همزة السلب[3]. والوجه الثالث: أن يكون سمِّي إعراباً لأن المعرِبَ للكلام كأنه يتحبَّب إلى السامع بإعرابه، من قولهم: امرأة عَرُوب، إذا كانت متحببةً إلى زوجها. قال الله تعالى: ﴿عُرُباً أتراباً﴾[4] أي متحبِّبات إلى أزواجهن؛ فلما كان المعرِبُ للكلام كأنه يتحبَّب إلى السامع بإعرابه، سمي إعراباً.

وأما البناء فهو منقول من هذا البناء المعروف للزومه وثبوته.

فإن قيل: فما حدُّ الإعراب والبناء؟ قيل: أما الإعراب فحده اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً. وأما البناء فحدُّه لزوم أواخر الكلم بحركة وسكون. فإن قيل: كم ألقاب الإعراب والبناء؟ قيل: ثمانية. فأربعة للإعراب، وأربعة للبناء. وألقاب الإعراب: رفع، ونصب، وجر، وجزم؛ وألقاب البناء: ضم، وفتح، وكسر، ووقف؛ وهي وإن كانت ثمانية في المعنى، فهي أربعة في الصورة. فإن قيل: فلِمَ كانت أربعة؟ قيل: لأنه ليس إلا حركة أو سكون. فالحركة ثلاثة أنواع: الضم والفتح والكسر. فالضم من الشفتين، والفتح من أقصى الحلق، والجر من وسط الفم، والسكون هو الرابع.

فإن قيل: هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء أو حركات البناء أصل لحركات الإعراب؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك. فذهب بعض النحويين إلى أن حركات الإعراب هي الأصل وأن حركات البناء فرع عليها، لأن الأصل في

(١) كذا في الأصل. والأولى «فكيف».

(٢) سورة طه، الآية: ١٥.

(٣) رواها القرطبي من تأويل أبي علي الفارسي. انظر الجامع لأحكام القرآن ١١/ ١٨٢ وما بعدها. قال القرطبي: وهي آية مشكلة، وأورد مذاهب المفسّرين واللغويين فيها.

(٤) سورة الواقعة، الآية: ٣٧.

حركات الإعراب أن تكون للأسماء وهي الأصل، فكانت أصلاً؛ والأصل في حركات البناء أن تكون للأفعال والحروف وهي الفرع فكانت فرعاً. وذهب آخرون إلى أن حركات البناء هي الأصل، وحركات الإعراب فرع عليها، لأن حركات البناء لا تزول ولا تتغيّر عن حالها، وحركات الإعراب تزول وتتغيّر، وما لا يتغيّر أولى بأن يكون أصلاً مما يتغيّر.

فإن قيل: هل الإعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات أو عن غيرها؟ قيل: الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات، وإنما هما معنيان يُعرفان بالقلب ليس للّفظ فيهما حظ. ألا ترى أنك تقول في حدّ الإعراب: هو اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل، وفي حد البناء: لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون؟ ولا خلاف أن الاختلاف واللزوم ليسا بلفظين، وإنما هما معنيان يُعرفان بالقلب ليس لِلّفظ فيهما حظ؛ والذي يدلّ على ذلك أن هذه الحركات إذا وجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للإعراب، وإذا وجدت بغير صفة اللزوم لم تكن للبناء، فدلّ على أن الإعراب هو الاختلاف، والبناء هو اللزوم. والذي يدلّ على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء، فيقال: حركات الإعراب، وحركات البناء؛ ولو كانت الحركات أنفسها هي الإعراب أو البناء لما جاز أن يضاف إليه، لأن إضافة الشيء إلى نفسه لا تجوز. ألا ترى أنك لو قلت: حركات الحركاتِ، لم يجز؟ فلما جاز أن يقال: حركات الإعراب، وحركات البناء دلّ على أنهما غيرهما؛ فاعرِفْه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الثالث

باب المعرب والمبني

إن قال قائل: ما المعرب والمبني؟ قيل: أما المعرب فهو ما تغير آخره بتغيُّر العامل فيه لفظاً أو محلاً؛ وهو على ضربين: اسم متمكّن، وفعل مضارع؛ فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه، والفعل المضارع ما كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي: الهمزة، والنون، والتاء، والياء. فإن قيل: لِمَ زيدت هذه الحروف دون غيرها؟ قيل: الأصل أن تزاد حروف المدّ واللين، وهي الواو والياء والألف، إلا أن الألف لما لم يمكن زيادتها أولاً، لأن الألف لا تكون إلا

ساكنة، والابتداء بالساكن محال، أبدلوا منها الهمزة، لقرب مخرجيهما، لأنهما هواءان[١] يخرجان من أقصى الحلق، وكذلك الواو أيضاً، لما لم يمكن زيادتها أولاً، لأنه ليس في كلام العرب واو زيدت أولاً، فأبدلوا منها التاء، لأنها تبدل منها كثيراً. ألا ترى أنهم قالوا: تُراث، وتُجاه، وتُخمة، وتُهمة، وتَيْقُور[٢]، وتَوْلَج، قال الشاعر: [الرجز]

مُتَّخِذاً في ضَعَواتٍ تَوْلَجا[٣]

وهو بيت الصائد، والأصل: وُراث، ووُجاه، ووُخمة، ووُهمة، ووَيْقور لأنه من الوقار، و: وَوْلج لأنه من الولوج، فأبدلوا التاء من الواو في هذه المواضع كلّها، وكذلك ههنا. وأما الياء فزيدت لأنها لم يعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الألف والواو؛ وأما النون فإنما زيدت لأنها تشبه حروف المدّ واللين، وتزاد معها في باب: الزيدَين، والزيدِين. والتحقيق في ترتيب هذه الأحرف أن تقدم الهمزة ثم النون ثم التاء ثم الياء، وذلك لأن الهمزة للمتكلم وحده، والنون للمتكلم ولمن معه، والتاء للمخاطب، والياء للغائب؛ والأصل أن يخبر الإنسان عن نفسه، ثم عن نفسه وعمّن معه، ثم المخاطب، ثم الغائب، فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الأحرف في أوّل الفعل المضارع.

فإن قيل: هل الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب أم هو أصل؟ قيل: لا بل هو محمول على الاسم في الإعراب، وليس بأصل فيه، لأن الأصل في الإعراب أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وذلك لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعليّة، والمفعولية، والإضافة، فلو لم تعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض. يدلك على ذلك أنك لو قلت: «ما أحسنَ زيداً!» لكنت متعجباً، ولو قلت: «ما أحْسَنَ زيدٌ» لكنت نافياً، ولو قلت: «ما أحسنُ زيدٍ؟» كنت مستفهماً عن أي شيء منه حَسَن. فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالنفي، والنفي بالاستفهام، واشتبهت هذه المعاني بعضها ببعض، وإزالةُ الالتباس

---

(١) كذا في الأصل. والمراد أنهما حرفان أو صوتان هوائيان.

(٢) التيقور: الوقار. أو هو لغة في التوقير. (معجم متن اللغة: وقر).

(٣) الرجز لجرير من قصيدة يهجو بها البعيث المجاشعي، كما جاء في اللسان (ولج). والتَّوْلج والدَّولج: كناس الظبي أو الوحش الذي يلج فيه. والضعوات: جمع ضَعَة، وهو شجر بالبادية.

واجب. وأما الأفعال والحروف فإنها تدلّ على ما وضعت له بصيغها؛ فعدم الإعراب لا يخلّ بمعانيها، ولا يورث لَبْساً فيها، والإعراب زيادة، والحكيم لا يريد زيادة لغير فائدة.

فإن قيل: فإذا كان الأصل في الفعل المضارع أن يكون مبنياً، فلِمَ حُمِل على الاسم في الإعراب؟ قيل: إنما حُمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم، ولهذا سمّي مضارعاً، والمضارعة: المشابهة، ومنها سمي الضرع ضرعاً لأنه يشابه أخاه؛ ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنه يكون شائعاً فيتخصص، كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص. ألا ترى أنك تقول: «يقوم» فيصلح للحال والاستقبال، فإذا أدخلت عليه السين أو سوف اختص بالاستقبال، كما أنك تقول: «رجل» فيصلح لجميع الرجال، فإذا أدخلت عليه الألف واللام اختص برجل بعينه؟ فلما اختصّ هذا الفعل بعد شياعه[1]، كما أن الاسم اختص بعد شياعه، فقد شابهه من هذا الوجه.

الوجه الثاني: أنه يدخل عليه لام الابتداء كما يدخل على الاسم. ألا ترى أنك تقول: «إنّ زيداً ليقوم» كما تقول: «إنّ زيداً لقائم»؟ ولام الابتداء تختص بالأسماء، فلمّا دخلت على هذا الفعل، دلّ على مشابهة بينهما؛ والذي يدلّ على ذلك أن فعل الأمر، والفعل الماضي لما بَعُدا عن شبه الاسم، لم تدخل هذه اللام عليهما. ألا ترى أنّك لو قلت: «لأَكرِمْ زيداً يا عمرو» أو «إن زيداً لقام» لكان خُلْفاً من الكلام.

والوجه الثالث: أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة، كالعين ينطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك.

والوجه الرابع: أن يكون صفة كما يكون الاسم كذلك؛ تقول: «مررت برجل يضرب» كما تقول: «مررت برجل ضارب» فقد قام «يضرب» مقام «ضارب».

والوجه الخامس: هو أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه. ألا ترى أن «يضرب» على وزن «ضارب» في حركاته وسكونه، ولهذا

---

(١) يقال: شاع شَيْعاً وشِياعاً وشيعاناً وشيوعاً.

يعمل الاسم الفاعل عمل الفعل. فلما أشبه الفعل المضارع الاسم من هذه الأوجه، استحق جملة الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجزم. ولكل واحد من هذه الأنواع عامل يختص به.

وأما عامل الرفع فاختلف فيه النحويون؛ فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي لا لفظي، فأشبه الابتداء؛ فكما أن الابتداء يوجب الرفع، فكذلك ما أشبهه. فإن قيل: هذا ينقض بالفعل الماضي، فإنه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع. قيل: إنما لم يرتفع لأنه لم يثبت له استحقاق جملة الإعراب، فلم يكن هذا العامل موجباً له الرفع، لأنه نوع منه، بخلاف الفعل المضارع فإنه يستحق جملة الإعراب للمشابهة التي ذكرناها قبل، فبان الفرق بينهما. وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالزوائد التي في أوله، وهو قول الكسائي[١]، وذهب الفراء[٢] إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة. فأما قول الكسائي فظاهر الفساد، لأنه لو كان الزائد هو الموجب للرفع، لوجب ألاّ يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده، لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، فلما وجب نصبه بدخول النواصب، وجزمه بدخول الجوازم، دلّ على أن الزائد ليس هو العامل. وأمّا قول الفرّاء فلا ينفكّ من ضعف، وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب والجزم قبل الرفع، لأنه قال: لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة، والرفع قبل النصب والجزم، فلهذا كان هذا القول ضعيفاً[٣].

وأما عوامل النصب فنحو: أن ولن وكي وإذن وحتى.

وأما عوامل الجزم فنحو: لم، ولما، ولام الأمر، ولا في النهي. ولعوامل النصب والجزم موضع نذكرها فيه إن شاء الله تعالى.

---

(١) هو علي بن حمزة الكسائي الأسدي الكوفي المتوفى سنة ٢٠٦ هـ. أحد القراء السبعة، ومن أئمة النحو واللغة. ولد بالكوفة، وسكن بغداد، وتوفي بالريّ. كان مؤدّب الرشيد العباسي وابنه الأمين.

(٢) هو يحيى بن زياد بن عبدالله الديلمي المعروف بالفرّاء. إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة. توفي سنة ٢٠٧ هـ.

(٣) هذا الحكم على قول الفراء فيه تعسُّف. فالأولى أن نفهم من كلام الفراء أن الرفع هو الأصل، فتأمَّلْ.

وأما المبني فهو ضد المعرب، وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه؛ فمن ذلك: الاسم غير المتمكن، والفعل غير المضارع.

فأما الاسم غير المتمكن فنحو: مَنْ، وكَمْ، وقَبْلُ، وبَعْدُ، وأينَ، وكَيْفَ، وأَمْسِ، وهؤلاء؛ وإنما بنيت هذه الأسماء لأنها أشبهت الحروف، وتضمنت معناها.

فأما: «مَن» فإنها بنيت لأنها لا تخلو: إما أن تكون استفهامية، أو شرطية، أو اسماً موصولاً، أو نكرة موصوفة. فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت شرطية فقد تضمنت معنى حرف الشرط، وإن كانت اسماً موصولاً فقد تنزَّلت منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبنيّ، وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزّلت منزلة الموصوفة.

وأما «كم» فإنما بنيت لأنها لا تخلو: إما أن تكون استفهامية أو خبرية؛ فإن كانت استفهامية فقد تضمنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية فهي نقيضة «ربّ» لأنَّ «ربّ» للتقليل، و «كم» للتكثير، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره. وبُنيت «من» و «كم»[1] على السكون لأنه الأصل في البناء، ولم يعرض فيهما ما يوجب بناءهما على حركة، فبقيا على الأصل.

وأما: قَبْلُ وبَعْدُ فإنما بنيا، لأن الأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما، فلما اقتطعا عن الإضافة ـ والمضاف مع المضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة ـ تنزّلا منزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبني. قال الله تعالى: ﴿لله الأمرُ مِنْ قَبْلُ ومِن بَعْدُ﴾[2] وإنما بنيا على حركة لأن كل واحدٍ منهما كان له حالة إعراب قبل البناء، فوجب أن يبنيا على حركة تميّزاً لهما على ما بني وليس له حالة إعراب نحو «مَنْ» و «كَمْ». وقيل: إنما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين. والقول الصحيح هو الأول. فإن قيل: فلم كانت الحركة ضمّةً؟ قيل: لوجهين: أحدهما أنه لما حذف المضاف إليه بنيا على أقوى الحركات وهي الضمة، تعويضاً عن المحذوف، وتقوية لهما؛ والوجه الثاني: إنما بنوهما على الضم لأن النصب والجرّ يدخلهما،

(١) في الأصل: «وأما من وكم فبنيت». وما أثبتناه عن النسخة الظاهرية، وهو أظهر للسياق.
(٢) سورة الروم، الآية: ٤.

نحو: جئت قبلَك ومنْ قَبلِك، وأما الرفع فلا يدخلهما البتة؛ فلو بنوهما على الفتح والكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء، فبنوهما على حركة لا تدخلهما وهي الضمة، لئلا تلتبس حركة الإعراب بحركة البناء.

وأما «أَيْن» و «كيْفَ» فإنما بنيا على الفتح لأنهما تضمنا معنى حرف الاستفهام، لأن «أَيْنَ» سؤال عن المكان، و «كَيْفَ» سؤال عن الحال، فلما تضمّنا معنى حرف الاستفهام، وجب أن يبنيا، وإنما بنيا على حركة لالتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة فتحةً لأنها أخف الحركات.

وأما «أمسِ» فإنما بنيت لأنها تضمنت معنى لام التعريف، لأن الأصل في «أمسِ» الأمس، فلما تضمّنت معنى اللام، تضمنت معنى الحرف، فوجب أن تبنى. وإنما بنيت على حركة لالتقاء الساكنين، وإنما كانت الحركة كسرة لأنها الأصل في التحريك لالتقاء الساكنين. ومن العرب من يجعل «أمس» معدولةً عن لام التعريف فيجعلها غير مصروفةٍ. قال الشاعر: [الرجز]

لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أمْسا عجائزاً مِثْلَ السعالي قُعْسَا
يأكُلْنَ ما في رَحْلِهِنّ هَمْسَا لا تَرَكَ الله لَهُنَّ ضِرْسا(١)

وأما «هؤلاء» فإنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطق به، لأن الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف، كالشرط، والنفي، والتمني، والعطف، إلى غير ذلك من المعاني. إلا أنهم لمّا لم يفعلوا ذلك ضمّنوا «هؤلاء» معنى حرف الإشارة، فبنوها. ونظير «هؤلاء» «ما» التي في التعجب، فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف التعجب، وإن لم يكن له حرف ينطق به، لأن الأصل في التعجب أن يكون بالحرف كغيره من المعاني، إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك، ضمّنوا «ما» معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا «ما» إذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط، فكذلك ههنا.

(١) هذا الرجز ذكرته كتب النحو في شواهدها من دون نسبة. وهو في أوضح المسالك ٤/ ١٣٢؛ وجمهرة اللغة ص ٨٤١؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٧٢ وفيه: البيت الشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عُرف قائلها. وقال ابن المستوفي: وجدتُ هذه الأبيات الثمانية (أي البيت الشاهد مع سبعة أبيات معه) في كتاب نحو قديم للعجاج أبي رؤبة. قال صاحب الخزانة: وأراه بعيداً من نمطه. وهو ليس في ديوان العجاج؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٧؛ وشرح شذور الذهب ص ١٢٨؛ وشرح قطر الندى ص ١٦؛ والكتاب ٣/ ٢٨٤ وروايته: «مثل السعالي خَمْسا».

وأما الفعل غير المضارع، فهو على ضربين: أحدهما الفعل الماضي، والآخر فعل الأمر. فأما الفعل الماضي فنحو، ذَهَبَ، وعَلِمَ، وشرُفَ، واستخرَجَ، ودَحْرَجَ، واحْرَنْجمَ(١).

وأما فعل الأمر فنحو: اذهبْ، واعلمْ، واشرُفْ، واستَخْرِجْ، ودَحْرِجْ، واحرنجم؛ وسنذكر لمَ بني فعل الماضي على الفتح، ولِمَ بني فعل الأمر على الوقف، وخلافَ النحويين فيه، في بابه إن شاء الله تعالى. وأما الحروف فكلها مبنية لم يعرب منها شيء لبقائها على أصلها في البناء، فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الرابع

باب إعراب الاسم المفرد

إن قال قائل: على كم ضرباً الاسم المفرد؟ قيل: على ضربين: صحيح، ومعتل. فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن آخره ألفاً، ولا ياء قبلها كسرة، نحو: رجل، وفرس، وما أشبه ذلك؛ وهو على ضربين: منصرف، وغير منصرف؛ فالمنصرف ما دخله الحركات الثلاث مع التنوين، نحو: هذا زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، وهذا الضرب يُسمّى «الأمكن» وقد يسمّى أيضاً «متمكناً».

فإن قيل: لِمَ جعلوا التنوين علامةً للصرف دون غيره؟ قيل: لأن أولى ما يزاد حروف المدّ واللين، وهي الألف، والياء، والواو، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها. ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياءً في الجر لانكسار ما قبلها؟ وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال، والانتقال من حال إلى حال؛ وكان التنوين أولى من غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة. ألا ترى أنه غُنَّة في الخيشوم، وأنه لا معتمد له في الحلق، فأشبه الألف إذ كان حرفاً هوائياً.

فإن قيل: فلماذا دخل التنوين الكلام؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك،

---

(١) احرنجم: أراد الأمر ثم رجع عنه. واحرنجم القوم اجتمع بعضهم على بعض وازدحموا.

فذهب سيبويه[١] إلى أنه دخل الكلام علامة للأخفّ عليهم، والأمكن عندهم. وذهب بعضهم إلى أنه دخل فرقاً بين الاسم والفعل. وذهب آخرون إلى أنه دخل فرقاً بين ما ينصرف وما لا ينصرف.

وأما غير المنصرف فما لم يدخله الجرُّ مع التنوين، وكان ثانياً من وجهين، نحو: مررت بأحمدَ وإبراهيم، وما أشبه ذلك. وإنما مُنِعَ هذا الضربُ من الأسماء الصرفَ لأنه يشبه الفعل، فمنع من التنوين، ومن الجرّ تبعاً للتنوين لما بينهما من المصاحبة؛ وذهب بعضهم إلى أنه منع الجرّ لأنه أشبه الفعلَ، والفعل لا يدخله جر ولا تنوين، فكذلك ما أشبهه وهذا الضرب سمي «المتمكّن» ولا يسمّى «أمكن» وكلّ أمكن متمكن، وليس كلّ متمكن أمكن.

فإن قيل: فلِمَ يدخل الجرّ مع الألف واللام، أو الإضافة؟ قيل: للأمن من دخول التنوين مع الألف واللام والإضافة، وسترى هذا في موضعه إن شاء الله تعالى.

والمعتل: ما كان آخره ألفاً، أو ياءً قبلها كسرة، وهو على ضربين: منقوص، ومقصور.

فالمنقوص: ما كانت في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة، وذلك نحو: القاضي، والداعي. فإن قيل: فلِمَ سمّي منقوصاً؟ قيل: لأنه نقص الرفع والجر. تقول: «هذا قاضٍ يا فتى، ومررت بقاضٍ» والأصل: هذا قاضيٌ، ومررت بقاضيٍ، إلا أنهم استثقلوا الضمة والكسرة على الياء فحذفوهما، فبقيت الياء ساكنة، والتنوين ساكناً، فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين، وكان حذف الياء أولى من حذف التنوين لوجهين: أحدهما أن الياء إذا حذفت بقي في اللفظ ما يدلّ عليها وهي الكسرة، بخلاف التنوين فإنه لو حذف، لم يبق في اللفظ ما يدلّ على حذفه، فلما وجب حذف أحدهما، كان حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه أولى. والثاني أن التنوين دخل لمعنى وهو الصرف، وأما الياء فليست كذلك، فلمّا وجب حذف أحدهما، كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى من حذف ما دخل لمعنى. وأما إذا كان

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه. إمام النحاة، وأول من بسط علم النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقدم البصرة، فلزم الخليل بن أحمد ففاقه. توفي شاباً نحو سنة ١٨٠ هـ. و «سيبويه» بالفارسية معناه رائحة التفاح.

منصوباً فهو بمنزلة الصحيح، لخفة الفتحة. فإن قيل: الحركات كلها تستثقل على حرف العلة، بدليل قولهم: باب وناب، والأصل فيهما: بَوَب، ونَيَب، إلا أنهم استثقلوا الفتحة على الواو والياء، فقلبوا كل واحدة منهما ألفاً. قيل: الفتحة في هذا البحر[١] لازمة ليست بعارضة، بخلاف الفتحة التي على ياء «قاضٍ» فإنها عارضة وليست بلازمة، فلهذا المعنى استثقلوا الفتحة في[٢] نحو: باب وناب ولم يستثقلوها في نحو: قاضٍ.

فإن وقفت على المرفوع والمجرور من هذا الضرب، كان لك فيه مذهبان: إسقاط الياء، وإثباتها. واختلف النحويون في الأجود منهما؛ فذهب سيبويه إلى أن حذف الياء أجود إجراءً للوقف على الوصل، لأن الوصل هو الأصل؛ وذهب يونس[٣] إلى أن إثبات الياء أجود، لأن الياء إنما حذفت لأجل التنوين، ولا تنوينَ في الوقف، فوجب ردّ الياء. وقد قرأ بعض القراء قوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾[٤] بغير ياء، وقد قرأ بعضهم بالياء. فإن كان منصوباً، أبدلت من تنوينه ألفاً كسائر الأسماء المنصرفة الصحيحة، فتقول: «رأيت قاضياً» كما تقول: «رأيت ضارباً». وإن كان فيه ألف ولام، كان حكمه في الوصل حكم ما ليس فيه ألف ولام في حذف الضمة والكسرة، ودخول الفتحة، وكان لك أيضاً في الوقف في حالة الرفع والجر إثبات الياء وحذفها، وإثباتها أجود الوجهين، لأن التنوين لا يجوز أن يثبت مع الألف واللام، فإذا زال علة إسقاط الياء، وجب أن تثبت؛ وكان بعض العرب يقف بغير ياء، وذلك أنه قدَّر حذف الياء في «قاضٍ» ونحوه، ثم أدخل عليه الألف واللام، وبقي الحذف على حاله، وهذا ضعيف جداً. وقد قرأ بعض القرّاء في قوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ الدّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾[٥]. فإن كان منصوباً لم يكن الوقف عليه إلا بالياء. قال الله تعالى: ﴿كلاّ إذا بلَغَتِ

---

(١) في بعض النسخ: «في هذا النحو» وهي أوجه.

(٢) ساقطة من الأصل. وزيادتها يقتضيها السياق.

(٣) هو يونس بن حبيب البصري، أبو عبد الرحمن، من أصحاب أبي عمرو بن العلاء. سمع منه الكسائي والفرّاء، وكان بارعاً في النحو صاحب قياس. توفي سنة ١٨٢ هـ.

(٤) سورة النحل، الآية: ٩٦.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٨٦.

التَّرَاقِيَ﴾[١] وذلك لأنه تنزّل بالحركة منزلة الحرف الصحيح، فيخص[٢] بها من الحذف.

وأما المقصور فهو المختص بألف مفردة في آخره، نحو: الهوى، والهدى، والدنيا، والأخرى؛ وسمّي مقصوراً لأن حركات الإعراب قصرت عنه، أي حُبست، والقصر: الحبس، ومنه يقال: امرأة مقصورة، وقصيرة، وقصورة. قال الله تعالى: ﴿حُورٌ مقصوراتٌ في الخيام﴾[٣] أي محبوسات، وقال الشاعر: [الطويل]

وأنـت التـي حبَّبْـتِ كـلَّ قصيـرةٍ إلـيَّ ولـم تشعـر بـذاك القصـائـرُ
عنيـتُ قصيـراتِ الحجـال ولـم أرِدْ قصارَ الخطا، شرّ النساء البحاتر[٤]

ويروى: قصورة، والبهاتر: القصار بمعنى واحد. وهو على ضربين: منصرف وغير منصرف؛ فالمنصرف ما دخله التنوين، نحو: هذه عصاً ورحًى، ورأيت عصاً ورحى، ومررت بعصاً ورحى، والأصل فيه: عَصَوٌ، ورَحَيٌ، إلا أن الواو والياء، لمّا تحرّكا وانفتح ما قبلهما، قُلبا ألفين، وحذفت الألف منهما، لسكونها وسكون التنوين، وكان حذفها أولى لما ذكرناه في حذف الياء، نحو: قاضٍ؛ فإن وقفت على شيء من هذا النصب[٥]، فقد اختلف النحويون فيه على مذاهب.

فذهب سيبويه إلى أن الوقف في حالة الرفع والجرّ على الألف المبدلة من الحرف الأصليّ، وفي حالة النصب على الألف المبدلة من التنوين حَمْلاً للمعتلّ

(١) سورة القيامة، الآية: ٢٦.

(٢) في النسخة الظاهرية: «فتحصَّن» وهو أوضح.

(٣) سورة الرحمن، الآية: ٧٢.

(٤) الشعر من الطويل، وهو لكثير عزَّة في ديوانه ص ٣٦٩؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٨٠؛ وإصلاح المنطق ص ١٨٤؛ وجمهرة اللغة ص ٧٤٣؛ واللسان (قصر)؛ والمعاني الكبير ص ٥٠٥. ويروى «ولم تعلم» في موضع «ولم تشعر» والبهاتر في موضع «البحاتر». والبهاتر والبحاتر واحد، جمع بهترة وبحترة، وهي المرأة القصيرة المجتمعة الخَلْق.

(٥) كذا في الأصل. وفي الظاهرية: «الضرب» وهو أوضح.

على الصحيح؛ وذهب أبو عثمان المازني[١] إلى أن الوقف في الأحوال الثلاثة على الألف المبدلة من التنوين، لأنهم إنما خصوا الإبدال بحال النصب في الصحيح، لأنه يؤدي إلى الألف التي هي أخفّ الحروف، ولم يبدلوا في حالة الرفع والجرّ لأنه يفضي إلى الثّقَل واللَّبْس، وذلك غير موجود هنا، لأن ما قبل التنوين ههنا لا يكون إلا مفتوحاً، فأبدلوا منه ألفاً، لأنه لا يجلب ثقلاً، ولا يجلب لَبْساً؛ وذهب أبو سعيد السيرافيّ[٢] إلى أن الوقف في الأحوال الثلاثة على الألف المبدلة من الحرف الأصليّ، وذلك لأن بعض القرّاء يميلونها في قوله تعالى: ﴿أو أجِدُ على النار هُدى﴾[٣] ولو كانت مبدلة من التنوين لما جازت ههنا إمالتها. ألا ترى أنك لو أملت الألف في نحو: رأيت عمراً، لكان غير جائز؟ فلمّا جازت الإمالة ههنا، دلّ على أنها مبدلة من الحرف الأصليّ لا من التنوين.

وغير المنصرف: ما لم يلحقه التنوين، وذلك نحو: حبلى، وبشرى، وسكرى، وتثبت فيه الألف وصلاً ووقفاً، إذ ليس يلحقها تنوين تحذف من أجله، فإن لقيها ساكن من كلمة أخرى، حذفت لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: فلِمَ أعربت الأسماء الستة المعتلة بالحروف وهي أسماء مفردة؟ قيل: إنما أعربت بالحروف توطئةً لما يأتي من باب التثنية والجمع. فإن قيل: فلِمَ كانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها؟ قيل: لأن هذه الأسماء منها ما تغلب عليه الإضافة، ومنها ما تلزمه الإضافة؛ فما تغلب عليه: أبوك، وأخوك، وحموك، وهنوك؛ وما تلزمه الإضافة: فوك، وذو مالٍ؛ والإضافة فرع على الإفراد، كما أن التثنية والجمع فرع على المفرد، فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه، كانت أولى من غيرها؛ ولمّا وجب أن تعرب بالحروف لهذه المشابهة أقاموا كل حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع، والألف علامة للنصب، والياء علامة للجر؛ وذهب الكوفيون إلى أن الواو والضمة قبلها علامة للرفع، والألف والفتحة قبلها علامة للنصب، والياء والكسرة قبلها علامة

(١) هو بكر بن محمد بن حبيب، أبو عثمان المازني. أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة، ووفاته فيها سنة ٢٤٩ هـ.

(٢) هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد. نحوي عالم بالأدب. أصله من سيراف من بلاد فارس. سكن بغداد، فتولى نيابة القضاء، وتوفي فيها سنة ٣٦٨ هـ.

(٣) سورة طه، الآية: ١٠.

للجرّ، فجعلوه معرباً من مكانين، وقد بيّنّا فساده في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين[١].

وذهب بعض النحويين إلى أنّ هذه الأسماء إذا كانت في موضع رِفع، كان فيها نقلٌ بلا قلب، وإذا كانت في موضع نصب كان فيها قلبٌ بلا نقل، وإذا كانت في موضع جرّ كان فيها نقلٌ وقلب؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «هذا أبوك» كان الأصل فيه: «هذا أَبَوُك» فنقلت الضمة من الواو إلى ما قبلها، فكان فيه نقل بلا قلب، وإذا قلت: «رأيت أباك» كان الأصل فيه «رأيت أَبَوَك» فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الواو ألفاً، فكان فيه قلب بلا نقل، وإذا قلت: «مررت بأبيك» كان الأصل فيه: «مررت بأَبِوك» فنقلت الكسرة من الواو إلى ما قبلها، وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان فيه نقل وقلب.

وذهب بعض النحويين إلى أن الياء والواو والألف نشأت عن إشباع الحركات كقول الشاعر: [البسيط]

الله يعلــم أنّــا فــي تلقّينــا يـوم الفِـراقِ إلـى إخـواننـا صُـورُ
وأنـي حيثمـا يثـنِ الهـوى بصـري من حيث ما سلكوا أدنو فأنظورُ[٢]

أراد: فأنظر، فأشبع الضمة فنشأت الواو. وكما قال الآخر في إشباع الفتحة: [الوافر]

وأنت من الغوائل حين تَرْمي ومـن ذَمِّ الـرجـال بمنتـزاحِ[٣]

---

(١) أي في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين». وإشارته هنا تدل على أن الكتاب الذي بين أيدينا لاحقٌ على كتابه ذاك.

(٢) الشعر من البسيط، وهو لابن هرمة في ملحق ديوانه ص ٢٣٩. وفي البيت الثاني شاهد نحوي وهو قوله: «فأنظور» حيث أشبع ضمة الظاء للضرورة الشعرية، والمراد: فأنظر. ورواية البيت الأول «في تلفّتنا» مكان «في تلقّينا». وصور: جمع أصور، وهو المائل العنق لثقل حمله. والبيت الثاني بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٩؛ والإنصاف ١/ ٢٤؛ وخزانة الأدب ١/ ١٢١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٦.

(٣) البيت من الوافر. وهو لابن هرمة في ديوانه ص ٩٢؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٣٠؛ والخصائص ٢/ ١٠٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٥؛ واللسان (نزح)؛ والمحتسب ١/ ٣٤٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٥٧.

أراد: بمنتزح، فأشبع الفتحة فنشأت الألف. وقال الآخر في إشباع الكسرة: [البسيط]

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة   نَفْيَ الدراهيم تَنْقَادُ الصياريفِ[١]

أراد: الصيارف، فأشبع الكسرة فنشأت الياء؛ والشواهد في إشباع الضمة والفتحة والكسرة كثيرة جداً، وهذا القول ضعيف، لأن إشباع الحركات إنما تكون في ضرورة الشعر كهذه الأبيات، وأما في حالة الاختيار فلا يجوز ذلك بالإجماع، فلما جاز ههنا في حالة الاختيار أن تقول: هذا أبوه، ورأيت أباه، ومررت بأبيه، دلّ على أنّ هذه الحروف ما نشأت عن إشباع الحركات. وقد حُكي عن بعض العرب أنهم يقولون: «هذا أبُك، ورأيت أبَك، ومررت بأبِك» من غير واو، ولا ألف، ولا ياء؛ ويحكى عن بعض العرب أنهم يقولون: «هذا أباك، ورأيت أباك، ومررت بأباك» بالألف في حالة الرفع والنصب والجرّ، كقوله: [الرجز]

إنّ أباها وأبا أباها[٢]

والذي يعتمد عليه هو القول الأول، وقد بَيّنّا ذلك مستقصًى في كتابنا الموسوم بـ«الإسماء[٣] في شرح الأسماء».

---

(١) البيت من البسيط. وهو للفرزدق في الإنصاف ١/٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/٤٢٤؛ وسر صناعة الإعراب ١/٢٥؛ والكتاب ١/٢٨؛ واللسان (صرف)؛ والمقاصد النحوية ٣/٥٢١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٢٩؛ وأوضح المسالك ٤/٣٧٦؛ وجمهرة اللغة ص ٧٤١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٤٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١٦؛ وشرح قطر الندى ص ٢٦٨.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٨. وتمامه: «قد بلغا في المجد غايتاها». وله أو لأبي النجم العجلي في الدرر ١/١٠٦؛ وشرح شواهد المغني ١/١٢٧؛ والمقاصد النحوية ١/١٣٣؛ وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧/٤٥٥؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ١٨؛ وأوضح المسالك ١/٤٦؛ ورصف المباني ص ٢٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٧٠٥؛ وشرح شذور الذهب ص ٦٢؛ ومغني اللبيب ١/٣٨.

(٣) كذا في الأصل. وفي النسخة الظاهرية وبغية الوعاة للسيوطي: «الأسمى في شرح الأسماء».

الباب الخامس
باب التثنية والجمع

إن قال قائل: ما التثنية؟ قيل: التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين، وأصل التثنية العطف، تقول: «قام الزيدان، وذهب العمران» والأصل: «قام زيد وزيد. وذهب عمرو وعمرو» إلا أنّهم حذفوا أحدهما، وزادوا على الآخر زيادة دالةً على التثنية للإيجاز والاختصار؛ والذي يدلّ على أن الأصل هو العطف، أنهم يفكّون التثنية في حال الاضطرار، ويعدلون عنها إلى التكرار، كقول الشاعر: [الرجز]

كـأنّ بيـن فكّهـا والفـكّ   فارةَ مسكٍ ذُبحتْ في سُكِّ(١)

وقال الآخر: [الرجز]

كـأن بيـن خِلْفِهـا والخِلْـفِ   كَشَّـةَ أفعى في يبيسٍ قُـفِّ(٢)

وقال الراجز:

ليـثٌ وليـثٌ فـي مجـالٍ ضَنْـكِ(٣)

أراد «ليثان» إلا أنه عدل إلى التكرار في حالة الاضطرار، لأنه الأصل.

فإن قيل: ما الجمع؟ قيل: صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين، والأصل فيه أيضاً العطف كالتثنية، إلا أنهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلباً للاختصار، كان ذلك في الجمع أولى.

فإن قيل: فلِمَ كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات؟ قيل: لأن التثنية والجمع فرع على المفرد، والإعراب بالحروف فرع على الحركات؛

(١) الرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب ٧/ ٤٦٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠١؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٥؛ وشرح المفصل ٤/ ١٣٨. وفارة المسك هي وعاؤه. والسكّ: ضرب من الطيب.

(٢) لم نهتد إلى نسبة الرجز. وكشكشت الحيّة: صاتت من جلدها لا من فيها. وقفّ العشب: يبس. والقفّ: ما ارتفع من الأرض والشجرة البالية اليابسة.

(٣) الرجز لواثلة بن الأسقع أو لجحدر بن مالك في خزانة الأدب ٧/ ٤٦١؛ والدرر ١/ ١٢٨؛ ولجحدر في اللسان (درك)؛ وبلا نسبة في المقرب ٢/ ٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٣. وتمامه: «كلاهما ذو أَشَرٍ ومَحْكِ».

فكما أُعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك أُعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأعطي الفرعُ الفرعَ، كما أعطي الأصل الأصلَ؛ وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها، لأنها أشبه الحروف بالحركات.

فإن قيل: فلِمَ خصّوا التثنية في حال الرفع بالألف، والجمع السالم بالواو، وأشركوا بينهما في الجرِّ والنصب؟ قيل: إنما خصوا التثنية بالألف، والجمع بالواو، لأن التثنية أكثر من الجمع لأنها تدخل على من يعقل، وعلى ما لا يعقل، وعلى الحيوان، وعلى غير الحيوان من الجمادات والنبات، بخلاف الجمع السالم، فإنه في الأصل لأُولي العلم خاصة، فلما كانت التثنية أكثر، والجمع أقلّ، جعلوا الأخفّ وهو الألف للأكثر، والأثقل وهو الواو للأقلّ، ليعادلوا بين التثنية والجمع؛ وإنما أشركوا بينهما في النصب والجرّ، لأن التثنية والجمع لهما ستة أحوال وليس لنا[1] إلا ثلاثة أحرف، فوقعت الشركة ضرورة.

فإن قيل: هل النصب محمولٌ على الجرّ، أو الجرّ محمولٌ على النصب؟ قيل: النصب محمول على الجرّ، لأن دلالة الياء على الجرّ، أشبه من دلالتها على النصب، لأن الياء من جنس الكسرة، والكسرة في الأصل تدلّ على الجرّ، فكذلك ما أشبهها.

فإن قيل: فلِمَ حُمل النصب على الجر دون الرفع؟ قيل: لخمسة أوجه:

الوجه الأول: أنّ الجرّ ألزم للأسماء من الرفع لأنه لا يدخل على الفعل، فلما وجب الحمل على أحدهما، كان حمله على الألزم أولى من حمله على غيره.

والوجه الثاني: أنهما يقعان في الكلام فضلة. ألا ترى أنك تقول: «مررت» فلا تفتقر إلى أن تقول: بزيدٍ أو نحوه، كما أنك إذا قلت: رأيت، فلا تفتقر إلى أن تقول: زيداً أو نحوه.

والوجه الثالث: أنهما يشتركان في الكتابة، نحو: رأيتك، ومررت بك.

والوجه الرابع: أنهما يشتركان في المعنى، تقول: مررت بزيدٍ، فيكون في معنى: جزت زيداً.

(١) ساقطة من الأصل. والزيادة من الظاهرية، وهي أوضح للسياق.

والوجه الخامس: أنّ الجرّ أخفّ من الرفع، فلما أرادوا الحمل على أحدهما، كان الحمل على الأخف أولى من الحمل على الأثقل.

ويُحتمل عندي وجهٌ سادس: وهو أن النصب من أقصى الحلق، والجرّ من وسط الفم، والرفع من الشفتين، وكان النصب إلى الجر أقرب من الرفع، لأن أقصى الحلق أقرب إلى وسط الفم من الشفتين، فلمّا أرادوا حمل النصب على أحدهما، كان حمله على الأقرب أولى من حمله على الأبعد، والجار أحقُّ بصَقَبه[١]. والذي يدلّ عى اعتبار هذه المناسبة بينهما، أنهم لمّا حملوا النصب على الجرّ في باب التثنية والجمع، حملوا الجرّ على النصب في باب ما لا ينصرف.

فإن قيل: فما حرفُ الإعراب في التثنية والجمع؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك؛ فذهب سيبويه إلى أن الألف، والواو، والياء، هي حروف الإعراب؛ وذهب أبو الحسن الأخفش[٢]، وأبو العباس المبرّد[٣] ومَنْ تابعهما، إلى أنها تدلّ على الإعراب وليست بإعراب، ولا حروف إعراب؛ وذهب أبو عمر الجَرْميّ[٤] إلى أن انقلابها هو الإعراب، وذهب قُطْرُب[٥]، والفرّاء، والزياديّ[٦] إلى أنّها هي الإعراب، والصحيح هو الأول. وأما من ذهب إلى أنها تدلّ على الإعراب وليست

(١) أي بما يليه ويقرب منه.

(٢) هو الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري المتوفى سنة ٢١٥ هـ. أخذ العربية عن سيبويه، وصنف كتباً منها تفسير معاني القرآن. وزاد في العروض بحر الخبب، أو المتدارك، فأصبحت بحور الشعر ستة عشر.

(٣) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي. إمام العربية ببغداد في زمنه وأحد أئمة الأدب والأخبار. توفي سنة ٢٨٦ هـ. قال الزبيدي في شرح خطبة القاموس: المبرّد، بفتح الراء المشددة عند الأكثر، وبعضهم يكسر. أشهر كتبه: الكامل في الأدب.

(٤) هو صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، أبو عمر. فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة. سكن بغداد وتوفي سنة ٢٢٥ هـ.

(٥) هو محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقطرب. نحوي، عالم بالأدب واللغة، من أهل البصرة. وهو أول من وضع «المثلث» في اللغة. وقطرب لقب دعاه به أستاذه سيبويه فلزمه. توفي سنة ٢٠٦ هـ.

(٦) هو إبراهيم بن سفيان الزيادي، أبو إسحاق، من أحفاد زياد بن أبيه. أديب راوية. له من الكتب «شرح نكت كتاب سيبويه». توفي سنة ٢٤٩ هـ.

بحروف إعراب ففاسد[١]، لأنه لا يخلو إما أن تدلّ على الإعراب في الكلمة أو في غيرها؛ فإن كانت تدلّ على الإعراب في الكلمة، فلا بدّ من تقديره فيها، فيرجع هذا القول إلى القول الأول وهو مذهب سيبويه؛ وإن كانت تدلّ على إعراب في غير الكلمة فليس بصحيح، لأنه يؤدّي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين، وليس بمذهبٍ لقائل هذا القول، وإلى أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها، وذلك محال؛ وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب، فقد ضعّفه بعض النحويين، لأنه يؤدّي إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين في حالة الرفع، لأنه لم ينقلب عن غيره، إذ أوّل أحوال الاسم الرفع، وليس من مذهب هذا القائل بناء التثنية والجمع في حال من الأحوال؛ وأما من ذهب إلى أنّها أنفسها هي الإعراب فظاهر[٢] الفساد، وذلك لأن الإعراب لا يُخِلُّ سقوطُه ببناء الكلمة، ولو أسقطنا هذه الأحرف لبطل معنى التثنية والجمع، واختلّ معنى الكلمة، فدلّ ذلك على أنّها ليست بإعراب، وإنّما هي حروف إعراب على ما بيّنا.

فإن قيل: فلِمَ فتحوا ما قبل ياء التثنية دون ياء الجمع؟ قيل لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنّ التثنية أكثر من الجمع على ما بيّنا[٣]، فلما كانت التثنية أكثر من الجمع، والجمع أقلّ، أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح، والأقلّ الحركة الثقيلة وهي الكسرة.

والوجه الثاني: أنّ حرف التثنية لما زيد على الواحد للدلالة على التثنية، أشبه تاء التأنيث التي تزاد على الواحد للدلالة على التأنيث، وتاء التأنيث يفتح ما قبلها فكذلك ما أشبهها، وكانت التثنية أولى بالفتح لهذا المعنى من الجمع لأنها قبل الجمع.

والوجه الثالث: أنّ بعض علامات التثنية الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ففتحوا ما قبل الياء لئلا تختلف، إذ لا علّة ههنا توجب المخالفة.

فإن قيل: فلِم أدخلت النون في التثنية والجمع؟ قيل: اختلف النحويون في

(١) كذا في الأصل. وحقها «فقوله فاسد».

(٢) كذا في الأصل. والمراد: «فمذهبه ظاهر الفساد».

(٣) لأن التثنية تدخل على من يعقل وعلى ما لا يعقل، وعلى الحيوان وغير الحيوان من الجمادات والنبات، بخلاف الجمع السالم فإنه في الأصل لأولي العلم خاصة.

ذلك؛ فذهب سيبويه إلى أنها بدل من الحركة والتنوين؛ وذهب بعض النحويين إلى أنّها تكون على ثلاثة أضرب: فتارةً تكون بدلاً من الحركة والتنوين، وتارة بدلاً من الحركة دون التنوين، وتارة تكون بدلاً من التنوين دون الحركة، فأما كونها بدلاً من الحركة والتنوين ففي نحو: رجلان، وفرسان؛ وأما كونها بدلاً من الحركة دون التنوين ففي نحو: الرجلان، والفرسان؛ وأما كونها بدلاً من التنوين فقط ففي نحو: رَحَيَان، وعَصَوَان. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها زيدت للفرق بين التثنية والواحد المنصوب في نحو قولك: رأيت زيداً.

فإن قيل: فلِمَ كسروا نون التثنية، وفتحوا نون الجمع؟ قيل: للفرق بينهما.

فإن قيل: فما الحاجة إلى الفرق بينهما مع تباين صيغتيهما؟ قيل: لأنهم لو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع، لالتبس جمع المقصور في حالة الجرّ والنصب، بتثنية الصحيح؛ ألا ترى أنّك تقول في جمع مصطفى: «رأيت مُصْطَفَيْنَ، ومررت بِمُصْطَفَيْنَ» قال الله تعالى: ﴿وإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الأَخْيَارِ﴾[1] فلفظ «مُصْطَفَيْنَ» كلفظ «زَيْدَيْنِ»، فلو لم يكسروا نون التثنية، ويفتحوا نون الجمع، لالتبس هذا الجمع بهذه التثنية.

فإن قيل: فهلاّ عكسوا ففتحوا نون التثنية وكسروا نون الجمع، وكان الفرق حاصلاً؟ قيل[2]: لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن نون التثنية تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، فلم يستثقلوا الكسرة فيها، وأما نون الجمع فإنها تقع بعد واوٍ مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، فاختاروا لها الفتحة، لتُعادل خِفّةُ الفتحة ثِقَلَ الواو والضمة، والياء والكسرة، ولو عكسوا ذلك لأدى ذلك إلى الاستثقال، إمّا لتوالي الأجناس، وإمّا للخروج من الضمّ إلى الكسر.

والوجه الثاني: أن التثنية قبل الجمع، والأصل في التقاء الساكنين الكسر، فحُرّكت نون التثنية بما وجب لها في الأصل، وفتحت نون الجمع، لأن الفتح أخف من الضم.

---

(١) سورة ص، الآية: ٤٧.

(٢) حقه أن يقول: «قيل لا» أو نحو ذلك.

والوجه الثالث: أن الجمع أثقل من التثنية، والكسر أثقل من الفتح، فأعطوا الأخفَّ الأثقلَ، والأثقلَ الأخفَّ ليعادلوا بينهما.

فإن قيل: فلِم قلتم: إن الأصل في الجمع السالم أن يكون لمن يعقل؟ قيل: تفضيلاً لهم لأنهم المقدمون على سائر المخلوقات بتكريم الله تعالى لهم وتفضيله إياهم. قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ، وَحَمَلْنَاهُمْ في الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ، وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلقْنَا تَفْضِيلاً﴾[١].

فإن قيل: فلِمَ جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى التسعين؟ قيل إنما جاء هذا الجمع في الأعداد من العشرين إلى التسعين، لأن العدد لمّا كان يقع على من يعقل نحو «عشرين رجلاً» وعلى ما لا يعقل نحو «عشرين ثوباً» وكذلك إلى التسعين، غُلِّب جانبُ من يعقل على ما لا يعقل، كما يُغلَّب جانبُ المذكر على المؤنث في نحو: أخواك هند وزيد، وما أشبه ذلك.

فإن قيل: فمن أين جاء هذا الجمع في قوله تعالى: ﴿فقال لها وللأرض ائتيا طَوْعاً أو كَرْهاً، قَالتا أتيْنا طائِعِين﴾[٢]؟

قيل: لأنه لما وصفهما بالقول، والقول مِن صفات من يعقل، أجراهما مجرى من يعقل، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إني رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوكباً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لي سَاجِدِينَ﴾[٣] لأنه لما وصفها بالسجود، وهو من صِفات من يعقل، أجراها مجرى من يعقل، فلهذا جُمعت جمع من يعقل.

فإن قيل: فلِمَ جاء هذا الجمع في قولهم في جمع أرض: «أرضون» وفي جمع سنة «سنون»؟ قيل: لأن الأصل في أرضٍ «أرضة» بدليل قولهم في التصغير: أُرَيْضَة، وكان القياس يقتضي أن تجمع بالألف والتاء، إلا أنّهم لما حذفوا التاء من «أرض»، جمعوه بالواو والنون تعويضاً عن حذف التاء، وتخصيصاً له بشيء لا يكون في سائر أخواته؛ وكذلك الأصل في سنة: «سنوة» بدليل قولهم في الجمع: «سنوات» و «سنهة» على قول بعضهم، إلا أنهم لما حذفوا اللام، جمعوه بالواو

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٧٠.

(٢) سورة فصلت، الآية: ١١.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٤.

والنون تعويضاً من حذف اللام، وتخصيصاً له بشيء لا يكون في الأمر التام، وهذا التعويض تعويض جوازٍ، لا تعويض وجوب، لأنهم لا يقولون في جمع شمس «شمسون»، ولا في جمع غدٍ «غدون» فلهذا لما كان هذا الجمع في أرض، وسنة، على خلاف الأصل، أدخل فيه ضرب من التكثير، وفتحت الراء من «أَرَضون» وكسرت السين من «سنون» إشعاراً بأنه جُمع جَمْعَ السلامة على خلاف الأصل؛ فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب السادس

باب جمع التأنيث

إن قال قائل: لِمَ زادوا في آخر هذا الجمع ألفاً وتاء نحو: مسلمات وصالحات؟ قيل: لأن أولى ما يزاد حروف المدّ واللين، وهي الألف والياء والواو، وكانت الألف أولى من الياء والواو، لأنها أخفّ منهما، ولم تجز زيادة أحدهما معها لأنه كان يؤدي إلى أن ينقلب عن أصله، لأنه كان يقع طرفاً، وقبله ألف زائدة فينقلب همزة، فزادوا التاء بدلاً عن الواو لأنها تبدل منها كثيراً، نحو: تراث، وتجاه، وتهمة، وتخمة، وتكلة، وما أشبه ذلك. والأصل في مسلمات وصالحات: مسلمتات، وصالحتات، إلا أنهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة، وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم: رجل بصري كوفيّ، في النسب إلى البصرة والكوفة، والأصل: بصرتي وكوفتي، لئلا يقولوا في المؤنث: امرأة بصرتيَّة، وكوفتية، فجمعوا بين علامتي تأنيث، فَلأَن يحذفوا ههنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الأَوْلى.

فإن قيل: فلِمَ كان حذف التاء الأُولى أَوْلى؟ قيل: لأنها تدلّ على التأنيث فقط، والثانية تدل على الجمع والتأنيث؛ فلما كان في الثانية زيادة معنى، كان تبقيتها، وحذف الأُولى أَوْلى.

فإن قيل: فلم لم يحذفوا الألف في جمع: حبلى، كما حذفوا التاء، فيقولوا: حبلات، كما قالوا مسلمات؟ قيل؛ لأنّ الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة، لأنها صيغت الكلمة عليها في أوّل أحوالها، وأما التاء فليست كذلك لأنها ما صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها، وإنما هي بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسم

كحضرموت، وبعلبك، وما أشبه ذلك.

فإن قيل: فلِمَ وجب قلب الألف؟ قيل: لأنها لو لم تقلب لكان ذلك يؤدي إلى حذفها، لأنها ساكنة، وألف الجمع بعدها ساكنة، وساكنان لا يجتمعان، فيجب حذفها لالتقاء الساكنين.

فإن قيل: فلِمَ قلبت الألف ياء. فقيل: حبليات، ولم تقلب واواً؟ قيل لوجهين: أحدهما أن الياء تكون علامة للتأنيث، والواو ليست كذلك؛ فلما وجب قلب الألف إلى أحدهما، كان قلبها إلى الياء أَوْلى من قلبها إلى الواو. والوجه الثاني أن الياء أخف من الواو، والواو أثقل، فلما وجب قلبها إلى أحدهما، كان قلبها إلى الأخف أَوْلى من قلبها إلى الأثقل.

فإن قيل: فلِم قلبوا الهمزة واواً في جمع صحراء فقالوا: صحراوات؟ قيل: لوجهين؛ أحدهما أنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو: أُقِّتَتْ، وأُجُوه[1]، أبدلت الهمزة ههنا واواً من النقاض والتعويض.

والوجه الثاني أنّهم إنّما أبدلوها واواً، ولم يبدلوها ياءً، لأن الواو أبعد من الألف، والياء أقرب إليه منها، فلو أبدلوها ياءً، لأدى ذلك إلى أن تقع ياء بين ألفين، فكان أقرب إلى اجتماع الأمثال؛ وهم إنّما قلبوا الهمزة فراراً من اجتماع الأمثال، لأنها تشبه الألف، وقد وقعت بين ألفين؛ وإذا كانت الهمزة إنّما وجب قلبها فراراً من اجتماع الأمثال، وجب قلبها واواً لأنها أبعد من الياء في اجتماع الأمثال.

فإن قيل: فلِمَ حُمِلَ النصب على الجر في هذا الجمع؟ قيل: لأنّه لما وجب حَمْلُ النصب على الجرّ في جمع المذكّر الذي هو الأصل، وَجَب أيضاً حَمْلُ النصب على الجرّ في جمع المؤنث الذي هو الفرع، حملاً للفرع على الأصل؛ وإذا كانوا قد حملوا: أعد، ونعد، وتعد، على «يعد» في الاعتدال، وإن لم يكن فرعاً عليه، فَلأَنْ يُحمل جمع المؤنث على جمع المذكر وهو فرع عليه، كان ذلك من طريق الأَوْلَى، فاعرِفْه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

---

(١) أُجُوه: جمع وَجْه.

الباب السابع

باب جمع التكسير

إن قال قائل: لِمَ سمّي جمع التكسير تكسيراً؟ قيل: إنّما سمّي بذلك على التشبُّه بتكسير الآنية، لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها، فلما أزيل نظم الواحد فُكّ نَضْدُه[١] في هذا الجمع، فسمِّي جمعَ التكسير؛ وهو على أربعة أضرب:

أحدها أن يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد، والثاني أن يكون لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع، والثالث أن يكون مثله في الحروف دون الحركات، والرابع أن يكون مثله في الحروف والحركات.

فأمّا ما لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد فنحو: رجل ورجال، ودرهم ودراهم؛ وأمّا ما لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع فنحو: كتاب وكتب، وإزار وأُزُر؛ وأمّا ما لفظ الجمع كلفظ الواحد في الحروف دون الحركات فنحو: أَسَد وأُسْد، ووَثَن ووُثْن؛ وأمّا ما لفظ الجمع مثل الواحد في الحروف والحركات فنحو: الفُلك، فإنه يكون واحداً، ويكون جمعاً؛ فأمّا كونه واحداً فنحو قوله تعالى: ﴿في الفُلْكِ المَشْحون﴾[٢] فأراد به الواحد، ولو أراد به الجمع لقال: المشحونة؛ وأما كونه جمعاً فنحو قوله تعالى: ﴿حتى إذا كنتم في الفُلك وَجَرَيْنَ بهم﴾[٣]. وقال تعالى: ﴿والفُلكِ التي تجري في البحرِ بما يَنفعُ الناس﴾[٤] فأراد به الجمع لقوله: وجرين، والتي تجري؛ غير أنّ الضمة فيه إذا كان واحداً، غير الضمة فيه إذا كان جمعاً، وإن كان اللفظ واحداً، لأَن الضمة فيه إذا كان واحداً كالضمة في: قُفْل، وقُلْب[٥]، وإذا كان جمعاً كانت الضمة فيه كالضمّة في: كُتُب، وأُزُر؛ وكذلك قولهم: هِجان ودِلاص، يكون واحداً ويكون جمعاً، تقول: ناقة هِجانٌ، ونُوق هِجانٌ، ودِرعٌ دِلاصٌ، ودروع دِلاصٌ؛ فإذا كان واحداً كانت الكسرة

(١) نضد المتاع نضداً: وضعه متراصفاً، أو جعل بعضه فوق بعض.

(٢) سورة يس، الآية: ٤١.

(٣) سورة يونس، الآية: ٢٢.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٦٤.

(٥) القُلب: سوار المرأة.

فيه كالكسرة في: كِتاب، وإذا كان جمعاً كانت الكسرة فيه كالكسرة في: كِلاب، والهِجان: الكريم من الإبل والدِّلاص: الدروع البرّاقة، ويقال: دِلاص، ودُلاَمِص، ودمالص، ودُلَمص، ودملص، بمعنى واحد، فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الثامن

باب المبتدأ

إن قال قائل: ما المبتدأ؟ قيل: كل اسم عرَّيْتَه من العوامل اللفظية لفظاً وتقديراً؛ فقولنا: «اللفظية» احترازاً، لأن العوامل تنقسم إلى قسمين: إلى عامل لفظي، وإلى عامل معنوي. فأما اللفظي فنحو كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها، وظننت وأخواتها. وقولنا: تقديراً، احترازاً من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقَّتْ﴾(١) وما أشبه ذلك؛ وأمّا المعنويّ فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين، هذا أحدهما وهو الابتداء، والثاني وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو: مررت برجل يكتب، فارتفع «يكتبُ» لوقوعه موقع «كاتب». وأضاف أبو الحسن الأخفش إليهما موضعاً ثالثاً وهو عامل الصفة، فذهب إلى أنّ الاسم يرتفع لكونه صفةً لمرفوع، وينتصب لكونه صفة لمنصوب، وينجرّ لكونه صفة لمجرور؛ وكونُه صفة في هذه الأحوال معنى يُعرف بالقلب، ليس للفظ فيه حظ. وسيبويه وأكثر البصريين يذهبون إلى أنّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، ولهذا موضع نذكره فيه إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: فبماذا يرتفع الاسم المبتدأ؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه يرتفع بتعرِّيه من العوامل اللفظية. وذهب بعض البصريين إلى أنّه يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار عنه، وقد ضعَّفه بعض النحويين، وقال: لو كان الأمر كما زعم، لوجب ألاّ ينتصب إذا دخل عليه عامل النصب، لأن دخوله عليه لم يغيّر معنى الإخبار عنه، ولوجب ألاّ يدخل عليه مع بقائه، فلمّا جاز ذلك دلّ على فساد ما ذهب إليه. وأما الكوفيون فذهبوا إلى أنه يرتفع بالخبر، وزعموا أنّهما يترافعان، وأن كل واحد منهما يرفع الآخر،

(١) سورة الانشقاق، الآية: ١.

وقد بيّنا فساده في «مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين».

فإن قيل: فلِمَ جعلتم التعرّي عاملاً وهو عبارة عن عدم العوامل؟ قيل: لأن العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعمول حقيقة، وإنّما هي أمارات وعلامات؛ فإذا ثبت أن العوامل في محلّ الإجماع إنّما هي أمارات وعلامات، فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء؛ ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان، وأردت أن تميز أحدهما على الآخر، لكنت تصبغ أحدهما مثلاً، وتترك صبغ الآخر، فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر، فيتبين بهذا أنّ العلامة تكون بعدم شيء، كما تكون بوجود شيء؛ وإذا ثبت هذا جاز أن يكون التعرّي من العوامل اللفظية عاملاً.

فإن قيل: فلِمَ خُصَّ المبتدأ بالرفع دون غيره؟ قيل: لثلاثة أوجه:

أحدها: أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء، فأعطي أقوى الحركات وهو الرفع.

والوجه الثاني: أنّ المبتدأ أوّل، والرفع أول، فأعطي الأولُ الأولَ.

والوجه الثالث: أن المبتدأ مُخْبَر عنه كما أنّ الفاعل مخبر عنه، والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه.

فإن قيل: لماذا لا يَكون المبتدأ في الأمر العام إلا معرفة؟ قيل: لأن المبتدأ مُخْبَر عنه، والإخبار عمّا لا يُعرف لا فائدة منه[1].

فإن قيل: فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، نحو: قائمٌ زيدٌ؟ قيل: اختلف

---

(١) قال ابن هشام في أوضح المسالك: «ولا يبتدأ بنكرة إلا إن حصلت فائدة، كأن يخبر عنها بمختص مقدم ظرف أو مجرور نحو (ولدينا مزيد) و (على أبصارهم غشاوة) ولا يجوز «رجلٌ في الدار» ولا «عند رجلٍ مالٌ» أو تتلو نفياً نحو «ما رجل قائم» أو استفهاماً نحو (أإلهٌ مع الله) أو تكون موصوفة نحو (ولعبدٌ مؤمنٌ) أو حذفت الصفة نحو «السَّمنُ مَنَوَان بدرهم» ونحو (وطائفة قد أهمَّتهم أنفسهم)، أي: منوان منه، وطائفة من غيركم، أو الموصوف كالحديث: «سوداءُ ولود خيرٌ من حسناءَ عقيم» أي: امرأة سوداء، أو عاملة عمل الفعل كالحديث: «أمرٌ بمعروف صَدَقةٌ» ومن العاملة المضافة كالحديث: «خمسُ صلوات كتبهنَّ الله». ويُقاس على هذه المواضع ما أشبهها. (أوضح المسالك: ١/ ٢٠٣_٢٠٤).

النحويّون فيه؛ فذهب البصريون إلى أنه جائز، وذهب الكوفيّون إلى أنه غير جائز، وأنه إذا تقدم عليه الخبر، يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله، وقالوا: لو جوزنا تقديم خبر المبتدأ عليه لأدى ذلك إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، وذلك لا يجوز. وهذا الذي ذهبوا إليه فاسد، وذلك لأنّ اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل لأنه فرع عليه، فلا يعمل حتى يعتمد، ولم يوجد ههنا، فوجب ألا يعمل. وقولهم: إن هذا يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره فاسد أيضاً، لأنه وإن كان مقدماً لفظاً، إلا أنه مؤخر تقديراً، وإذا كان مقدماً في اللفظ، مؤخراً في التقدير[١]، كان تقديمه جائزاً. قال الله تعالى: ﴿فأوجس في نفسه خيفةً موسى﴾[٢] فالهاء في «نفسه» ضمير موسى، وإن كان في اللفظ مقدماً على موسى، إلا أنه لما كان موسى مقدماً في التقدير، والضمير في تقدير[٣] التأخير، كان ذلك جائزاً، فكذلك ههنا؛ والذي يدلّ على ذلك وقوع الإجماع على جواز «ضَرَبَ غلاَمه زيدٌ» وهذا بيّن. وكذلك اختلفوا في الظرف إذا كان مقدماً على المبتدأ، نحو: «عندك زيد» فذهب البصريون إلى أنه في موضع الخبر كما لو كان متأخراً، وذهب الكوفيّون إلى أن المبتدأ يرتفع بالظرف ويخرج عن كونه مبتدأ[٤]، ووافقهم على ذلك أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه؛ وفي هذه المسألة كلام طويل بيّنّاه في «مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين» لا يليق ذكرها بهذا المختصر[٥].

---

(١) في الأصل: «مقدّماً في التقدير مؤخراً في اللفظ» وهو خطأ، ولعله سبق قلم من الناسخ.

(٢) سورة طه، الآية: ٦٧.

(٣) في الأصل: «تقديم». وما أثبتناه عن الظاهرية.

(٤) أي يكون مرفوعاً على الفاعلية للظرف.

(٥) ذكر ابن هشام أربع حالات لوجوب تقدم الخبر على المبتدأ، هي: أن يوقع تأخيره في لَبْس ظاهر، نحو: «في الدار رجلٌ»؛ أن يقترن المبتدأ بإلا لفظاً، نحو: «ما لنا إلا اتّباعُ أحمد» أو معنًى نحو: «إنما عندك زيدٌ»؛ أن يكون لازم الصدرية، نحو: «أين زيدٌ؟» أو مضافاً إلى ملازمها نحو: «صبيحة أي يوم سفرُك»؛ أن يعود ضميرٌ متصل بالمبتدأ على بعض الخبر كقوله تعالى: ﴿أم على قلوبٍ أقفالُها﴾. وزاد صاحب «عدّة السالك» خمس مسائل هي: أن يكون الخبر هو «مذ أو منذ» نحو: «ما لقيته مذ يومان»؛ أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء بعد أما نحو: «أما في الدار فزيدٌ»؛ أن يكون الخبر اسم إشارة إلى المكان نحو: «هنا محمدٌ وهناك عليٌّ»؛ أن يقع ذلك في مَثَل نحو: «في كل وادٍ أثرٌ من ثعلبة»؛ أن تقترن بالخبر لام الابتداء نحو: «القائمٌ زيدٌ».

الباب التاسع

باب خبر المبتدأ

إن قال قائل: على كم ضرباً ينقسم خبر المبتدأ؟ قيل: على ضربين: مفرد، وجملة.

فإن قيل: على كم ضرباً ينقسم المفرد؟ قيل على ضربين؛ أحدهما أن يكون اسماً غير صفة، والآخر أن يكون صفة.

أمّا الاسم غير الصفة فنحو: «زيدٌ أخوك، وعمرو غلامك» فزيد مبتدأ، وأخوك خبره، وكذلك عمرو مبتدأ، وغلامك خبره؛ وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع إلى المبتدأ عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنّ فيه ضميراً يرجع إلى المبتدأ، وبه قال علي بن عيسى الرُّمّاني[1] من البصريين. والأول هو الصحيح، لأن هذه أسماء محضة، والأسماء المحضة لا تتضمن الضمائر.

وأمّا ما كان صفة فنحو: «زيدٌ ضاربٌ، وعمرو حسن» وما أشبه ذلك؛ ولا خلاف بين النحويين في أنّ هذا النحو يحتمل ضميراً يرجع إلى المبتدأ، لأنه ينزل منزلة الفعل، ويتضمن معناه.

فإن قيل: على كم ضرباً تنقسم الجملة؟ قيل: على ضربين: جملة اسمية، وجملة فعلية.

فأمّا الجملة الاسمية فما كان الخبر[2] الأوّل منها اسماً، وذلك نحو: «زيدٌ أبوه منطلق» فزيدٌ مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثانٍ. ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبرٌ عن المبتدأ الأول.

وأما الجملة الفعلية فما كان الخبر[2] الأول منها فعلاً، نحو: «زيدٌ ذهب أبوه، وعمرو إن تكرِمْه يُكرِمْك» وما أشبه ذلك.

---

(١) هو علي بن عيسى بن علي بن عبدالله، أبو الحسن الرماني. باحث معتزلي مفسّر، من كبار النحاة. وفاته ببغداد سنة ٣٨٤ هـ.

(٢) كذا في الأصل. وفي الظاهرية: «الجزء»، وهي أوضح.

أمّا الظرف وحرف الجر فاختلف النحويّون فيهما، فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنهما يعدَّان من الجمل، لأنّهما يُقدَّر معهما الفعل، فإذا قال: «زيدٌ عندك، وعمرو في الدار» كان التقدير: «زيدٌ استقر عندك وعمرو استقر في الدار»؛ وذهب بعض النحويين إلى أنهما يعدَّان من المفردات، لأنه يُقدّر معهما: مستقر، وهو اسم الفاعل، واسم الفاعل لا يكوِّن مع الضمير جملة. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه؛ والدليل على ذلك أنا وجدنا الظرف وحرف الجر يقعان في صلة الأسماء الموصولة، نحو: الذي، والتي، ومَن، وما، وما أشبه ذلك، تقول: «الذي عندك زيدٌ، والذي في الدار عمرو» وكذلك سائرها؛ ومعلوم أن الصلة لا تكون إلا جملة، فإذا وجدناهم يصلون بهما الأسماء الموصولة، دلّنا ذلك على أنهما يُعدّان من الجمل لا من المفردات، وأنّ التقدير «استقرّ» دون «مستقرّ»، لأن «استقر» يصلح أن يكون صلة لأنه جملة، و «مستقر» لا يصلح أن يكون صلة لأنه مفرد.

ولا بدّ في هذا النحو ـ أعني الجملة ـ من ضمير يعود إلى المبتدأ. تقول: «زيد أبوه منطلق» فيكون العائد إلى المبتدأ الهاء في أبوه؛ فأمّا قولهم: «السمن مَنَوان[1] بدرهم» ففيه ضمير محذوف يرجع إلى المبتدأ، والتقدير فيه «منوان منه بدرهم» وإنما حذف منه تخفيفاً للعلم به. ولو قلت: «زيد انطلق عمرو» لم يجز قولاً واحداً؛ فلو أضفت إلى ذلك: إليه، أو معه، صحّت المسألة، لأنه قد رجع من: إليه، أو معه، ضمير إلى المبتدأ؛ وعلى هذا قياس كل جملة وقعت خبراً لمبتدأ؛ وإنّما وجب ذلك ليُربط الكلام الثاني بالأول، ولو لم يرجع منه ضمير الأول لم يكن أولى به من غيره، فتبطل فائدة الخبر.

فإن قيل: فلِمَ إذا كان المبتدأ جُثّة جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان؟ قيل: إنما جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان، لأنّ في وقوع ظرف المكان خبراً عنه فائدة، وليس في وقوع ظرف الزمان خبراً عنه فائدة ألا ترى أنك تقول في ظرف المكان: «زيد أمامك» فيكون مفيداً لأنه يجوز ألا يكون أمامك، ولو قلت في ظرف الزمان: «زيد يوم الجمعة» لم يكن مفيداً، لأنه لا يجوز أن يخلو عن يوم الجمعة، وحكم الخبر أن يكون مفيداً.

(١) المنا والمنّ: كيل يكال به السمن، أو ميزان يوزن به. وهو أيضاً المناة. وهو في عرفهم رطلان.

فإن قيل: فكيف جاز الإخبار عنه بظرف الزمان في قولهم «الليلةَ الهلالُ» قيل: إنّما جاز لأن التقدير فيه «الليلةَ حدوث الهلال، أو طلوعه» فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ والحدوث والطلوع حدث؛ ويجوز أن يكون خبر المبتدأ ظرف زمان إذا كان المبتدأ حدثاً كقولك: «الصلح يوم الجمعة، والقتال يومَ السبت» وما أشبه ذلك؛ لأن في وقوعه خبراً عنه فائدة.

فإن قيل: فما العامل في خبر المبتدأ؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك؟ فذهب الكوفيّون إلى أن عامله المبتدأ على ما ذكرنا. وأما البصريّون فاختلفوا، فذهب قومٌ(١) إلى أن الابتداء وحده هو العامل في الخبر، لأنه لمّا وجب أن يكون عاملاً في المبتدأ، وجب أن يكون عاملاً في الخبر، قياساً على العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ، وهو على رأي بعضهم. وذهب قوم منهم أيضاً إلى أن الابتداء عمل في المبتدأ، والمبتدأ عمل في الخبر؛ وذهب سيبويه وجماعة معه إلى أنّ العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعاً، لأن الابتداء لا ينفك عن المبتدأ، ولا يصح للخبر معنى إلا بهما، فدلّ على أنّهما العاملان فيه. والذي أختاره أن العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده دون المبتدأ، وذلك لأن الأصل في الأسماء ألا تعمل، وإذا ثبت أن الابتداء له تأثير في العمل، فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له. والتحقيق فيه أن تقول: إن الابتداء أُعمل في الخبر بواسطة المبتدأ، لأن المبتدأ مشارك له في العمل. وفي كلّ واحد من هذه المذاهب كلام لا يليق ذكره بهذا المختصر، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب العاشر

باب الفاعل

إن قان قائل: ما الفاعل؟ قيل: اسم ذكرتَه بعد فعل، وأسندتَ ذلك الفعل إليه، نحو: «قام زيد، وذهب عمرو».

فإن قيل: فلِمَ كان إعرابه الرفع؟ قيل: فرقاً بينه وبين المفعول.

(١) في الأصل: «وذهب البصريون إلى...». وما أثبتناه عن النسخة الظاهرية، وهو الصواب الذي يقتضيه السياق.

فإن قيل: فهلاّ عكسوا وكان الفرق واقعاً؟ قيل: [لا][1] لخمسة أوجه:

أحدها: وهو أن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد، ويكون له مفعولات كثيرة؛ فمنه ما يتعدى إلى مفعول واحد، ومنه ما يتعدى إلى مفعولَيْن، ومنه ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولِين، مع أنّه يتعدى إلى خمسة أشياء، وهي: المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول، والحال، وليس له إلا فاعل واحد، وكذلك كل فعل لازم يتعدى إلى هذه الخمسة، وليس له أيضاً إلا فاعل واحد، فإذا ثبت هذا، وأن الفاعل أقلّ من المفعول، والرفع أثقل، والفتح أخف، فأعطوا الأقلَّ الأثقل، والأكثرَ الأخفَّ، ليكون ثقل الرفع موازياً لقلة الفاعل، وخفة الفتح موازية لكثرة المفعول.

والوجه الثاني: أن الفاعل يشبه المبتدأ، والمبتدأ مرفوع، فكذلك ما أشبهه؛ ووجه الشبه بينهما أن الفاعل يكون هو والفعل جملة، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة، فلمّا ثبت للمبتدأ الرفع، حُمل الفاعل عليه.

والوجه الثالث: أن الفاعل أقوى من المفعول، فأُعطي الفاعل الذي هو الأقوى الأقوى وهو الرفع، وأُعطي المفعول الذي هو الأضعف الأضعف وهو النصب.

والوجه الرابع: أن الفاعل أول، والرفع أول، والمفعول آخر، والنصب آخر، فأعطي الأولُ الأولَ، والآخرُ الآخرَ.

والوجه الخامس: أنّ هذا السؤال لا يلزم لأنه لم يكن الغرض إلا مجرد الفرق وقد حصل. وبان أن هذا السؤال لا يلزم، لأنّا لو عكسنا على ما أورده السائل، فنصبنا الفاعل، ورفعنا المفعول، لقال الآخر: فهلاّ عكستم؟ فيؤدي ذلك إلى أن ينقلب السؤال، والسؤال متى انقلب كان مردوداً؛ وهذا الوجه ينبغي أن يكون مقدماً من جهة النظر إلى ترتيب الإيراد، وإنّما أخرناه لأنه بعيد من التحقيق.

فإن قيل: بماذا يرتفع الفاعل؟ قيل: يرتفع بإسناد الفعل إليه، لا لأنّه أحدث فعلاً على الحقيقة؛ والذي يدلّ على ذلك أنه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب. تقول: «ما قام زيد، ولم يذهب عمرو» فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

القيام والذهاب، كما لو أوجبته له نحو: «قام زيد، وذهب عمرو» وأشباه ذلك.

فإن قيل: فلِمَ لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل؟ قيل: لأن الفاعل تنزّل منزلة الجزء من الكلمة، وهو الفعل؛ والدليل على ذلك من سبعة أوجه:

أحدها: أنّهم يسكّنون لام الفعل إذا اتّصل به ضمير الفاعل. قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنا مُوسى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾(١) لئلا يتوالى إلى أربع حركات لوازم في كلمة واحدة، إلاّ أن يحذف من الكلمة شيء للتخفيف نحو: عُجَلِط، وعُكَلِط، وعُلَبِط(٢)؛ فلو لم ينزلّوا ضمير الفاعل منزلة حرف من سِنخ الفعل، وإلاّ لما سكّنوا لامه. ألا ترى أن ضمير المفعول لا يُسكّن له لام الفعل إذا اتصل به، لأنه في نيّة الانفصال. قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُون والَّذينَ في قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ما وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلاَّ غُرُوراً﴾(٣) فلم يسكّن لام الفعل إذا كان في نيّة الانفصال، بخلاف قوله تعالى: ﴿وإذ وَاعَدْنَا مُوسى﴾(٤) لأنه ليس في نية الانفصال.

والوجه الثاني: أنّهم جعلوا النون في الخمسة الأمثلة علامة للرفع، وحذفها علامة للجزم والنصب؛ فلولا أنّهم جعلوا هذه الضمائر التي هي: الألف، والواو، والياء، في: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين يا امرأةُ، بمنزلة حرف من سِنخ الكلمة، وإلاّ لما جعلوا الإعراب بعده.

والوجه الثالث: أنهم قالوا: «قامت هند» فألحقوا التاء بالفعل، والفعل لا يؤنث، وإنّما التأنيث للاسم، فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل، وإلا لما جاز إلحاق التأنيث به.

والوجه الرابع: أنهم قالوا في النسب إلى كُنتُ: «كُنْتِيّ» قال الشاعر: [الطويلُ]

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٥١.

(٢) قال في اللسان (عجلط): ومما جاء على «فُعَلِل» عُثَلِطٌ، وعُكَلِطٌ، وعُجَلِطٌ، وعُمَهِجٌ: اللبن الخاثر. وجاء «فَعَلُلٌ» مثال واحد: عَرَتُنٌ، وهو محذوف من عَرَنْتُنٍ. وانظر مادة (عرتن).

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ١٢.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٥١.

فـأصبحـت كُنتيـاً وأصبحـت عـاجنـاً وشرُّ خِصال المرء كُنْتٌ وعاجِنُ(١)

فأثبتوا التاء، ولو لم يتنزّل منزلة حرف من سنخ الكلمة، وإلاّ لما جاز إثباتها.

والوجه الخامس: أنّهم قالوا: حبّذا، وهي مركبة من فعل وفاعل، فجعلوهما بمنزلة اسم واحد، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء.

والوجه السادس: أنهم قالوا: «زيد ظَنَنْتُ قائمٌ» فألغوها، والإلغاء إنما يكون للمفردات لا للجمل، فلو لم ينزل الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة، وإلا لما جاز الإلغاء.

والوجه السابع: أنهم قالوا للواحد «قفا» على التثنية، لأن المعنى: قف قف، قال الله تعالى: ﴿أَلْقِيا في جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾(٢) فثنّى وإن كان الخطاب لملك واحد، لأن المراد به: ألقِ ألقِ، والتثنية ليست للأفعال، وإنّما هي للأسماء، فلو لم يتنزل الاسم منزلة بعض الفعل، وإلا لما جازت تثنيته باعتباره.

وإذا ثبت بهذه الأوجه أن الفاعل يتنزّل منزلة الجزء من الفعل، لم يجز تقديمه عليه.

فإن قيل: لِمَ زعمتم أن قول القائل: «زيدٌ قامَ» مرفوع بالابتداء دون الفعل، ولا فصل بين قولنا: زيدٌ ضربَ، وضربَ زيدٌ؟ قيل لوجهين: أحدهما أنّه من شرط الفاعل ألا يقوم غيره مقامه مع وجوده، نحو قولك: «قام زيد» فلو كان تقديم زيد على الفعل بمنزلة تأخيره لاستحال قولك: «زيد قام أخوه، وعمرو انطلق غلامه». ولمّا جاز ذلك دلّ على أنه لم يرتفع بالفعل، بل بالابتداء. والوجه الثاني: أنّه لو كان الأمر على ما زعمت لوجب ألا يختلف حال الفعل؛ فكان ينبغي أن يقال: «الزيدان قام، والزيدون قام» كما تقول: «قام الزيدان، وقام الزيدون» فلمّا لم يقل

(١) البيت من الطويل. وهو للأعشى في الدرر ٦/٢٤٨؛ وهمع الهوامع ٢/١٩٣؛ وليس في ديوانه. وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٥٣٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٢٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٧٧؛ وشرح المفصل ١/ ١٤، ولسان العرب (عجن). والكنتي: الكبير العمر، كأنه نُسب إلى قوله: كنت في شبابي كذا وكذا. والعاجن: الذي ينهض معتمداً بيديه على الأرض، كبراً أو بدناً. ويقال: فلانٌ عجن وخبز أي شاخ وكبر.

(٢) سورة ق، الآية: ٢٤.

إلا: «الزيدان قاما، والزيدون قاموا»، دلّ على أنه يرتفع بالابتداء دون الفعل.

فإن قيل: فلِمَ استتر ضمير الواحد نحو: «زيد قام» وظهر ضمير الاثنين، نحو: «الزيدان قاما» وضمير الجماعة، نحو: «الزيدون قاموا»؟ قيل: لأن الفعل لا يخلو من فاعل واحد، وقد يخلو من اثنين وجماعة، فإذا قدمت اسماً مفرداً على الفعل نحو: «زيد قام» لم يحتج معه إلى إظهار ضميره، لإحاطة العلم بأنّه لا يخلو من فاعل واحد، فإذا قدّمنا اسماً مثنى على الفعل نحو: «الزيدان قاما» أو مجموعاً نحو: «الزيدون قاموا» وجب إظهار ضمير التثنية والجمع، لأنّه قد يخلو من ذلك، فلو لم يظهر ضميرهما لوقع الالتباس، ولم يعلم أنّ الفعل لاثنين أو جماعة، فافهَمْه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الحادي عشر

باب المفعول به[1]

إن قال قائل: ما المفعول به[2]؟ قيل: كل اسم تعدّى إليه فعل. فإن قيل: فما العامل في المفعول؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب أكثرهم إلى أن العامل في المفعول هو الفعل فقط، وذهب بعضهم إلى أن العامل فيه الفعل

---

(١) لفظ «به» ساقط من الأصل.

(٢) الأغراض التي تدعو المتكلم إلى أن يحذف من كلامه الفاعل كثيرة جداً، غير أنها على كثرتها لا تخلو من أن تكون راجعة إلى اللفظ أو تكون راجعة إلى المعنى. فأما الأسباب الراجعة إلى اللفظ فأهمها ثلاثة: الأول، قصد المتكلم إلى الإيجاز في العبارة (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به). الثاني، المحافظة على السجع في الكلام المنثور (من طابت سريرتُه، حُمدت سيرتُه). الثالث، المحافظة على وزن الشعر، نحو قول الأعشى:

عُلِّقْتُهـا عَـرَضـاً وعُلِّقَـتْ رجـلاً غيـري وعُلِّـقَ أخـرى ذلـك الـرجـلُ

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة أيضاً، ولكن أهمها سبعة: الأول، كون الفاعل معلوماً للمخاطب (خُلق الإنسان من عَجَل). الثاني، كون الفاعل مجهولاً للمتكلم (سُرق متاعي). الثالث، رغبة المتكلم في الإبهام على السامع (تُصُدِّق بألف دينار). الرابع، رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل (خُلق الخنزير). الخامس، رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره. السادس، خوف المتكلم على الفاعل إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكروه. السابع، خوف المتكلم من الفاعل إذا كان جباراً ينال الناس بأذاه.

والفاعل معاً؛ والقول الصحيح هو الأول، وهذا القول ليس بصحيح؛ وذلك لأن الفاعل اسم، كما أن المفعول كذلك، فإذا استويا في الاسمية، والأصل في الاسم ألا يعمل، فليس عمل أحدهما في صاحبه أولى من الآخر؛ وإذا ثبت هذا وأجمعنا على أنّ الفعل له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له في العمل، إلى ما له تأثير، لا تأثير له، فدلَّ على أنّ العامل هو الفعل فقط؛ وهو على ضربين: فعل متعدّ بغيره، وفعل متعد بنفسه.

فأمّا ما يتعدى بغيره فهو الفعل اللازم، ويتعدى بثلاثة أشياء، وهي: الهمزة، والتضعيف، وحرف الجرّ. فالهمزة نحو: «خرج زيدٌ وأَخْرَجْتُه» والتضعيف نحو: «خرج المتاعُ وخرَّجْتُه» وحرف الجر نحو: «خرج زيد وخرجْتُ به» وكذلك: «فرح زيد، وأفرحته، وفرَّحْتُه، وفرحت به» وما أشبه ذلك.

وأما المتعدي بنفسه فعلى ثلاثة أضرب: ضَرْبٌ يتعدى إلى مفعول واحد، كقولك: «ضرب زيد عمراً، وأكرم عمرو بشراً» وضَرْبٌ يتعدى إلى مفعولين: كقولك: «أعطيت زيداً درهماً، وظننت زيداً قائماً» وضرب يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، كقولك: «أعلم الله زيداً عمراً خيرَ الناس، ونبّأ الله عمراً بشراً كريماً» وهذا الضرب منقول بالهمزة والتضعيف مما يتعدى إلى مفعولين لا يجز الاقتصار على أحدهما، لأنّ كلّ واحد من هذه الأشياء الثلاثة المعدية، التي هي: الهمزة، والتضعيف، وحرف الجر، كما أنّها تنقل الفعل اللازم من اللزوم إلى التعدّي، فكذلك إذا دخلت على الفعل المتعدي، فإنما تزيده مفعولاً؛ فإن كان يتعدى إلى مفعول واحد، صار يتعدّى إلى مفعولين، كقولك في «ضرب زيد عمراً: أضربت زيداً عمراً» وفي «حفر زيد بئراً: أحفرت زيداً بئراً» وما أشبه ذلك، وإن كان متعدياً إلى مفعولين صار متعدياً إلى ثلاثة مفعولين، ونحوه على ما قدمناه. فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الثاني عشر
باب ما لم يُسَمَّ فاعله

إن قال قائل: لِمَ لمْ يُسَمَّ الفاعل؟ قيل: لأنّ العناية قد تكون بذكر المفعول،

كما تكون بذكر الفاعل، وقد تكون للجهل بالفاعل، وقد تكون للإيجاز والاختصار، وإلى غير ذلك[١].

فإن قيل: فلِمَ كان ما لم يُسَمَّ فاعِلُه مرفوعاً؟ قيل: لأنهم لمّا حذفوا الفاعل، أقاموا المفعول مقامه، فارتفع بإسناد الفعل إليه، كما كان يرتفع الفاعل.

فإن قيل: فَلِمَ إذا حُذِفَ الفاعل وجب أن يقام اسم آخر مقامه؟ قيل لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثاً عن غير مُحدَّثٍ عنه، فلمّا حذف الفاعل ههنا، وجب أن يقام اسم آخر مقامه، ليكون الفعل حديثاً عنه، وهو المفعول.

فإن قيل: كيف يقام المفعول مقام الفاعل وهو ضدّه في المعنى؟ قيل: هذا غير غريب في الاستعمال؛ فإنّه إذا جاز أن يقال: «مات زيد» وسُمِّي زيد فاعلاً، ولم يُحدث بنفسه الموت، وهو مفعول في المعنى، جاز أن يُقام المفعول ههنا مقام الفاعل، وإن كان مفعولاً في المعنى؛ والذي يدلّ على أن المفعول ههنا أقيم مقام الفاعل، أنّ الفعل إذا كان يتعدّى إلى مفعول واحد لم يتعدّ إلى مفعول البتّة[١]، كقولك في «ضربَ زيدٌ عمراً، وأكرم بكرٌ بشراً: ضُربَ عمرو وأُكرم بِشْـرٌ». وإن كان يتعدّى إلى مفعولين صار يتعدّى إلى مفعول واحد، كقولك في: «أعطيت زيداً درهماً وظننت عمراً قائماً: أُعْطِي زيدٌ درهماً، وظُنَّ عمرٌو قائماً». ولو قلت: «ظُن قائم عمراً» جاز لزوال اللبس؛ ولو قلت في: «ظننت زيداً أباك: ظُن أبوك زيداً» لم يجز، وذلك لأنّ قولك: ظننت زيداً أباك يؤذن بأن زيداً معلوم، والأبوّة مظنونة، فلو أقيم الأب مقام الفاعل، لانعكس المعنى فصارت الأبوة معلومة، وزيد مظنوناً، وذلك لا يجوز؛ وكذلك تقول: «أعطي زيد درهماً، وأعطي درهم زيداً» فيكون جائزاً لعدم الالتباس؛ فلو قلت في «أعطيت زيداً غلاماً: أعطي غلامٌ زيداً» لم يجز، لأن كل واحد منهما يصحّ أن يكون هو الآخذ، فلو أقيم غلام مقام الفاعل لم يُعلم الآخذ من المأخوذ، فلهذا كان ممتنعاً؛ وكذلك إن كان الفعل يتعدّى إلى ثلاثة مفعولِيْن، صار يتعدّى إلى مفعولَيْن، كقولك في: «أعلم الله زيداً عمراً خيرَ الناس» لقيام المفعول الأوّل مقام الفاعل، وكان هو الأولى لأنه فاعل في المعنى، فدلّ على أن المفعول ههنا أقيم مقام الفاعل.

(١) في حال وجود نائب الفاعل.

وإذا كان الأمر على هذا فبناء الفعل للمفعول به، نقيض نقله بالهمزة، والتضعيف، وحرف الجرّ. ألا ترى أنّ الفعل إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد، صار يتعدّى بها إلى مفعولَيْن، وإذا كان يتعدّى إلى مفعولَيْن، صار يتعدّى بها إلى ثلاثة مفعولين؟ وذلك لأن بناء الفعل للمفعول به، يجعل المفعول فاعلاً، والنقل بالهمزة، والتضعيف، وحرف الجر، يجعل الفاعل مفعولاً؛ وإذا ثبت هذا فلا بدّ أن تزيد بنقله بالهمزة، والتضعيف، وحرف الجر مفعولاً وتُنقص ببنيانه للمفعول مفعولاً.

فإن قيل: فلِمَ وجب تغيير الفعل إذا بُني للمفعول؟ قيل: لأنّ المفعول يصحّ أن يكون هو الفاعل، فلو لم يغيّر الفعل، لم يعلم هل هو الفاعل بالحقيقة، أم قائم مقامه؟.

فإن قيل: فلِمَ ضمّوا الأوّل[1] وكسروا الثاني نحو: «ضُرِب زيد» وما أشبه ذلك؟ قيل: إنّما ضمّوا الأول ليكون دلالة على المحذوف الذي هو الفاعل إذ كان من علاماته، وإنّما كسروا الثاني لأنّهم لمّا حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه، أرادوا أن يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شيء من الأبنية، فبنوه على هذه الصيغة، فكسروا الثاني، لأنّهم لو ضمّوه لكان على وزن: طُنُب، وجُمُل، ولو فتحوه لكان على وزن: نُغَر[2] وصُرَد، ولو أسكنوه لكان على وزن: قُلْب[3] وقُفْل، فلم يبق إلا الكسر فحرّكوه به.

فإن قيل: فلِمَ كسروا أوّل المعتل، نحو: قيلَ، وبيع، ولم يضمّوه كالصحيح؟ قيل: كان القياس يقتضي أن يُجْرى المعتلّ مجرى الصحيح في ضمّ أوّله، وكسر ثانيه، إلاّ أنهم استثقلوا الكسرة على حرف العلة فنقلوها إلى القاف، فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، كما قلبوها في: ميعاد، وميقات، وميزان، وأصلها: موعاد، وموقات، وموزان، لأنّها من الوعد، والوقت، والوزن، وأمّا الياء فثبتت لانكسار ما قبلها؛ على أنه من العرب من يشير إلى الضمّ تنبيهاً على أن الأصل في هذا النحو هو الضم، ومن العرب أيضاً من يحذف الكسرة

---

(١) أي فاء الفعل.

(٢) النُّغَر: البلبل وصغار العصافير. والصُّرَد: طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير الصغار.

(٣) القُلب: سوار المرأة.

ولا ينقلها، ويقرّ الواو، لانضمام ما قبلها، ويقلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال الشاعر: [الرجز]

ليت وهل ينفع شيئاً ليتُ ليت شباباً بُوع فاشتريتُ[1]

أراد: بيع، فقلب الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها، كما قلبوها في نحو: موسر، وموقن، والأصل: مُيْسر، ومُيقن، لأنّهما من اليسر واليقين، إلا أنّه لمّا وقعت الياء ساكنة مضموماً ما قبلها قلبوها واواً، فكذلك ههنا.

فإن قيل: فهل يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول به؟ قيل: لا يجوز ذلك على القول الصحيح؛ وقد زعم بعضهم أنّه يجوز، وليس بصحيح، لأنّك لو بنيت الفعل اللازم للمفعول به، لكنت تحذف الفاعل، فيبقى الفعل غير مستند إلى شيء، وذلك محال؛ فإن اتصل به ظرف الزمان، أو ظرف المكان، أو المصدر، أو الجارّ والمجرور، جاز أن تبنيه عليه، ولا يجوز أن تبنيه على الحال، لأنها لا تقع إلا نكرة؛ فلو أقيمت مقام الفاعل لجاز إظهارها كالفاعل، فكانت تقع معرفة، والحال لا تقع إلا نكرة.

فإن قيل: فلِمَ إذا أقيم الظرف مقام الفاعل يخرج عن الظرفية، ويجعل مفعولاً، كزيد وعمرو وما أشبه ذلك؟ قيل: لأنه يتضمن معنى حرف الجر؛ فلو لم ينقل لعلّقته بالفعل مع تضمّن حرف الجر، والفاعل لا يتضمّن حرف الجر، فكذلك ما قام مقامه.

فإن قيل: فالمصدر لا يتضمن حرف الجر، فهل يُنقل أو لا؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك، فذهب بعضهم إلى أنّه لا ينقل لأنه ليس بينه وبين الفعل واسطة، وذهب آخرون إلى أنّه ينقل، واستدلّوا على ذلك من وجهين: أحدهما أن الفعل لا بدَّ له من الفاعل، والمصدر لو لم يُذْكر لكان الفعل دالاً عليه بصيغته، فصار وجوده وعدمه سواء، والفاعل لا بدّ له منه، فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي أن يجعل بمنزلة المفعول الذي لا يُستغنى بالفعل عنه. والوجه الثاني أنّ المصدر إنّما يذكر تأكيداً للفعل، ألا ترى أنّ قولك: «سرت سيراً» بمنزلة قولك: «سرت سرت»

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج في إصلاح المنطق ص ١٣٦؛ والمحتسب ٢/ ٢٩٠؛ ولأبي محمد الفقعسي في لسان العرب (حنن)؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٦، ولسان العرب (ليت).

فكما لا يجوز أن يقوم الفعل مقام الفاعل، فكذلك لا يجوز أن يقوم مقامه ما كان بمنزلته، فلهذا وجب نقل المصدر.

فإن قيل: فإن اجتمع ظرف الزمان، وظرف المكان، والمصدر، والجار والمجرور، فأيّها يُقام مقام الفاعل؟ قيل: أنت مخيّر فيها كلها، أيّها شئت أقمت مقام الفاعل. وزعم بعضهم أنّ الأحسن أن تقيم الاسم المجرور مقام الفاعل، لأنه لو لم يكن حرف الجرّ لم تُقِمْ مقامَ الفاعل غيره. فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الثالث عشر

باب نعم وبئس

إن قال قائل: هل نعم وبئس اسمان أو فعلان؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك، فذهب البصريّون إلى أنّهما فعلان(١) ماضيان لا يتصرّفان؛ واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: أن الضمير يتصل بهما على حدّ اتصاله بالأفعال، فإنّهم قالوا: نعما رجلين، ونعموا رجالاً، كما قالوا: قاما، وقاموا.

والوجه الثاني: أن تاء التأنيث الساكنة التي لم يقلبها أحد من العرب هاء في الوقف، تتّصل بهما، كما تتصل بالأفعال، نحو: نعمت المرأة، وبئست الجارية.

والوجه الثالث: أنهما مبنيّان على الفتح كالأفعال الماضية، ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير عِلّة.

وذهب الكوفيّون إلى أنّهما اسمان، واستدلوا على ذلك من خمسة أوجه:

الوجه الأول أنهم قالوا: الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الجر عليهما، وحرف الجر يختص بالأسماء قال الشاعر: [الطويل]

---

(١) هما فعلان أيضاً عند الكسائي من الكوفيين. وهما اسمان عند باقي الكوفيين. وذكر ابن عصفور طريقة أخرى لتحرير الخلاف بين العلماء فقال: لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن نعم وبئس فعلان، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل. (انظر: عدة السالك، حاشية أوضح المسالك ٣/ ٢٧٠).

ألسـتَ بنعْـمَ الجـارِ يـؤلَـفُ بيتُـهُ أخـا قِلَّـةٍ أو مُعْـدِمَ المـال مُصْـرِمَـا(١)

وحكي عن بعض العرب أنه بشّر بمولودة فقيل: نعم المولودة مولودتك، فقال: «والله ما هي بنعم المولودة، نُصْرَتُها بكاء، وبرُّها سَرِقة». وحكي عن بعض العرب أنه قال: «نعم السير على بئس العير» فأدخلوا عليهما حرف الجرّ، وحرف الجرّ يختص بالأسماء، فدلّ على أنهما اسمان.

والوجه الثاني أنّ العرب تقول: «يا نعم المولى ونعم النصير» فنداؤهم نعم يدلّ على أنّها اسم، لأن النداء من خصائص الأسماء.

والوجه الثالث أنهم قالوا: الدليل على أنّهما ليسا بفعلين أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال؛ ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: «نعم الرجل أمس» ولا «بئس الرجل غداً» فلمّا لم يحسن اقتران الزمن بهما، دلّ على أنّهما ليسا بفعلين.

والوجه الرابع: أنّهما لا يتصرفان، ولو كانا فعلين لكانا يتصرّفان، لأن التصرّف من خصائص الأفعال، فلمّا لم يتصرفا، دلّ على أنهما ليسا بفعلين.

والوجه الخامس: أنّه قد جاء عن العرب أنّهم قالوا: نعيم الرجل زيد، وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن: فعيل، فدل على صحة ما ذهبنا إليه.

والصحيح ما ذهب إليه البصريّون(٢). وأمّا ما استدلّ به الكوفيون ففاسد. أمّا قولهم: إنّهما اسمان لدخول حرف الجرّ عليهما، فقلنا هذا فاسد، لأنّ حرف الجرّ إنّما دخل عليهما على تقدير الحكاية فلا يدلّ على أنهما اسمان، لأن حروف الجرّ قد تدخل على تقدير الحكاية على ما هو فعل في الحقيقة كقوله: [الرجز]

واللّـهِ مـا ليلـي بنـامَ صـاحِبُـهْ(٣)

---

(١) البيت من الطويل. وهو لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانه ص ١٢٨؛ والإنصاف ١/ ٩٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٩؛ وشرح المفصّل ٧/ ١٢٧.

(٢) في الأصل: «وهو مذهب البصريين». وما أثبتناه من النسخة الظاهرية، وهو الصواب.

(٣) تمام الرجز: «ولا مُخالِطِ اللّيّان جانِبُهْ» وهو لأبي خالد القناني في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٤١٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١١٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٣٨٨، والخصائص ٢/ ٣٦٦، والدرر ١/ ٧٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٧١، وشرح المفصل ٣/ ٦٢، وشرح قطر الندى ص ٩؛ ولسان العرب (نوم)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٦.

ولا خلاف أنّ «نام» فعل ماض، ولا يجوز أن يقال: إنما هو اسم لدخول حرف الجر عليه، فكذلك ههنا، ولولا تقدير الحكاية لم يحسن دخول حرف الجرّ على: نعم، وبئس، ونام، والتقدير في قوله: «ألست بنعم الجار يؤلف بيته»: «ألست بجارٍ مقولٍ فيه: نعم الجار» وكذلك التقدير في قول بعض العرب: «والله ما هي بنعم المولودة: والله ما هي بمولودة يقال فيها: نعم المولودة» وكذلك التقدير في قول الآخر: «نِعْم السيرُ على بئس العَيْر: مقول فيه بئس العير» وكذلك التقدير في قول الشاعر: «والله ما ليلي بنامَ صاحبُهْ»: «والله ما ليلي بليلٍ مقول فيها نام صاحبه» إلاّ أنهم حذفوا الموصوف، وأقاموا الصفة مقامه، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿أَنِ اعمَلْ سابغاتٍ﴾[1] أي دروعاً سابغات؛ فصار التقدير فيه: «ألست بمقول فيه: نعم الجار، وما هي بمقولٍ فيها: نعم المولودة؛ ونعم السير على مقول فيه بئس العير؛ وما ليلي بمقول فيه: نام صاحبه» ثم حذفوا الصفة التي هي: مقول فيه، فأوقعوا المحكيّ بها موقعها؛ وحذفُ القول بها في كتاب الله تعالى، وكلام العرب، وأشعارهم أكثر من أن يحصى، فدخل حرف الجرّ على هذه الأفعال لفظاً؛ ولكن إنْ كان حرف الجرّ داخلاً على هذه الأفعال في اللفظ، إلا أنّه داخل على غيرها في التقدير، فلا يكون فيه دليل على الاسميّة.

وأما قولهم: إن العرب تقول: يا نعم المولى، ونعم النصير، والنداء من خصائص الأسماء، فنقول: المقصود بالنداء محذوفٌ للعلم به، والتقدير فيه: يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت. وأما قولهم: إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما، ولا يجوز تصرّفهما، فنقول: إنّما امتنعا من اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما، وسلبا التصرّف، لأنّ نعم موضوعة لغاية المدح، وبئس موضوعة لغاية الذمّ، فجعل دلالتهما على الزمان مقصورة على الآن، لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود في الممدوح والمذموم لا بما كان فزال، ولا بما سيكون في المستقبل. وأما قولهم: إنه قد جاء عن العرب أنّهم قالوا: نعيم الرجل زيد، فنقول: هذه رواية شاذة تفرّد بها قُطرب[2] وحده، ولئن صحّت فليس فيها حجة، لأن هذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة، لأن الأصل في: نِعْمَ: نَعِمَ بفتح النون وكسر العين،

---

(١) سورة سبأ، الآية: ١١.

(٢) سبق التعريف به.

وأشبعت الكسرة فنشأت الياء، وهذا كثير في كلامهم؛ فإنه كلّ ما كان على وزن «فَعِل» من الأسماء والأفعال، وثانيه حرف من حروف الحلق ففيه أربعة أوجه: أحدها استعماله على أصله كقولك: «فَخِذٌ، وَقِدٌ، ضَحِكٌ» والثاني: إسكان عينه تخفيفاً كقولك: «فَخْذٌ، وَقْدٌ، ضَحْكٌ» والثالث: إتباع فائه عينه في الكسر، كقولك: «فِخِذٌ، وِقِدٌ، ضِحِكٌ» والرابع كسر فائه، وإسكان عينه لنقل كسرتها إلى الفاء نحو قولك: «فِخْذٌ، وِقْدٌ، ضِحْكٌ» فكذلك نِعْم فيها أربع لغات: «نَعِمَ» بفتح النون وكسر العين، وهو الأصل، و «نَعْم» بفتح النون وسكون العين، و «نِعِم» بكسر النون والعين، و «نِعْم» بكسر النون وسكون العين.

وأمّا «نعيم» بالياء، فإنما نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة كما قال الشاعر: [الطويل]

كـأنّـي بفَتْخَـاءِ الجنـاحيـنِ لَقْـوةٍ　　على عجلٍ منّي أُطَأْطِىءُ شِيمالي[1]

وقال الآخر: [الرجز]

لا عهـــدَ لـــي بنيضـــالْ　　أصبحـت كـالشـنِّ البـالْ[2]

وقال الآخر: [الوافر]

ألـم يـأتيـك والأنبـاء تَنْمِـي　　بمـا لاقَـتْ لَبـونُ بني زيـادِ[3]

وهذا أكثر من أن يحصى، وقد ذكرناه مستقصى في المسائل الخلافيّة، فلا نعيده ههنا.

---

(١) البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٨؛ والدرر ٦/٢٠٦؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٤١؛ ولسان العرب (شمل)؛ والمعاني الكبير ص ٢٨؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/٢٨؛ والخصائص ١/١١.
والفتخاء من العقبان: اللّينة الجناح. واللقوة: الخفيفة السريعة. والشطر الثاني في لسان العرب: «دفوف من العقبان طأطأت شملالي». والشمال والشيمال والشملال واحد.

(٢) في الأصل: «بنيضالي... البالي». وما أثبتناه عن اللسان (نضل). والرجز غير منسوب، وقد أنشده الفرّاء. والشنّ: القربة الصغيرة الخَلَق.

(٣) البيت لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/١٣١؛ وخزانة الأدب ٨/٣٥٩؛ والدرر ١/١٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٣٤٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٢٨؛ والمقاصد النحوية ١/٢٣٠؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/٣٠؛ وأوضح المسالك ١/٧٦، وكثير من كتب اللغة والنحو.

فإن قيل: فلِمَ وجب أن يكون فاعل نعم وبئس اسم جنس؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أنّ نعم لمّا وضعت للمدح العام، وبئس للذم العام، خصّ فاعلهما باللفظ العام.

والوجه الثاني: إنما وجب أن يكون اسم جنس ليدلّ على أن الممدوح أو المذموم مستحق للمدح أو الذم في ذلك الجنس.

فإن قيل: فلمَ جاز الإضمار فيهما قبل الذكر؟ قيل: إنّما جاز الإضمار فيهما قبل الذكر، لأن المضمر قبل الذكر يشبه النكرة، لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى يفسّر، ونعم وبئس لا يكون فاعلهما معرفة محضة، فلمّا ضارع المضمر فاعلهما، جاز الإضمار فيهما.

فإن قيل: فلِمَ فعلوا ذلك؟ قيل: إنما فعلوا ذلك طلباً للتخفيف والإيجاز، لأنّهم أبداً يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم.

فإن قيل: فكيف يحصل التخفيف، والإضمار على شريطة التفسير؟ قيل: لأن التفسير إنّما يكون بنكرة منصوبة نحو «نعم رجلاً زيد» والنكرة أخف من المعرفة.

فإن قيل: فعلى ماذا انتصبت النكرة؟ قيل: على التمييز.

فإن قيل: فلِمَ رُفع زيد في قولهم: «نعم الرجل زيد»؟ قيل: فيه وجهان: أحدهما أن يكون مرفوعاً بالابتداء، و «نعم الرجل» هو الخبر، وهو مقدّم على المبتدأ، والتقدير فيه: زيد نعم الرجل، إلا أنه مقدّم عليه، كقولهم: مررت به المسكينُ، والتقدير فيه: المسكينُ مررت به.

فإن قيل: فأين العائد ههنا من الخبر إلى المبتدأ؟ قيل: لأن الرجل لمّا كان شائعاً في الجنس، كان زيد داخلاً تحته، فصار بمنزلة العائد الذي يعود إليه منه؛ فصار هذا كقول الشاعر: [الطويل]

فـأمّـا القتـالُ لا قتـالَ لـديكُـمُ ولكنَّ سيراً في عِراض المواكبِ[1]

(١) البيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٤٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٤٥٢؛ والدرر ٥/ ١١٠؛ =

فإن القتال مبتدأ، وقوله: لا قتال لديكم خبره، وليس فيه عائدٌ، لأن قوله: لا قتال لديكم، نفي عام، لأن «لا» تنفي الجنس، فاشتمل على جميع القتال، فصار ذلك بمنزلة العائد إليه؛ وكذلك قول الشاعر: [الطويل]

فأما الصُدورُ لا صُدورَ لجعفرٍ ولكنَّ أعجازاً شديداً صريرُها[1]

والوجه الثاني: أن يكون «زيد» مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ محذوف، كأنه لما قيل: نعم الرجل، قيل: مَنْ هذا الممدوح؟ قيل: زيد، (أي: هو زيد)، وحذف المبتدأ كثير في كلامهم، فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الرابع عشر

باب حبّذا

إن قال قائل: ما الأصل في «حبّذا» قيل: الأصل في «حبّذا: حَبُبَ ذا» إلا أنه لما اجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد، استثقلوا اجتماعهما متحرّكين، فحذفوا حركة الحرف الأوّل، وأدغموه في الثاني، فصار: حَبّ، وركّبوه مع ذا فصار بمنزلة كلمة واحدة، ومعناها المدح، وتقريب الممدوح من القلب.

فإن قيل: فلِمَ قلتم إن الأصل: (حَبُبَ: على فَعُل، دون فَعَل وفَعِل)؟ قيل: لوجهين: أحدهما أنّ اسم الفاعل منه حبيب، على وزن: فعيل، وفعيل أكثر ما يجيء في ما فعله: فَعُل، نحو شَرُف فهو شريف، وظَرُف فهو ظريف، ولَطُف فهو لطيف، وما أشبه ذلك. والوجه الثاني أنه قد حكي عن بعض العرب أنّه نقل الضمة من الباء إلى الحاء، كما قال الشاعر: [الطويل]

وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقْتَلُ[2]

= وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/١٥٣؛ وأوضح المسالك ٤/٢٣٤؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٦٥؛ ومغني اللبيب ص ٥٦؛ والمقاصد النحوية ١/٥٧٧.

(١) البيت لرجل من ضباب في خزانة الأدب؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٢؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/٢٦٥؛ وشرح المفصل ٧/١٣٤؛ ولسان العرب (ضرر). ويروى: ضريرها، بالضاد المعجمة.

(٢) عجز بيت للأخطل في ديوانه ص ٢٦٣. وصدره: «فقلت اقتلوها عنكمُ بمزاجها». وهو في إصلاح =

فدل على أنّ أصله: فَعُل.

فإن قيل: فلِمَ جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة؟ قيل إنما جعلوهما بمنزلة كلمة واحدة طلباً للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم.

فإن قيل: فلِمَ ركّبوه مع المفرد المذكّر دون المؤنث والمثنى والمجموع؟ قيل: لأنّ المفرد المذكّر هو الأصل، والتأنيث والتثنية والجمع كلّها فرع عليه، وهي أثقل منه، فلمّا أرادوا التركيب، كان تركيبه مع الأصل الذي هو الأخف، أولى من تركيبه مع الفرع الذي هو الأثقل.

فإن قيل: فلِمَ كانت «حبّذا» في التثنية والجمع والتأنيث على لفظ واحد؟ قيل: إنّما كانت كذلك نحو حبّذا الزيدان، وحبَّذا الزيدون، وحبّذا هند، لأنها جرت في كلامهم مجرى المثل، والأمثال لا تتغيّر، بل تلزم سنناً واحداً وطريقة واحدة.

فإن قيل فما الغالب على «حبّذا» الاسمية أو الفعلية؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك، فذهب أكثرهم إلى أنّ الغالب عليها الاسمية، وذلك لأنّ الاسم أقوى من الفعل، فلمّا ركّب أحدهما مع الآخر، كان التغليب للأقوى الذي هو الاسم دون الأضعف الذي هو الفعل؛ وذهب بعضهم إلى أنّ الغالب عليها الفعلية، وذلك لأنّ الجزء الأول منهما فعل، فغلب عليها الفعلية، لأن القوة للجزء الأول؛ وذهب آخرون إلى أنها لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية، بل هي جملة مركبة من فعل ماض، واسم هو فاعل، فلا يغلب أحدهما على الآخر.

فإن قيل: فبماذا يرتفع المعرفة بعده: نحو: «حبّذا زيد»؟ قيل: لخمسة أوجه:

الوجه الأول: أن تجعل «حبّذا» مبتدأ، وزيد خبره.

والوجه الثاني: أن تجعل «ذا» مرفوعاً بحبّ، ارتفاع الفاعل بفعله، وتجعل زيداً بدلاً منه.

= المنطق ص ٣٥؛ وخزانة الأدب ٤٢٧/٩؛ والدرر ٢٢٩/٥؛ والمقاصد النحوية ٢٦/٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ص ١٤٣، وشرح المفصل ١٢٩/٧؛ وهمع الهوامع ٨٩/٢.

والوجه الثالث: أن تجعل زيداً خبر مبتدأ محذوف، كأنه لما قيل: من هو؟ قيل: زيد، أي: هو زيد.

والوجه الرابع: أن تجعل زيداً مبتدأ، وحبّذا خبره.

والوجه الخامس: أن تجعل «ذا» زائدة، فيرتفع زيد بحبّ لأنه فاعل، وهو أضعف الوجوه.

فإن قيل: فعلى ماذا تنتصب النكرة بعده؟ قيل: إنما تنتصب النكرة بعده على التمييز؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «حبّذا زيد رجلاً، وحبّذا عمرو راكباً» يحسن فيه تقدير «مِنْ» كأنك قلت: مِن رجل، ومِن راكب. كما قال الشاعر: [البسيط]

يا حبّذا جَبَلُ الريّان مِنْ جبَلٍ   وحبّذا ساكنُ الريَّان مَنْ كانا[1]

فذهب بعض النحويين إلى أنه إن كان الاسم غير مشتق، نحو: حبّذا زيد رجلاً، كان منصوباً على التمييز، وإن كان مشتقاً نحو: حبّذا عمرو راكباً، كان منصوباً على الحال. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الخامس عشر

باب التعجب

إن قال قائل: لم زيدت «ما» في التعجب نحو: «ما أحسن زيداً»، دون غيرها؟ قيل: لأن «ما» في غاية الإبهام، والشيء إذا كان مبهماً كان أعظم في النفس، لاحتماله أموراً كثيرة، فلهذا كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها.

فإن قيل: فما معناها؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك؛ فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها بمعنى شيء، وهو في موضع رفع بالابتداء، و «أحسن» خبره، تقديره: شيء أحسن زيداً؛ وذهب بعض النحويين من البصريين إلى أنّها بمعنى الذي، وهو موضع رفع بالابتداء، و «أحسن» صلته، وخبره محذوف، وتقديره:

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ١٦٥؛ والدرر ٥/ ٢٢٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧١٣؛ ولسان العرب (حبب)؛ ومعجم ما استعجم ص ٦٩٠؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٨٨؛ والجنى الداني ص ٣٥٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٩٧.

الذي أحسن زيداً شيء؛ وما ذهب إليه سيبويه والأكثرون أولى، لأن الكلام على قولهم مستقل بنفسه، لا يفتقر إلى تقدير شيء، وعلى القول الآخر يفتقر إلى تقدير شيء، وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه، مستغنياً عن تقدير، كان أولى مما يفتقر إلى تقدير.

فإن قيل: هل: «أحسن» فعل أو اسم؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريُّون إلى أنه فعل ماض، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: أنهم قالوا: الدليل على أنه فعل أنّه إذا وُصل بياء الضمير فإنّ نون الوقاية تصحبه، نحو: «ما أحسنني» وما أشبه ذلك، وهذه النون إنّما تصحب الضمير في الفعل خاصة لتقيه من الكسر، ألا ترى أنك تقول: أكرمني، وأعطاني، وما أشبه ذلك؟ ولو قلت نحو: غلامني، وصاحبني، لم يجز، فلمّا دخلت هذه النون عليه دلّ على أنه فعل.

والوجه الثاني: أنهم قالوا: الدليل على أنه فعل أنه ينصب المعارف والنكرات، و «أفعل» إذا كان اسماً إنما ينصب النكرات خاصة على التمييز، نحو «هذا أكبر منك سناً، وأكثر منك علماً» وما أشبه ذلك، فلما نصب ههنا المعارف دلّ على أنه فعل ماض.

والوجه الثالث: أنهم قالوا: الدليل على أنه فعل ماض أنّه مفتوح الآخر، فلو لم يكن فعلاً لما كان لبنائه على الفتح وجه، إذ لو كان اسماً، لكان يجب أن يكون مرفوعاً لوقوعه خبراً لـ «ما» قبله بالإجماع، فلمّا وجب أن يكون مفتوحاً دلّ على أنه فعل ماض.

وذهب الكوفيون إلى أنه اسم، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنهم قالوا: الدليل على أنّه اسم أنه لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يكون متصرفاً، لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلمّا لم يتصرف دلّ على أنه ليس بفعل، فوجب أن يلحق الأسماء.

والوجه الثاني: أنهم قالوا: الدليل على أنه اسم أنّه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر: [البسيط]

يـا مـا أُميلـحَ غِـزلانـاً شَـدَنَّ لنـا مـنْ هـؤُلَيّـائكُـنَّ الضَّـالِ والسَّمُـرِ(١)

والوجه الثالث: أنّهم قالوا: الدليل على أنه اسم أنه يصحّ نحو: ما أقومَه، وما أبيعه، كما يصح الاسم في نحو: هذا أقوم منك، وأبيع منك، ولو أنّه فعل لوجب أن يعتلّ كالفعل، نحو: أقام وأباع، في قولهم: «أباع الشيء إذا عرضه للبيع، فلمّا لم يعتل، وصحّ كالأسماء مع ما دخله من الجمود والتصغير، دلّ على أنّه اسم.

والصحيح ما ذهب إليه البصريّون؛ وأما ما استدلّ به الكوفيون ففاسد. أمّا قولهم إنه لا يتصرف فلا حجّة فيه، ولأنّا أجمعنا على أنّ: عسى وليس فعلان، ومع هذا لا يتصرّفان وكذلك ههنا، وإنّما لم يتصرّف فعل التعجب لوجهين: أحدهما: أنّهم لمّا لم يصوغوا للتعجب حرفاً يدلّ عليه، جعلوا له صيغةً لا تختلف لتكون دلالة على المعنى الذي أرادوه، وأنّه مضمّن معنى ليس في أصله. والوجه الثاني: إنّما لم يتصرّف لأن الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال، والتعجب إنما يكون ممّا هو موجود في الحال أو كان فيما مضى، ولا يكون التعجب ممّا لم يقع؛ فلمّا كان المضارع يصلح للحال والاستقبال، كرهوا أن يصرفوه إلى صيغة تحتمل الاستقبال الذي لا يقع التعجب منه.

وأما قولهم: إنه يدخله التصغير وهو من خصائص الأسماء، قلنا: الجواب عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنّ التصغير ههنا لفظيّ، والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل، لأنَّ هذا الفعل منع من التصرّف، والفعل متى منع من التصرّف لا يؤكد بذكر المصدر، فلما أرادوا تصغير المصدر، صغّروه بتصغير فعله، لأنّه يقوم

---

(١) البيت للمجنون في ديوانه ص ١٣٠؛ وله أو للعرجي أو لبدوي اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمّة أو للحسين بن عبدالله في خزانة الأدب ١/ ٩٣؛ والدرر ١/ ٢٣٤؛ ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٢؛ وللعرجي في المقاصد النحوية ١/ ٤١٦؛ وصدره لعلي بن أحمد العريني في لسان العرب (شدن)؛ ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب ٩/ ٣٦٣؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٠؛ وشرح المفصل ٥/ ١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦. وفي البيت شاهد آخر وهو قوله؛ «هؤليّائكنّ» حيث صغّر اسم الإشارة مع اقترانه بالهاء. شدن الظبي: إذا قوي واستغنى عن أمه. والضال: شجر السِّدر البري. والسمر: شجر الطلح من أشجار البادية.

مقامه، ويدلّ عليه، فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل.

والوجه الثاني: أن التصغير إنما حَسُن في فعل التعجب، لأنه لما لزم طَريقة واحدة، أشبه الأسماء، فدخله بعض أحكامها، والشيء إذا أشبه الشيء من وجه، لا يخرج بذلك عن أصله، كما أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، فلم يخرج بذلك عن كونه اسماً، والفعل محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج عن كونه فعلاً، فكذلك ههنا.

والوجه الثالث: أنّه إنما دخله التصغير حملاً على باب أفعل الذي للتفضيل والمبالغة، لاشتراك اللفظين في ذلك ألا ترى أنك لا تقول: «ما أحسن زيداً»، إلاّ لمن بلغ غاية الحسن كما لا تقول: «زيد أحسن القوم»، إلاّ لمن كان أفضلهم في الحسن؟ فلهذه المشابهة بينهما، جاز التصغير في قوله: «يا ما أميلح غزلاناً» كما تقول: غزلانك أميلح الغزلان، وما أشبه ذلك. والذي يدلّ على اعتبار هذه المشابهة بينهما، أنّهم حملوا: «أفعل منك، وهو أفعل القوم» على قولهم: «ما أفعله» فجاز فيهما ما جاز فيه، وامتنع فيهما ما امتنع فيه، فلم يقولوا: «هذا أعور منك»، ولا: «أعور القوم» لأنهم لم يقولوا: «ما أعوَرَهُ» وقالوا: هو أقبح عَوراً منك، وأقبح القوم عَوراً» كما قالوا: «ما أقبح عوره» وكذلك لم يقولوا: «هو أحسن منك حسناً» فيؤكدوا، كما لم يقولوا: «ما أحسن زيداً حسناً» فلمّا كانت بينهما هذه المشابهة، دخله التصغير حملاً على: «أفعل» الذي للتفضيل والمبالغة.

وأما قولهم: إنّه يصح كما يصح الاسم، قلنا: التصحيح حصل من حيث حصل التصغير، وذلك لحمله على باب: «أفعل» الذي للمفاضلة، ولأنه أشبه الأسماء لأنّه لزم طريقة واحدة؛ فلمّا أشبه الاسم من هذين الوجهين، وجب أن يصحّ كما يصحّ الاسم؛ وشبهه الاسم من هذين الوجهين لا يخرجه ذلك عن كونه فعلاً، كما أنّ ما لا ينصرف أشبه الفعل من وجهين، ولم يخرجه ذلك عن كونه اسماً؛ فكذلك ههنا هذا الفعل وإن أشبه الاسم من وجهين لا يخرجه عن كونه فعلاً. على أنّ تصحيحه غير مستنكر؛ فإنّ كثيراً من الأفعال المتصرفة جاءت مصححة، كقولهم: «أَغْيَلت[1] المرأة، واستنوق[2] الجمل، واستتيست الشاة،

(١) أغيلت المرأة واستغيلت: قبلت الحمل وهي مرضع.

(٢) استنوق الجملُ: صار كالناقة في ذلّها.

واستحوذ عليهم» قال الله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيهِم الشَّيْطَانُ﴾[١] وهذا كثير في كلامهم. والذي يدلّ على أن تصحيحه لا يدلّ على كونه اسماً أنّ «أَفْعِلْ به» جاء في التعجب مصححاً مع كونه فعلاً، نحو: «أقوِمْ به، وأبيع به»، فكما أن التصحيح في: أفعِل به لا يخرجه عن كونه فعلاً، فكذلك التصحيح في «ما أفعله» لا يخرجه عن كونه فعلاً؛ وقد ذكرنا هذه المسألة مستوفاة في المسائل الخلافية[٢].

فإن قيل: فلِمَ كان فعل التعجّب منقولاً من الثلاثيّ دون غيره؟ قيل لوجهين:

أحدهما: أنّ الأفعال على ضربين: ثلاثيّ ورباعيّ، فجاز نقل الثلاثي إلى الرباعيّ، لأنك تنقله من أصلٍ إلى أصلٍ، ولم يجز نقل الرباعي إلى الخماسي، لأنك تنقله من أصل إلى غير أصل، لأنّ الخماسي ليس بأصل.

والوجه الثاني: أنّ الثلاثيّ أخفّ من غيره، فلمّا كان أخفَّ من غيره، احتمل زيادة الهمزة، وأمّا ما زاد على الثلاثي فهو ثقيل، فلم يحتمل الزيادة.

فإن قيل: فلِمَ كانت الهمزة أَوْلى بالزيادة؟ قيل: لأن الأصل في الزيادة حروف المدّ واللين وهي الواو، والياء، والألف، فأقاموا الهمزة مقام الألف، لأنّها قريبة من الألف؛ وإنّما أقاموها مقام الألف، لأنّ الألف لا يتصور الابتداء بها، لأنها لا تكون إلا ساكنة، والابتداء بالساكن محال، فكان تقدير زيادة الألف ههنا أولى لأنّها أخفّ حروف العلة؛ وقد كثرت زيادتها في هذا النحو، نحو: أبيض، وأسود، وما أشبه ذلك.

فإن قيل: فبماذا ينتصب الاسم في قولهم: «ما أحسن زيداً»؟ قيل: ينتصب لأنه مفعول أحسن، لأن «أحسن» لمّا ثُقّل بالهمزة، صار متعدياً، بعد أن كان لازماً، فتعدّى إلى زيد، فصار زيد منصوباً بوقوع الفعل عليه.

فإن قيل: فلِمَ لا يشتقّ فعل التعجب من الألوان والخلق؟ قيل: لوجهين: أحدهما أنّ الأصل في أفعالها أن تستعمل على أكثر من ثلاثة أحرف، وما زاد على ثلاثة أحرف لا يبنى منه فعل التعجب. والوجه الثاني: أن هذه الأشياء لمّا كانت ثابتة في الشخص لا تكاد تتغيّر، جرت مجرى أعضائه التي لا معنى للأفعال فيها،

(١) سورة المجادلة، الآية: ١٩.

(٢) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للمؤلف ١/ ٨١ ـ ٩٥.

كاليد والرجل وما أشبه ذلك؛ فكما لا يجوز أن يقال: ما أيداه، ولا ما أرجله من اليد والرجل، فكذلك لا يجوز أن يقال: ما أحمره وأسوده؛ فإن كان المراد بقوله: ما أيداه من اليد بمعنى النّعمة، وما أرجله من الرُّجلة[1] جاز؛ وكذلك إن كان المراد بقوله: ما أحمره، من صفة البلادة لا من الحمرة، وما أسوده، من السؤدد لا من السواد جاز؛ وإنّما جاز في هذه الأشياء لأنها ليست بألوان ولا خلق.

فإن قيل: فلِمَ استعملوا لفظ الأمر في التعجب نحو: «أَحْسِنْ بزيدٍ» وما أشبهه؟ قيل: إنّما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح.

فإن قيل: فما الدليل على أنه ليس بفعل أمر؟ قيل: الدليل على ذلك أنّه يكون على صيغة واحدة في جميع الأحوال. تقول: «يا رجلُ أحْسِنْ بزيد، ويا رجلان أحسِن بزيد، ويا رجال أحسن بزيد، ويا هند أحسن بزيد، ويا هندان أحسن بزيد، ويا هندات أحسن بزيد» فيكون مع الواحد والاثنين والجماعة والمؤنث على صيغة واحدة لأنّه لا ضمير فيه؛ ولو كان أمراً لكان ينبغي أن يختلف في التثنية فتقول: «أحسِنا بزيد» وفي جمع المذكر: «أحسنوا» وفي إفراد المؤنث: «أحسني» وفي جمع المؤنث: «أحسنَّ» فتأتي بضمير الاثنين والجماعة والمؤنث؛ فلمّا كان على صيغة واحدة، دلّ على أنّ لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر.

فإن قيل: فما موضع الجار والمجرور في قولهم: «أحسن بزيد»؟ قيل: موضعه الرفع لأنه فاعل «أَحسِنْ» لأنّه لما كان فعلاً، والفعل لا بد له من فاعل، جُعل الجار والمجرور في موضع رفع لأنه فاعل. قال الله تعالى: ﴿وكفى بالله ولياً، وكفى بالله نصيراً﴾[2] أي وكفى الله ولياً، وكفى الله نصيراً؛ والباء زائدة، فكذلك ههنا الباء زائدة، لأن الأصل في: «أحسِن بزيد: احْسَنَ زيدٌ» أي صار ذا حسن، ثم نقل إلى لفظ الأمر، وزيدت الباء عليه.

فإن قيل: فلِمَ زيدت الباء عليه؟ قيل: لوجهين: أحدهما أنّه لمّا كان لفظ فعل التعجب لفظ الأمر، فزادوا الباء فرقاً بين لفظ الأمر الذي للتعجب، وبين لفظ الأمر الذي لا يراد به التعجب. والوجه الثاني أنّه لما كان معنى الكلام «يا حسن

(١) رَجَل رُجْلةً: عظمت رجله.
(٢) سورة النساء، الآية: ٤٥.

اثبت بزيد» أدخلوا الباء لأن اثبت تتعدّى بحرف الجر، فلذلك أدخلوا الباء. وقد ذهب بعض النحويين إلى أنّ الجار والمجرور في موضع النصب، لأنه يُقدِّر في الفعل ضميراً هو الفاعل، كما يقدّر في: «ما أَحْسَنَ زيداً» وإذا قدَّر ههنا في الفعل ضميراً هو الفاعل، وقع الجار والمجرور في موضع المفعول، فكانا في موضع نصب. والذي اتفق عليه أكثر النحويين هو الأول، وكان الأوّل هو الأولى لأن الكلام إذا كان مستقلاً بنفسه من غير إضمارٍ كان أولى ممَّا يفتقر إلى إضمار. ثم حَمْلُ: «أحْسِنْ بزيدٍ» على: «ما أَحْسَنَ زيداً» في تقدير الإضمار لا يستقيم، لأنّ «أَحْسَنَ» إنّما أُضْمِر فيه لتقدّم «ما» عليه، لأنّ «ما» مبتدأ، و «أَحْسَنَ» خبره، ولا بدّ فيه من ضمير يرجع إلى المبتدأ، بخلاف: «أَحْسِنْ بزيد» فإنّه لم يتقدّمه ما يوجب تقدير الضمير، فبان الفرق بينهما، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب السادس عشر

باب عسى

إن قال قائل: ما «عسى» من الكلام؟ قيل: فعل ماض من أفعال المقاربة لا يتصرف. وقد حكي عن ابن السرّاج[1] أنّه حرف؛ وهو قول شاذ لا يعرّج عليه، والصحيح أنه فعل؛ والدليل على ذلك أنّه يتصل به تاءُ الضمير، وألفه، وواوه، نحو: «عسيت، وعسيا، وعسوا»، قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾[2] فلمّا دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل، نحو: قمت، وقاما، وقاموا، وقمتم، دلّ على أنّه فعل؛ وكذلك أيضاً تلحقه تاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل، نحو: «عست المرأة» كما تقول: «قامت وقعدت» فدلّ على أنّه فعل.

فإن قيل: فلِمَ لا يتصرّف؟ قيل: لأنّه أشبه الحرف، لأنّه لمّا كان فيه معنى الطمع أشبه لعلّ، ولعلّ حرف لا يتصرّف، فكذلك ما أشبهه.

فإن قيل: فماذا تفعل عسى؟ قيل: ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل كان، إلا أنّ خبرها لا يكون إلا مع الفعل المستقبل، نحو «عسى زيد أن يقوم».

(١) هو محمد بن السري بن سهل، أبو بكر: أحد أئمة الأدب والعربية. من أهل بغداد. قيل: ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله. توفي سنة ٣١٦ هـ.

(٢) سورة محمد، الآية: ٢٢.

فإن قيل فلِمَ أدخلت في خبره أنْ؟ قيل: لأن «عسى» وضعت لمقارنة الاستقبال، و «أَن» إذا دخلت على الفعل المضارع أخلصته للاستقبال، فلمّا كانت «عسى» موضوعة لمقارنة الاستقبال، و «أَنْ» تخلص الفعل للاستقبال، ألزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال «أَنْ» التي هي علم الاستقبال.

فإن قيل: فما الدليل على أنّ موضع «أَنْ» وصلتها النصب؟ قيل: لأن معنى «عسى زيد أن يقوم: قارب زيد القيام» والذي يدلّ على ذلك قولهم: «عسى الغُويرُ أبؤساً»[1]، وكان القياس أن يقال: «عسى الغوير أن يبأس» إلا أنّهم رجعوا إلى الأصل المتروك فقالوا: «عسى الغوير أبؤساً» فنصبوه بعسى، لأنّهم أجروها مجرى قارَبَ، فكأنّه قيل: «قارب الغوير أبؤساً»، وهو جمع بأس أو بؤس.

فإن قيل: فلِمَ حذفوا «أَنْ» في خبرها في بعض أشعارهم؟ قيل: إنّما يحذفونها في بعض أشعارهم لأجل الاضطرار تشبيهاً لها بكاد، فإنَّ كاد من أفعال المقاربة، كما أنّ عسى من أفعال المقاربة؛ ولهذا الشبه بينهما جاز أن يُحمل عليها في حذف «أَنْ» من خبرها نحو قوله: [الوافر]

عسى الهمُّ الذي أمسيت فيه   يكونُ وراءَه فَرَج قريبُ[2]

وكما أنّ عسى تُشبَّه بكاد في حذف «أَنْ» معها، فكذلك كاد تشبّه بعسى في إثباتها معها، قال الشاعر: [الرجز]

قد كاد من طول البِلى أن يَمْصَحا[3]

---

(١) مثل يُضرب في وقوع الشرّ. وأصله أن قوماً أخذتهم السماء ففزعوا إلى جبل فيه غار فقالوا: ندخل هذا الغار. فقال أحدهم: عسى أن يكون في الغار بأس. فدخلوا وأقام الواحد، فانهار عليهم الجبل. وجاء الرجل فحدّث الحيَّ فقالوا: هذا كان أبؤساً لا بأساً واحداً. قد تمثلت به الزباء حين اطلعت من صرحها على الجمال التي كانت عليها الصناديق. (المستقصى في أمثال العرب للزمشخري: ٢/ ١٦١). والغوير: تصغير الغار.

(٢) البيت لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب ٩/ ٣٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٢؛ والدرر ٢/ ١٤٥، وشرح التصريح ١/ ٢٠٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٧؛ والمقاصد النحوية ٢/ ١٨٤. وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٣١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٥، ومغني اللبيب ص ١٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ والدرر ٢/ ١٤٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٩؛ وشرح =

فأثبت (أنْ) مع كاد، وإن كان الاختيار حذفها، حملاً على عسى، فدلّ على وجود المشابهة بينهما.

فإن قيل: ولِمَ كان الاختيار مع كاد حذف «أنْ» وهي كعسى في المقاربة؟ قيل: هما وإن اشتركا في الدلالة على المقاربة إلا أنّ كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال، وعسى أذهب في الاستقبال؛ ألا ترى أنك لو قلت: «كاد زيد يذهب بعد عام» لم يجز، لأن كاد توجب أن يكونِ الفعل شديد القرب من الحال، ولو قلت: «عسى الله أن يدخلني الجنّة برحمته» لكان جائزاً، وإن لم يكن شديد القرب من الحال، فلمّا كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال، حذف معها «أنْ» التي هي علم الاستقبال، ولمّا كانت عسى أذهب في الاستقبال أتي معها بأَنْ التي هي علم الاستقبال.

فإن قيل: فما موضع «أنْ» مع صلتها في نحو: «عسى أن يخرج زيد»؟ قيل، موضعها مع صلتها الرفع بأنه فاعل، كما كان زيد مرفوعاً بأنه فاعل في نحو: «عسى زيد أن يخرج».

فإن قيل: فهل يجوز أن تحذف «أنْ» إذا كانت مع صلتها في موضع رفع؟ قيل: لا يجوز ذلك، لأنّ من شرط الفاعل أن يكون اسماً لفظاً ومعنى، وإذا قلت: «عسى يخرج زيد» فقد جعلت الفعل فاعلاً، والفعل لا يكون فاعلاً، لأن الفاعل مخبر عنه، والإخبار إنما يكون عن الاسم لا عن الفعل. بلى إن جعل زيد في نحو: «عسى يخرج زيد» فاعل عسى، وجعل يخرج في موضع النصب[1] جازت المسألة، لأن المفعول لا يبلغ في اقتضاء الاسمية مبلغ الفاعل. ألا ترى أنه قد يقوم مقام المفعول الثاني ما ليس باسم، نحو: «ظننت زيداً قام أبوه» فقام أبوه جملة فعليّة، وقد قامت مقام المفعول الثاني لظننت، وأمّا الفاعل فلا يجوز أن يقع قطُّ إلا اسماً لفظاً ومعنى كما بيّنّاه، فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

= المفصل ٧/ ١٢١؛ والكتاب ٣/ ١٦٠، ولسان العرب (كود)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤١٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠؛ والمقتضب ٣/ ٧٥.

(١) أي في موضع خبر منصوب.

الباب السابع عشر

باب كان وأخواتها

إن قال قائل: أيّ شيء «كان» وأخواتها من الكلم؟ قيل: أفعال؛ وذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليست أفعالاً، لأنّها لا تدلّ على المصدر، ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدلّ على المصدر، ولمّا كانت لا تدلّ على المصدر، دلّ على أنّها حروف؛ والصحيح أنّها أفعال، وهو مذهب الأكثرين؛ والدليل على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنّها تلحقها تاء الضمير وألفه وواوه، نحو: كنت وكانا وكانوا، كما تقول: قمت وقاما وقاموا، وما أشبه ذلك.

والوجه الثاني: أنّها تلحقها تاء التأنيث الساكنة نحو: كانت المرأة، كما تقول: قامت المرأة، وهذه التاء تختص بالأفعال.

والوجه الثالث: أنّها تتصرف نحو: كان يكون، وصار يصير، وأصبح يصبح، وأمسى يمسي، وكذلك سائرها ما عدا «ليس» وإنّما لم يدخلها التصرّف لأنّها أشبهت «ما» وهي تنفي الحال كما أنّ «ما» تنفي الحال، ولهذا تجري «ما» مجرى «ليس» في لغة أهل الحجاز، فلمّا أشبهت «ما»، وهي حرف لا يتصرّف، وجب ألاّ تتصرّف.

وأمّا قولهم: إنّها لا تدلّ على المصدر، ولو كانت أفعالاً لدلّت على المصدر، قلنا: هذا إنّما يكون في الأفعال الحقيقية، وهذه الأفعال غير حقيقية، ولهذا المعنى تسمّى أفعال العبارة؛ فما ذكرناه يدلّ على أنّها أفعال، وما ذكرتموه يدلّ على أنّها أفعال غير حقيقية، فقد عملنا بمقتضى الدليلين. على أنّهم قد جبروا هذا الكسر، وألزموها الخبر عوضاً عن دلالتها على المصدر؛ وإذا وجد الجبر بلزوم الخبر عوضاً عن المصدر كان في حكم الموجود الثابت.

فإن قيل: فعلى كم تنقسم كان وأخواتها؟ قيل: أمّا كان فتنقسم على خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنّها تكون ناقصة فتدل على الزمان المجرّد عن الحدث، نحو

«كان زيد قائماً» ويلزمها الخبر لما بيّنّا.

والوجه الثاني: أنّها تكون تامّة، فتدل على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية، ولا تفتقر إلى خبر، نحو: «كان زيد» وهي بمعنى: حدث ووقع، قال الله تعالى: ﴿وإن كان ذو عُسْرة فَنَظِرة إلى مَيْسَرة﴾(١) أي: حَدَث ووقع، وقال تعالى: ﴿إلا أن تكون تجارةٌ عن تَرَاضٍ منكم﴾(٢) وقال تعالى: ﴿وإنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضاعِفْها﴾(٣) في قراءة من قرأ بالرفع، وقال تعالى: ﴿كيف نُكلِّم مَنْ كانَ في المهدِ صبيّاً﴾(٤) أي: وجد وحدث، وصبياً: منصوب على الحال، ولا يجوز أن تكون «كان» ههنا الناقصة، لأنَّها لا اختصاص لعيسى في ذلك، لأن كلاًّ قد كان في المهد صبياً، ولا عجب في تكليم من كان فيما مضى في حال الصِّبا، وإنما العجب في تكليم من هو في المهد في حال الصِّبا، فدلّ على أنّها ههنا بمعنى: وجد وحدث، وعلى هذا قولهم: «أنا مذ كنت صديقُك» قال الشاعر: [الطويل]

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشهبُ(٥)

أي حدث يوم، وقال الآخر: [الوافر]

إذا كان الشتاء فأدفئوني فإنّ الشيخ يهدمه الشتاءُ(٦)

أي حدث الشتاء.

والوجه الثالث: أن يجعل فيها ضمير الشأن والحديث، فتكون الجملة

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٨.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٩.

(٣) سورة النساء، الآية: ٤٠.

(٤) سورة مريم، الآية: ٢٩.

(٥) البيت لمقاس العائذي في الأزهية ص١٨٦؛ وشرح أبيات الكتاب ١/٢٥٢؛ وشرح المفصل ٧/٩٨؛ والكتاب ١/٤٧؛ ولسان العرب (كون)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/٩٦.

(٦) البيت للربيع بن ضبع في الأزهية ص١٨٤؛ وأمالي المرتضى ١/٢٥٥؛ وتخليص الشواهد ص ٢٤٢؛ وحماسة البحتري ص ٢٠٢؛ وخزانة الأدب ٧/٣٨١؛ والدرر ٢/٦٠.

خبرها، نحو: «كان زيد قائم»، أي كان الشأن والحديث زيد قائم، قال الشاعر: [الطويل]

إذا متّ كان الناس صنفان شامِت وآخر مُثْنٍ بالذي كنت أصنع[١]

أي كان الشأن والحديث الناس صنفان.

والوجه الرابع: أن تكون زائدة غير عاملة، نحو: «زيد كان قائم» أي زيد قائم، قال الشاعر: [الطويل]

سَرَاةُ بني أبي بكر تَسامَى على كانَ المسوَّمةِ العِرابِ[٢]

وقال الآخر: [الوافر]

فكيف إذا مررت بدار قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ[٣]

أي: جيران كرام.

والوجه الخامس: أن تكون بمعنى صار، قال الله تعالى: ﴿وكان من الكافرين﴾[٤] ﴿وكان من المُغْرقين﴾[٥] أي صار، وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى: ﴿كيف نكلّم من كان في المهد صبيّاً﴾[٦] أي صار، وقال الشاعر: [الطويل]

---

(١) البيت للعجير السلولي في الأزهية ص ١٩٠؛ وتخليص الشواهد ص ٢٤٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٧٢؛ والدرر ١/ ٢٢٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٤٤؛ والكتاب ١/ ٧١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٨٥.

(٢) البيت بلا نسبة في الأزهية ص ١٨٧؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٣؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٥٧؛ وتخليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٠٧؛ والدرر ٢/ ٧٩؛ ورصف المباني ص ١٤٠؛ وشرح المفصل ٧/ ٩٨؛ ولسان العرب (كون)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٠. وقوله «تسامى»: مخففة من تتسامى.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩٠؛ والأزهية ص ١٨٨؛ وتخليص الشواهد ص ٢٥٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢١٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١١٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٣؛ والكتاب ٢/ ١٥٣؛ ولسان العرب (كنن)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٢؛ وأوضح المسالك ١/ ٢٥٨.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٣٤.

(٥) سورة هود، الآية: ٤٣. والتلاوة: «فكان».

(٦) سورة مريم، الآية: ٢٩.

بتَيْهـــاءَ قفـــرٍ والمطـــيُّ كـــأنّهـــا قطا الحَزْنِ قد كانت فراخاً بيوضُها[١]

أي صارت فراخاً بيوضها.

وأمّا صار فتستعمل ناقصة وتامة. فأما الناقصة فتدلّ على الزمان المجرّد عن الحدث، وتفتقر إلى الخبر، نحو «صار زيد عالماً» مثل كان إذا كانت ناقصة؛ وأمّا التامّة فتدلّ على الزمان والحدث، ولا تفتقر إلى خبر، نحو: «صار زيد إلى عمرو» مثل كان إذا كانت تامة، وكذلك سائر أخواتها تستعمل ناقصة وتامّة، إلا: ظلّ وليس وما زال وما فتىء، فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.

فإن قيل: فلم عملت هذه الأفعال في شيئين؟ قيل: لأنّها عبارة عن الجمل لا عن المفردات، فلما اقتضت شيئين، وجب أن تعمل فيهما.

فإن قيل: فلِمَ رفعت الاسم ونصبت الخبر؟ قيل: تشبيهاً بالأفعال الحقيقية، فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل، ونصبت الخبر تشبيهاً له بالمفعول.

فإن قيل: فهل يجوز تقديم أخبارها على أسمائها؟ قيل: نعم يجوز؛ وإنما جاز ذلك لأنّها لمّا كانت أخبارها مشبَّهة بالمفعول، وأسماؤها مشبهةً بالفاعل، والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل؛ فكذلك ما كان مشبهاً به.

فإن قيل: فهل يجوز تقديم أخبارها عليها أنفسها؟ قيل: يجوز ذلك في ما لم يكن في أوّله «ما» نحو: «قائماً كان زيد»؛ وإنّما جاز ذلك لأنّه لمّا كان مشبهاً بالمفعول، والعامل فيه متصرّف، جاز تقديمه عليه كالمفعول، نحو: «عمراً ضرب زيد».

فإن قيل: فلِمَ لم يجز تقديم أسمائها عليها أنفسها كما يجوز تقديم أخبارها عليها؟ قيل: إنما لم يجز تقديم أسمائها عليها، لأن أسماءها مشبّهة بالفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل، فكذلك ما كان مشبّهاً به؛ وجاز تقديم أخبارها عليها لأنها مشبّهة بالمفعول، والمفعول يجوز تقديمه على الفعل كما بيّنّا.

---

(١) البيت لعمرو بن أحمر في ديوانه ص ١١٩؛ والحيوان ٥/ ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٠١؛ ولسان العرب (عرض، كون). وله أو لابن كنزة في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٢٥. وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٨؛ وشرح المفصل ٧/ ١٠٢؛ والمعاني الكبير ١/ ٣١٣.

فإن قيل: فلِمَ لم يجز تقديم خبر ما في أوّله «ما» عليه؟ قيل: لأنّ ما في أوّله «ما» ما عدا «ما دام» للنفي، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام، فكما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده في ما قبله، نحو: «أعمراً ضرب زيد» فكذلك النفي لا يعمل ما بعده في ما قبله، نحو: «قائماً ما زال زيد». وقد ذهب بعض النحويين إلى أنّه يجوز تقديم خبر «ما زال» عليها، وذلك لأنّ «ما» للنفي، و «زال» فيها معنى النفي، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، وإذا صار إيجاباً صار قولك: «ما زال زيد قائماً» بمنزلة: «كان زيد قائماً» وكما يجوز أن تقول: «قائماً كان زيد» فكذلك يجوز أن تقول: «قائماً ما زال زيد». وأجمعوا على أنّه لا يجوز تقديم خبر «ما دام» عليها، وذلك لأن «ما» فيها مع الفعل بمنزلة المصدر، ومعمول المصدر لا يتقدّم عليه.

فإن قيل: فهل يجوز تقديم خبر «ليس» عليها؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك؛ فذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وذهب أكثر البصريين إلى جوازه، لأنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها، جاز تقديم خبرها عليها نفسها. والاختيار عندي ما ذهب إليه الكوفيون، لأنّ «ليس» فعل لا يتصرّف، والفعل إنّما يتصرّف عمله إذا كان متصرّفاً في نفسه، وإذا لم يكن متصرّفاً في نفسه، لم يتصرّف عمله. وأما قولهم: إنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها، جاز تقديم خبرها عليها ففاسد، لأن تقديم خبرها على اسمها لا يخرجه عن كونه متأخراً عنها، وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدّماً عليها، وليس من ضرورة أن يعمل الفعل في ما بعده، ويجب أن يعمل في ما قبله. ثم نقول: إنّما جاز تقديم خبرها على اسمها لأنّها أضعف من «كان» لأنها تتصرّف، ويجوز تقديم خبرها عليها، وأقوى من «ما» لأنها حرف ولا يجوز تقديم خبرها على اسمها، فجعل لها منزلة بين المنزلتين، فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها، لتنحطّ عن درجة «كان» ويجوز تقديم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة «ما».

فإن قيل: لِمَ جاز: «ما كان زيد إلا قائماً» ولم يجز: «ما زال زيد إلا قائماً»؟ قيل: لأن «إلاّ» إذا دخلت في الكلام أبطلت معنى النفي، فإذا قلت: «ما كان زيد إلا قائماً» كان التقدير فيه: «كان زيد قائماً» وإذا قلت: «ما زال زيد إلا قائماً» صار التقدير: «زال زيد قائماً» و «زال» لا تستعمل إلا بحرف النفي؛ فلمّا كان إدخال حرف الاستثناء يوجب إبطال معنى النفي، و «كان» يجوز استعمالها من غير حرف

النفي، و «زال» لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف النفي، جاز: «ما كان زيد إلا قائماً» ولم يجز «ما زال زيد إلا قائماً»؛ وأمَّا قول الشاعر: [الطويل]

حَـرَاجِيـجُ مـا تَنْفَـكُّ إلاَّ مُنَـاخَـةً عَلَى الْخَسْفِ أَو نَرْمي بِها بَلَداً قَفْرَا[1]

فالخبر قوله: على الخسف، وتقديره: ما تنفكُّ على الخسف إلا أن تناخ أو نرمي بها بلداً قفراً، فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الثامن عشر

باب «ما»

إن قال قائل: لِمَ عملت «ما» في لغة أهل الحجاز، فرفعت الاسم، ونصبت الخبر؟ قيل: لأنَّ «ما» أشبهت «ليس» ووجه الشبه بينهما من وجهين: أحدهما أنَّ «ما» تنفي الحال، كما أن «ليس» تنفي الحال، والوجه الثاني أنَّ «ما» تدخل على المبتدأ والخبر، كما أنَّ «ليس» تدخل على المبتدأ والخبر؛ ويقوي هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر «ليس». فإذا ثبت أنها أشبهت «ليس» فوجب أن تعمل عملها فترفع الاسم، وتنصب الخبر، وهي لغة القرآن. قال الله تعالى: ﴿ما هذا بَشَراً﴾[2] وذهب الكوفيون إلى أن الخبر منصوب بحذف حرف الجر، وهذا فاسد، لأنَّ حذف حرف الجر لا يوجب النصب، لأنَّه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي أن يكون ذلك في كل موضع، ولا خلاف أنَّ كثيراً من الأسماء يحذف منها حرف الجرّ ولا ينتصب بحذفه، كقوله تعالى: ﴿وكفى بالله ولياً، وكفى بالله نصيراً﴾[3] ولو حذف حرف الجر لكان: «وكفى اللَّهُ وليًّا، وكفى اللَّهُ نصيراً» بالرفع، كقول الشاعر: [الطويل]

عُمَيْـرَةَ وَدِّعْ إنْ تجهَّـزْتَ غـادِيـاً كفى الشيبُ والإسلامُ للمرء ناهيا[4]

---

(١) البيت لذي الرمَّة في ديوانه ص ١٤١٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٧٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٤٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢١٩؛ والكتاب ٣/ ٤٨؛ ولسان العرب (فكك)؛ والمحتسب ١/ ٣٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٢٠.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٣١.

(٣) سورة النساء، الآية: ٤٥.

(٤) البيت لسحيم عبد بني الحسحاس في الإنصاف ١/ ١٦٨؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٦٧؛ وسر صناعة =

وكذلك قولهم: «بحسبك زيد، وما جاءني من أحد» ولو حذفت حرف الجر لقلت: «حسبك زيد، وما جاءني أحد» بالرفع، فدلَّ على أنَّ حذف حرف الجر لا يوجب النصب.

فإن قيل: لِمَ لم تعمل على لغة بني تميم؟ قيل: لأن الحرف إنَّما يعمل إذا كان مختصاً بالاسم كحرف الجر، أو بالفعل كحرف الجزم، وإذا كان يدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحرف العطف، و «ما» تدخل على الاسم والفعل؛ ألا ترى أنّك تقول: «ما زيد قائم، وما يقوم زيد» فتدخل عليهما؛ فلما كانت غير مختصة، وجب أن تكون غير عاملة.

فإن قيل: فلِمَ دخلت الباء في خبرها نحو: «ما زيد بقائم»؟ قيل: لوجهين، أحدهما أنها أُدخلت توكيداً للنفي، والثاني أن يقدّر أنها جواب لِمن قال: «إن زيداً لقائم» فأدخلت الباء في خبرها لتكون بإزاء اللام في خبر إنّ.

فإن قيل: فلِمَ بطل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلتَ بين اسمها وخبرها بإلاّ؟ قيل: لأنّ «ما» إنّما عملت لأنها أشبهت «ليس» من جهة المعنى، وهو النفي، و «إلاّ» تبطل معنى النفي فتزول المشابهة، وإذا زالت المشابهة، وجب ألا تعمل.

فإن قيل: فلماذا بطل عملها أيضاً إذا فصلتَ بينها وبين اسمها وخبرها بـ «إنْ» الخفيفة؟ قيل: لأن «ما» ضعيفة في العمل، لأنّها إنّما عملت لأنّها أشبهت فعلاً لا يتصرّف شبهاً ضعيفاً من جهة المعنى، فلمّا كان عملها ضعيفاً بطل عملها مع الفصل، ولهذا المعنى يبطل عملها أيضاً إذا تقدم الخبر على الاسم نحو: «ما قائم زيد» لضعفها في العمل، فألزمت طريقة واحدة. وأمّا قول الشاعر: [البسيط]

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُريشٌ وإذ ما مِثْلَهُم بَشَرُ[1]

= الإعراب ١/ ١٤١؛ وشرح التصريح ٢/ ٨٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢٥؛ والكتاب ٢/ ٢٦؛ ولسان العرب (كفى)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٠٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٦٥.

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٨٥؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٨١؛ والجنى الداني ص ٨٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٣٣؛ والدرر ٢/ ١٠٣؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٦٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٣٧؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٩٦؛ والمقتضب ٤/ ١٩١؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/ ٢٨٠. والبيت من قصيدة في مدح الخليفة عمر بن عبد العزيز.

فمن النحويين من قال: هو منصوب على الحال، لأن التقدير فيه: وإذ ما بشر مِثلُهم، فلمّا قدّم مثلهم الذي هو صفة النكرة انتصب على الحال، لأن صفة النكرة إذا تقدّمت انتصبت على الحال، كقول الشاعر: [مجزوء الوافر]

لمِيَّةَ موحشاً طلل يلوح كأنّه خِلَلُ[١]

التقدير فيه: طللٌ موحش؛ وكقول الآخر: [البسيط]

والصالحاتُ عليها مغلقاً بابُ[٢]

والتقدير فيه: باب مغلق؛ إلا أنّه لمّا قدّم الصفة على النكرة نصبها على الحال. ومنهم من قال: هو منصوب على الظرف، لأنّ قوله: ما مثلهم بشر، في معنى: «فوقهم». ومنهم من حمله على الغلط، لأن هذا البيت للفرزدق، وكان تميمياً، وليس من لفظه[٣] إعمال «ما» سواء تقدّم الخبر أو تأخر، فلمّا استعمل لغة غيره غلط، فظنّ أنّها تعمل مع تقدّم الخبر، كما تعمل مع تأخُرِه، فلم يكن في ذلك حجة. ومنهم من قال: إنها لغة لبعض العرب، وهي لغة قليلة لا يعتدّ بها. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب التاسع عشر

باب «إنّ» وأخواتها

إن قال قائل: لِمَ أعملت هذه الأحرف؟ قيل: لأنّها أشبهت الفعل، ووجه الشبه بينهما من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنّها مبنيّة على الفتح كما أنّ الفعل الماضي مبني على الفتح.

والوجه الثاني: أنّها على ثلاثة أحرف كما أنّ الفعل على ثلاثة أحرف.

---

(١) ويروى: «لعزّة موحشاً...». والبيت لكثيّر عزة في ديوانه ص ٥٠٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢١١؛ وشرح التصريح ١/ ٣٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٤٩؛ والكتاب ٢/ ١٢٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٦٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٣١٠؛ والخصائص ٢/ ٤٩٢؛ ولسان العرب (خلل)؛ وشرح قطر الندى ص ٢٣٦. والخِلل: جمع خِلّة (بالكسر) وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف.

(٢) عجز بيت لم نهتد إلى نسبته.

(٣) أي لغته.

والوجه الثالث: أنّها تلزم الأسماء كما أنّ الفعل يلزم الأسماء.

والوجه الرابع: أنّها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو «إنني وكأنني ولكنني».

والوجه الخامس: أنّ فيها معاني الأفعال، فمعنى إنّ وأنّ: حققت، ومعنى كأنّ: شبّهت، ومعنى لكنّ: استدركتُ، ومعنى ليت: تمنّيت، ومعنى لعلّ: ترجّيت؛ فلمّا أشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه الخمسة، وجب أن تعمل عمله؛ وإنّما عملت في شيئين لأنها عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما بيّنّا في «كان».

فإن قيل: فلِمَ نَصبت الاسم ورفعت الخبر؟ قيل: لأنها أشبهت الفعل وهو يرفع وينصب؛ شُبّهت به فنصبت الاسم تشبيهاً بالمفعول، ورفعت الخبر تشبيهاً بالفاعل(١).

فإن قيل: فلِمَ وجَبَ تقديمُ المنصوب على المرفوع؟ قيل لوجهين: أحدهما

---

(١) ذهب جماعة من العلماء ـ منهم ابن سيده ـ إلى أن قوماً من العرب ينصبون بإنَّ وأخواتها الاسم والخبر جميعاً، واستشهدوا على ذلك بقول عمر بن أبي ربيعة:

إذا اسودّ جُنْحُ الليل فلتأتِ ولتكُنْ   خطاك خفافاً إن حُرّاسَنا أُسْدَا

وبقول محمد بن ذؤيب الفقيمي الراجز:

كأنَّ أُذْنَيه إذا تشوَّفا   قادمةً أو قلماً مُحرَّفَا

وبقول الآخر:

يا ليت أيامَ الصبا رَوَاجعا

وبقول امرىء القيس:

إذن لرددناه ولو طال مكثُه   لدينا ولكنّا بحبّك وُلَّعَا

وزعم ابن سلام أن لغة جماعة من تميم هم قوم رؤبة بن العجاج هي نصب الجزئين بإن وأخواتها، ونسب ذلك أبو حنيفة الدينوري إلى تميم عامة. وجمهرة النحاة لا يسلمون ذلك كله، وعندهم أن المنصوب الثاني منصوب بعامل محذوف، وذلك العامل المحذوف هو خبر إن، وكأنه قال: إن حرّاسنا يشبهون أسداً، كأنَّ أذنيه تشبهان قادمةً أو قلماً، يا ليت أيام الصبا تكون رواجعَ. وفي هذه الشواهد تخريجات أخرى غير المذكور هنا. (انظر عدّة السالك لمحمد محيى الدين عبد الحميد، حاشية أوضح المسالك ١/ ٣٢٧ ـ ٣٢٨).

أنّ هذه الحروف تشبه الفعل لفظاً ومعنى؛ فلو قُدّم المرفوع على المنصوب لم يُعْلَم هل هي حروف أو أفعال.

فإن قيل: الأفعال تتصرف، والحروف لا تتصرّف! قيل: عدم التصرّف لا يدلّ على أنّها حروف، لأنه قد يوجد أفعال لا تتصرّف، وهي: نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجّب، وحبّذا؛ فلمّا كان ذلك يؤدي إلى الالتباس بالأفعال، وجب تقديم المنصوب على المرفوع رفعاً لهذا الالتباس.

والوجه الثاني: أنّ هذه الحروف لمّا أشبهت الفعل الحقيقيّ لفظاً ومعنى، حُملت عليه في العمل، فكانت فرعاً عليه في العمل؛ وتقديمُ المنصوب على المرفوع فرع، فألزموا الفرع الفرع، وتخرّج على هذا «ما» فإنها ما أشبهت الفعل من جهة اللفظ، وإنّما أشبهته من جهة المعنى. ثم الفعل الذي أشبهته ليس فعلاً حقيقياً، وفي فعليّته خلاف، بخلاف هذه الحروف، فإنّها أشبهت الفعل الحقيقيّ من جهة اللفظ والمعنى من الخمسة الأوجه التي بيّنّاها، فبان الفرق بينهما.

وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ «إنّ» وأخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر، وإنّما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها، لأنّها فرع على الفعل في العمل، فلا تعمل عمله، لأنّ الفرع أبداً أضعف من الأصل، فينبغي ألا تعمل في الخبر؛ وهذا ليس بصحيح، لأن كونه فرعاً على الفعل في العمل لا يوجب ألا يعمل عمله؛ فإنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، ويعمل عمله. على أنّا قد عملنا بمقتضى كونه فرعاً، فإنّا ألزمناه طريقة واحدة، وأوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، ولم نجوّز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل، لئلا يجري مجرى الأصل؛ فلمّا أوجبنا فيه تقديم المنصوب على المرفوع، بَانَ ضَعْفُ هذه الحروف عن رتبة الفعل، وانحطاطها عن رتبة الفعل، فوقع الفرق بين الفرع والأصل. ثم لو كان الأمر كما زعموا، وأنّه باقٍ على رفعه، لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك، فلمّا وجب نصب المبتدأ بها، وجب رفع الخبر بها، لأنّه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب، ولا يعمل الرفع، فما ذهبوا إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز.

فإن قيل: فلِمَ جاز العطف على موضع «إنّ ولكنّ» دون سائر أخواتها؟ قيل: لأنّهما لم يغيّرا معنى الابتداء، بخلاف سائر الحروف لأنّها غيّرت معنى الابتداء،

لأنّ: «كأنّ» أفادت معنى التشبيه، و «ليت» أفادت معنى التمنّي، و «لعل» أفادت معنى الترجيّ.

فإن قيل: فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر الخبر؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك، فذهب أهل البصرة إلى أنّه لا يجوز ذلك على الإطلاق، وذلك لأنّك إذا قلت: «إنّك وزيد قائمان» وجب أن يكون «زيدٌ» مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد، وتكون «إنّ» عاملة في خبر الكاف، وقد اجتمعا معاً وذلك لا يجوز. وأمّا الكوفيّون فاختلفوا في ذلك؛ فذهب الكسائي إلى أنّه يجوز ذلك على الإطلاق، سواء تبيّن فيه عمل «إنّ» أو لم يتبيّن، نحو: «إنّ زيداً وعمرو قائمان، وإنّك وبكر منطلقان». وذهب الفَرَّاء إلى أنّه لا يجوز ذلك إلا في ما لم يتبيّن فيه عمل «إنّ». واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى﴾[1] فعطف «الصابئين» على موضع «إنّ» قبل تمام الخبر، وهو قوله: ﴿مَنْ آمَنَ بالله واليوم الآخر﴾ ومما حكي عن بعض العرب أنّه قال: «إنك وزيد ذاهبان»، وقد ذكره سيبويه في «الكتاب».

والصحيح ما ذهب إليه البصريّون، وما استدلّ به الكوفيّون فلا حجة لهم فيه. وأمّا قوله تعالى: ﴿إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون﴾ فلا حجة لهم فيه من وجهين:

أحدهما أنا نقول: في الآية تقديم وتأخير، والتقدير فيه: «إنّ الذين آمنوا والذين هادوا ومَن آمن بالله اليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك».

والوجه الثاني: أن يجعل قوله تعالى: ﴿مَنْ آمن بالله واليوم الآخر﴾ خبر الصابئين والنصارى وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي أظهرت للصابئين والنصارى ألا ترى أنك تقول: «زيد وعمرو قائم» فتجعل «قائماً» خبراً لعمرو، وتضمر لزيد خبراً آخر مثل الذي أظهرت لعمرو، وإن شئت جعلته خبراً لزيد، وأضمرت لعمرو خبراً، كما قال الشاعر: [الوافر]

وإلاّ فاعلموا أنّا وأنتم ... بُغَاةٌ ما بقينا في شِقَاقِ[2]

(١) سورة المائدة، الآية: ٦٩.

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ١٦٥؛ والإنصاف ١/ ١٩٠؛ وتخليص الشواهد ص ٣٧٣؛ =

وإن شئت جعلت قوله «بُغاة» خبراً للثاني، وأضمرت للأول خبراً، وإن شئت جعلته خبراً للأول، وأضمرت للثاني خبراً على ما بيّنّا.

وأما قول بعض العرب «إنّك وزيد ذاهبان» فقد ذكر سيبويه أنّه غلط من بعض العرب، وجعله بمنزلة قول الشاعر: [الطويل]

بدا لي أني لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[1]

فقال «سابقٍ» بالجر على العطف، وإن كان المعطوف عليه منصوباً لتوهُّم حرف الجرّ فيه[2]؛ وكذلك قول الآخر: [الطويل]

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعِبٍ إلا بِبَيْنٍ غرابُها[3]

فقال: «ناعبٍ» بالجر بالعطف على «مصلحين» لأنّه توهّم أن الباء في مصلحين موجودة، ثم عطف عليه مجروراً وإن كان منصوباً؛ ولا خلاف أن هذا نادر، ولا يقاس عليه، فكذلك ههنا. فاعرفه تُصِبْ إنّ شاء الله تعالى.

الباب العشرون
باب «ظننت» وأخواتها

إن قال قائل: على كم ضرباً تستعمل هذه الأفعال؟ قيل: أمّا ظننت فتستعمل

= وخزانة الأدب ١/ ٢٩٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢٢٨؛ والكتاب ٢/ ١٥٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٧١.

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٨٧؛ وتخليص الشواهد ص ٥١٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢؛ والدرر ٦/ ١٦٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢؛ والكتاب ١/ ١٦٥؛ واللسان (نمش)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٦٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤١. وهو لصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه ١/ ٧٢؛ والكتاب ١/ ٣٠٦؛ ولصرمة أو لزهير في الإنصاف ١/ ١٩١.

(٢) وذلك لكثرة مجيئه مجروراً بالباء الزائدة، أي قولهم: «لستُ بمدركٍ».

(٣) البيت للأحوص الرياحي (عبدالله بن محمد الأنصاري) في الإنصاف ص ١٩٣؛ والحيوان ٣/ ٤٣١؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٥٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧١؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٧٤؛ والكتاب ١/ ١٦٥؛ والمؤتلف والمختلف ص ٤٩؛ وهو للفرزدق في الكتاب ٣/ ٢٩؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٥٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٢. ويسمَّى هذا العطف في غير القرآن الكريم «العطف على التوهُّم» وفي القرآن: «العطف على المعنى».

على ثلاثة أوجه: أحدها بمعنى الظنّ، وهو ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر؛ والثاني بمعنى اليقين، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿الّذِين يَظُنّون أَنّهُم مُلاقُو رَبِّهِم، وَأَنَّهُم إِلَيْهِ رَاجِعُون﴾[١] وقال الله تعالى: ﴿فَظَنُّوا أنّهم مُوَاقِعُوها﴾[٢] وقال الشاعر: [الطويل]

فقلت لهم: ظُنّوا بألفَيْ مدجَّجٍ   سَرَاتُهُمْ في الفارسيِّ المسرَّدِ[٣]

وهذان يتعديان إلى مفعولين؛ والثالث: بمعنى التهمة، كقوله تعالى: ﴿وما هُوَ على الغَيْب بظنين﴾[٤] في قراءة من قرأ بالظاء، أي بمتَّهم؛ وهذا يتعدى إلى مفعول واحد. وأمّا: «خلت، وحسبت» فتستعملان بمعنى الظنِّ. وأما «زعمت» فتستعمل في القول عن غير صحة؛ قال الله تعالى: ﴿زعَمَ الّذينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا﴾[٥]. وأما «علمت» فتستعمل على أصلها، فتتعدى إلى مفعولين، وتستعمل بمعنى: «عرفت» فتتعدّى إلى مفعول واحد؛ قال الله تعالى: ﴿لا تَعْلَمُهُم، نَحْنُ نَعْلَمُهُم﴾[٦]. وأما «رأيت» فتكون من رؤية القلب، فتتعدّى إلى مفعولين، نحو: «رأيت الله غالباً»، وتكون من رؤية البصر، فتتعدّى إلى مفعول واحد، نحو «رأيت زيداً» أي: أبصرت زيداً. وأما «وجدت» فتكون بمعنى: علمت، فتتعدَّى إلى مفعولين، نحو «وجدت زيداً عالماً» وتكون بمعنى: أصبت، فتتعدّى إلى مفعول واحد، نحو: «وجدت الضالّة وجداناً»، وقد تكون لازمة في نحو قولهم: «وجدت في الحزن وجداً، ووجدت في المال وجداً، ووجدت في الغضب موجدة» وحكى بعضهم «وجداناً» قال الشاعر: [الوافر]

كلانا ردَّ صاحِبَه بغيظٍ   على حَنَقٍ ووُجْدانٍ شديدِ[٧]

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٤٦.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٥٣.

(٣) البيت لدريد بن الصمَّة في ديوانه ص ٤٧؛ ولسان العرب (ظنن)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٧/ ٨١؛ والمحتسب ٢/ ٣٤٢؛ ومجالس ثعلب ص ١٩٩.

(٤) سورة التكوير، الآية: ٢٤.

(٥) سورة التغابن، الآية: ٧.

(٦) سورة التوبة، الآية: ١٠١.

(٧) البيت منسوب لصخر الغيّ (صخر بن جعد الخضري المتوفى نحو ١٤٠ هـ) في اللسان، مادة: =

فإن قيل: لِمَ أُعملت هذه الأفعال وليست مؤثرة في المفعول؟ قيل: لأن هذه الأفعال، وإن لم تكن مؤثرة، إلاّ أنّ لها تعلّقاً بما عملت فيه؛ ألا ترى أن قولك: «ظننت» يدل على الظنّ، والظنّ يتعلق بمظنون؟ وكذلك سائرها؛ ثم ليس التأثير شرطاً في عمل الفعل، وإنّما شرط عمله أن يكون له تعلّق بالمفعول، فإذا تعلّق بالمفعول، تعدّى إليه، سواء كان مؤثراً أو لم يكن مؤثراً؛ ألا ترى أنك تقول: «ذكرتُ زيداً» فيتعدّى إلى زيد، وإن لم يكن مؤثراً فيه، إلاّ أنّه لمّا كان له به تعلّق عمل، لأنّ «ذكرت» تدلّ على الذكر، والذكر لا بدّ له من مذكور، فيتعدّى إليه، فكذلك ههنا.

فإن قيل: فلِمَ تعدّت إلى مفعولين؟ قيل: لأنّها لمّا كانت تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعل، وكلّ واحد من المبتدأ والخبر لا بُدّ له من الآخر، وجب أن يتعدّى إليهما.

فإن قيل: فهل يجوز الاقتصار فيها على الفعل والفاعل؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك، فذهب البعض إلى أنّه يجوز، واستدلّ عليه بالمثل السائر، وهو قولهم: «من يَسْمَعْ يَخَلْ»(١) فاقتصر على «يَخل» وفيه ضمير الفاعل. وذهب بعضهم إلى أنّه لا يجوز، واستدلّ على ذلك من وجهين: أحدهما أنّ هذه الأفعال تجاب بما يجاب به القسم، كقوله تعالى: ﴿وظَنّوا ما لَهُم من مَحِيص﴾(٢) فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه، فكذلك لا يجوز الاقتصار على هذه الأفعال مع فاعليها دون مفعوليها. والثاني أنّا نعلم أنّ العاقل لا يخلو من ظنّ أو عِلم أو شك، فإذا قلت: ظننت، أو علمت، أو حسبت، لم تكن فيه فائدة، لأنّه لا يخلو عن ذلك.

فإن قيل: فهل يجوز الاقتصار على أحد المفعولين؟ قيل: لا يجوز، لأنّ هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، وكما أنّ المبتدأ لا بدّ له من الخبر،

= وجد. والرواية فيه:

كـــلانـــا ردَّ صـــاحبـــه بيـــأسٍ وتـــأنيـــبٍ ووجـــدان شـــديـــد

(١) ذكره الزمخشري في «المستقصى في أمثال العرب» ٢/ ٣٦٢.

قال: ومعناه أن من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه المكروه عليهم. أي أن المجانبة للناس أسلم. قال: ومفعولا «يخل» محذوفان.

(٢) سورة حم السجدة، الآية: ٤٨.

والخبر لا بدّ له من المبتدأ، فكذلك لا بدّ لأحد المفعولين من الآخر.

فإن قيل: فلِمَ وجب إعمال هذه الأفعال إذا تقدّمت، وجاز إلغاؤها إذا توسّطت أو تأخّرت؟ قيل: إنّما وجب إعمالها إذا تقدمت لوجهين: أحدهما أنّها إذا تقدمت فقد وقعت في أعلى مراتبها، فوجب إعمالها، ولم يجز إلغاؤها؛ والثاني أنّها إذا تقدمت، دلّ ذلك على قوّة العناية بها، وإلغاؤها يدلّ على اطّراحها، وقلة الاهتمام بها، فلذلك لم يجز إلغاؤها مع التقديم، لأن الشيء لا يكون معنيًّا به مُطرحاً؛ وأمّا إذا توسّطت أو تأخّرت، فإنما جاز إلغاؤها، لأن هذه الأفعال لمّا كانت ضعيفة في العمل، وقد مرَّ صدر الكلام على اليقين لم يغيّر الكلام عما اعتمد عليه، وجعلت في تعلُّقها بما قبلها بمنزلة الظرف، فإذا قال: «زيد منطلق ظننت» فكأنه قال: «زيد منطلق في ظَنّي»؛ وكما أنّ قولك: «في ظني» لا يعمل في ما قبله، فكذلك ما نزل بمنزلته. وأمّا من أعملها إذا تأخرت، فجعلها[1] متقدّمة في التقدير، وإن كانت متأخّرةً في اللفظ مجازاً وتوسعاً. غير أنّ الإعمال مع التوسّط أحسن من الإعمال مع التأخّر، وذلك لأنّها إذا توسَّطت، كانت متقدّمة من وجه، ومتأخرة من وجه، لأنّها متأخرة عن أحد الجزئين، متقدّمة على الآخر، ولا يتمّ أحد الجزأين إلا بصاحبه، فكانت متقدمة من وجه، ومتأخرة من وجه، فَحَسُنَ إعمالها كما حَسُنَ إلغاؤها؛ وإذا تأخرت عن الجزأين جميعاً، كانت متأخرة من كلّ وجه، فكان إلغاؤها أَحْسَنَ من إعمالها، لتأخّرها، وضعف عملها، فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الحادي والعشرون

باب الإغراء

إن قال قائل: لِمَ أُقيمَ بعضُ الظروف والحروف مقام الفعل؟ قيل: طلباً للتخفيف، لأن الأسماء والحروف أخفّ من الأفعال، فاستعملوها بدلاً عنها طلباً للتخفيف.

فإن قيل: فلِمَ كثر في «عليك وعندك ودونك» خاصة؟ قيل: لأن الفعل إنّما

---

(١) كذا في الأصل. والسياق يقتضي القول: «فقد جعلها».

يضمر إذا كان عليه دليل من مشاهدة حال أو غير ذلك؛ فلمّا كانت «على» للاستعلاء، والمستعلي يُشاهَدُ مَنْ تحته، و «عند» للحضرة، ومن بحضرتك تشاهده، و «دون» للقرب، ومن بقربك تشاهده، وصار هذا بمنزلة مشاهدة حال تدلّ عليه، فلهذا أقيمت مقام الفعل.

فإن قيل: فلِمَ خُصّ به المخاطب دون الغائب والمتكلم؟ قيل: لأن المخاطب يقع الأمر له بالفعل من غير لام الأمر، نحو «قم، واذهب» فلا يفتقر إلى لام الأمر، وأمّا الغائب والمتكلم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام، نحو «ليقم زيد، ولأقم معه» فيفتقر إلى لام الأمر؛ فلمّا أقاموها مقام الفعل، كرهوا أن يستعملوها للغائب والمتكلّم، لأنّها تصير قائمة مقام شيئين، اللام والفعل، ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لأنّها تقوم مقام شيء واحد وهو الفعل؛ وأمّا قوله عليه السلام: «ومن لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم، فإنّه له وِجَاءٌ»(١) فإنّما جاء لأنّ من كان بحضرته يستدلّ بأمره للغائب على أنّه داخل في حكمه؛ وأمّا قول بعض العرب «عليه رجلاً لَيْسَني»(٢) فلا يقاس عليه لأنّه كالمثل.

فإن قيل: فهل يجوز تقديم معمول هذه الكلم عليها أو لا؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك، فذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز تقديم معمولها عليها لأنّها فرع على الفعل في العمل، فينبغي ألاّ تتصرّف تصرّفه. وأمّا الكوفيُّون فذهبوا إلى جواز تقديم معمولها عليها، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُم﴾(٣) فنصب «كتابَ الله» بعليكم، واستدلوا أيضاً بقول الشاعر: [الرجز]

يـا أيّهـا المـائـحُ دلـوي دونكَـا إنّـي رأيـت النـاس يحمـدونكَـا

يثنـــون خيـــراً ويُمَجِّـــدونكَـــا(٤)

---

(١) أخرجه البخاري (صوم باب ١٠؛ ونكاح باب ٢ و ٣)، ومسلم (صوم حديث رقم ١)، والنسائي (صيام باب ٤٣)، وابن ماجه (نكاح باب ١)، والدارمي (نكاح باب ٢)، وأحمد في المسند ج ١ ص ٥٧.

(٢) ذكره الزمخشري في أسرار البلاغة (مادة: ليس). وجاء في لسان العرب (ليس): تقول: جاءك القوم ليس أباك وليسني. وبعضهم يقول ليسني بمعنى غيري. وفي الحديث أنه قال لزيد الخيل: «ما وُصف لي أحدٌ في الجاهلية فرأيته في الإسلام إلا رأيته دون الصفة ليسك» أي إلا أنت.

(٣) سورة النساء، الآية: ٢٤.

(٤) الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٥/٣٠١؛ وشرح التصريح ٢/٢٠٠؛ والمقاصد النحوية =

والتقدير: دونك دلوي، فدلوي في موضع نصب بدونك، فدلّ على جواز تقديم معمولها عليها. والصحيح ما ذهب إليه البصريون. وأمّا ما استدلّ به الكوفيّون فلا حجة لهم فيه، لأنّ قوله تعالى: ﴿كتابَ الله عليكم﴾ ليس هو منصوباً بـ «عليكم» وإنّما هو منصوب على المصدر بفعل مقدّر، وإنّما قُدّر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدّم عليه من قوله تعالى: ﴿حُرِّمتْ عَلَيْكُم أُمَّهَاتُكُم وبَنَاتُكُم وأَخَوَاتُكُم﴾[1] الآية، لأنّ في ذلك دلالة على أنّ ذلك مكتوب عليهم، فنصب «كتاب الله» على المصدر، كقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الجِبَالَ تَحْسَبُها جَامِدَةً وَهِيَ تمُرُّ مَرَّ السَّحاب، صُنْعَ اللَّهِ﴾[2] فنصب: «صنع الله» على المصدر بفعل مقدّر دلّ عليه ما قبله[3]؛ قال الشاعر: [الطويل]

دَأَبْتُ إلى أن ينبتَ الظِلّ بعدما ... تقاصَرَ حتى كاد في الآلِ يمصَحُ
وجيفَ المطايا، ثم قلتُ لصُحْبتي ... ولم ينزلوا: أَبْرَدْتُمُ فتروَّحوا[4]

فنصب «وجيفَ» بفعل دلّ عليه ما تقدّم. وأمّا البيت الذي أنشدوه، فلا حجة لهم فيه من وجهين: أحدهما أن قوله: «دلوي دونكَا» في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ مقدّر، والتقدير فيه: هذا دلوي دونكا، والثاني: أنّا نسلّم أنّه في موضع نصب، لكن بإضمار فعل، والتقدير فيه: «خذ دلوي دونك» و «دونك» تفسير لذلك الفعل. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

= ٤/ ٣١١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤؛ والإنصاف ص ٢٢٨؛ وأوضح المسالك ٤/ ٨٨؛ وجمهرة اللغة ص ٥٧٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٠٠؛ ولسان العرب (ميح)؛ ومعجم ما استعجم ص ٤١٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٠٩؛ وهو لراجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم في عدة السالك حاشية على أوضح المسالك ٤/ ٨٨. قال: والصواب ما قدمناه، وأن الجارية المذكورة أنشدت هذه الأبيات أمام الرسول ﷺ. والمائح: الذي ينزل في جوف البئر ليملأ الدلاء، وذلك عند قلة الماء. فأما الذي يقف على شفير البئر ويستخرج الدلاء من جوفه فهو ماتح، بالتاء المثناة من فوق.

(١) سورة النساء، الآية: ٢٣.

(٢) سورة النمل، الآية: ٨٨.

(٣) والتقدير فيه: صنع صُنْعاً الله، وحذف الفعل وأضيف المصدر إلى الفاعل كما يضاف إلى المفعول

(٤) البيتان هما للراعي النميري في ديوانه ص ٤٤؛ والإنصاف ص ٢٣١؛ والكتاب ١/ ٣٨٣.

والآل: السراب، وآل كل شيء: شخصه. ومصح الشيء مصوحاً: ذهب وانقطع. والوجيف: ضرب من سير الإبل والخيل سريع.

الباب الثاني والعشرون

باب التحذير

إن قال قائل: ما وجه التكرير إذا أرادوا التحذير في نحو قولهم: «الأسدَ الاسدَ»؟ قيل: لأنهم أرادوا أن يجعلوا أحد الاسمين قائماً مقام الفعل الذي هو «احذر»؛ ولهذا إذا كرّروا لم يجز إظهار الفعل، وإذا حذفوا أحد الاسمين، جاز إظهار الفعل، فدلّ على أنّ أحد الاسمين قائم مقام الفعل.

فإن قيل: فأيّ الاسمين أولى بأن يقومَ مقام الفعل؟ قيل: أولى الاسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول، لأنّ الفعل يجب أن يكون مقدّماً على الاسم الثاني لأنّه مفعول، فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقدماً.

فإن قيل: فلِمَ انتصب قولهم: «إيّاك والشرَّ» قيل: لأنّ التقدير فيه «إياك احذر» فإياك منصوب باحذر، والشرّ معطوف عليه. وقيل: أصله «احذر إياك من الشرّ» فموضع الجار والمجرور النصب، فلمّا حذف حرف الجرّ صار النصب في ما بعده.

فإن قيل: فلِمَ قدّروا الفعل بعد «إيّاك» ولم يقدّروه قبله؟ قيل: لأنّ «إيّاك» ضمير المنصوب المنفصل، ولا يجوز أن يقع الفعل قبله؛ لأنّك لو أتيت به قبله لم يجز أن تأتي به بلفظه، لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل، وهو الكاف؛ ألا ترى أنّك لو قلت: «ضربتُ إيّاك» لم يجز؟ لأنّك تقدر على أن تقول: «ضربتك». فأمّا قول الشاعر: [الرجز]

إليــكَ حتّــى بَلَغَــتْ إيَّــاكَــا[1]

فشاذ لا يقاس عليه.

فإن قيل: فلِمَ لم يستعملوا لفظ الفعل مع «إيّاك» كما استعملوه مع غيره؟ قيل: إنّما خُصّت «إياك» بهذه لأنّها لا تكون إلاّ في موضع نصب، لأنّها ضمير

(١) الرجز لحميد الأرقط في تخليص الشواهد ص ٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٠؛ وشرح المفصل ٣/ ١٠١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٩٩؛ وتخليص الشواهد ص ٨٥؛ والخصائص ١/ ٣٠٧؛ والكتاب ٢/ ٣٦٢؛ ورصف المباني ص ١٣٨.

المنصوب المنفصل، فصارت بنية لفظه تدلُّ على كونه مفعولاً، فلم يستعملوا معه لفظ الفعل، بخلاف غيره من الأسماء، فإنّه يجوز أن يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، إذ ليس في بنية لفظه ما يدلّ على كونه مفعولاً، فاستعملوا معه لفظ الفعل؛ فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الثالث والعشرون
باب المصدر

إن قال قائل: لِمَ كان المصدر منصوباً؟ قيل: لوقوع الفعل عليه، وهو المفعول المطلق.

فإن قيل: هل الفعل مشتق من المصدر، أو المصدر مشتق من الفعل؟ قيل: اختلف النحويُّون في ذلك، فذهب البصريّون إلى أنّ الفعل مشتق من المصدر، واستدلّوا على ذلك من سبعة أوجه:

الوجه الأول: أنّه يسمّى مصدراً، والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل، فلمَّا سمي مصدراً دلَّ على أنه قد صدر عنه الفعل.

والوجه الثاني: أنَّ المصدر يدلُّ على زمان مطلق، والفعل يدلُّ على زمان معيَّن؛ فكما أن المطلق أصل للمقيَّد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

والوجه الثالث: أنّ الفعل يدلُّ على شيئين، والمصدر يدلُّ على شيء واحد، قبل الاثنين، فكذلك يجب أن يكون المصدر قبل الفعل.

والوجه الرابع: أنَّ المصدر اسم، وهو يستغني عن الفعل، والفعل لا بد له من الاسم؛ وما يكون مفتقراً إلى غيره، ولا يقوم بنفسه، أولى بأن يكون فرعاً ممَّا لا يكون مفتقراً إلى غيره.

والوجه الخامس: أنّ المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدلَّ على ما في الفعل من الحدث والزمان ومعنى ثالث، كما دلّت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث، وعلى ذات الفاعل والمفعول به؛ فلمّا لم يكن المصدر كذلك، دلّ على أنّه ليس مشتقاً من الفعل.

والوجه السادس: أنَّ المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يجري على سَنَن واحد، ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين. فلمّا اختلف المصدر اختلاف سائر الأجناس دلَّ على أن الفعل مشتق منه.

والوجه السابع: أنَّ الفعل يتضمَّن المصدر، والمصدر لا يتضمَّن الفعل. ألا ترى أن «ضَرَبَ» يدلّ على ما يدلّ عليه «الضَّرْب»، و «الضَّرْب» لا يدلّ على ما يدلّ عليه «ضَرَبَ». وإذا كان كذلك، دلَّ على أنَّ المصدر أصل، والفعل فرع عليه، وصار هذا كما نقول في الأواني المصوغة من الفضَّة، فإنها فرع عليها، ومأخوذة منها، وفيها زيادة ليست في الفضة، فدل على أن الفعل مأخوذ من المصدر، كما كانت الأواني مأخوذة من الفضة.

وأمَّا الكوفيُّون فذهبوا إلى أنَّ المصدر مأخوذ من الفعل، واستدلّوا على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأوَّل: أن المصدر يعتلُّ لاعتلال الفعل، ويصحُّ لصحَّته؛ تقول: «قمت قياماً» فيعتلُّ المصدر لاعتلال الفعل، وتقول: «قاوم قواماً» فيصحُّ المصدر لصحة الفعل، فدلَّ على أنّه فرع عليه.

والوجه الثاني: أنَّ الفعل يعمل في المصدر، ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

والوجه الثالث: أنَّ المصدر يذكر توكيداً للفعل، ولا شكَّ أن رتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد، فدلَّ على أنَّ المصدر مأخوذ من الفعل.

والصحيح ما ذهب إليه البصريّون. وأما ما استدلَّ به الكوفيون ففاسد. أما قولهم إنه يصحُّ لصحة الفعل، ويعتلُّ لاعتلاله، فنقول: إنّما صحَّ لصحَّته واعتلَّ لاعتلاله طلباً للتشاكل، ليجري الباب على سَنَن واحد، لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة؛ وهذا لا يدلُّ على الأصل والفرع. ألا ترى أنّهم قالوا: «يَعِدُ» والأصل: «يَوْعِدُ» فحذفوا الواو لوقوعها بين ياءٍ وكسرة وقالوا: «أَعِدُ، ونَعِدُ، وتَعِدُ» فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياءٍ وكسرة، حملاً على «يَعِدُ» لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة؛ وكذلك قالوا: «أُكْرِمُ» والأصل فيه: «أأكْرِمُ»، إلا أنهم حذفوا إحدى الهمزتين استثقالاً لاجتماعهما، ثم قالوا: «يُكرم، وتُكرم، ونُكرم» فحذفوا الهمزة وإن لم يجتمع همزتان حملاً على «أُكرم» ليجري الباب على سنن واحد؟ وكذلك

ههنا. وأما قولهم: إنَّ الفعل يعمل في المصدر، فنقول: هذا لا يدلُّ على أنَّه أصل له؛ فإنّا أجمعنا على أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال، ولا شكَّ أن الحروف ليست أصلاً للأسماء والأفعال، فكذلك ههنا. وأمَّا قولهم: إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل، فنقول: هذا لا يدلُّ على أنّه فرع عليه؛ ألا ترى أنَّك تقول: «جاءني زيد زيد، ورأيت زيداً زيداً» ولا يدلُّ هذا على أنَّ زيداً الثاني فرع على الأوّل، فكذلك ههنا؛ وقد بيّنّا هذا مستوفًى في المسائل الخلافية(١).

فإن قيل: فلم كان قولهم: «سرت أشدَّ السيرة» منصوباً على المصدر؟ قيل: لأن «أفعل» لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له، وقد أضيف إلى المصدر الذي هو السير؛ فلما أضيف إلى المصدر كان مصدراً؛ فانتصب انتصاب المصادر كلها.

فإن قيل: فعلى ماذا ينتصب قولهم: «قعد القُرفصاءَ» ونحوه؟ قيل: ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو قبله؛ لأنَّ القرفصاء لمَّا كانت نوعاً من القعود، والفعل الذي هو «قعد» يتعدَّى إلى جنس القعود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها، تعدَّى إلى القرفصاء التي هي نوع منه، لأنّه إذا عمل في الجنس، عمل في النوع، إذ كان داخلاً تحته ـ هذا مذهب سيبويه؛ وذهب أبو بكر بن السرَّاج إلى أنّه صفة لمصدر محذوف، والتقدير فيه: «قَعَدَ القعدة القرفصاء» إلا أنه حذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه. والذي عليه الأكثرون مذهب سيبويه، لأنّه لا يفتقر إلى تقدير موصوف، وما ذهب إليه ابن السرَّاج يفتقر إلى تقدير موصوف، وما لا يفتقر إلى تقدير موصوف أولى مما يفتقر إلى تقدير موصوف؛ فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الرابع والعشرون

باب المفعول فيه

إن قال قائل: ما المفعول فيه؟ قيل: هو الظرف، وهو كل اسم من أسماء المكان أو الزمان يراد فيه معنى «في»، وذلك نحو: «صمت اليومَ، وقمت الليلةَ، وجلست مكانك» والتقدير فيه «صمت في اليوم، وقمت في الليلة، وجلست في مكانك» وما أشبه ذلك.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٤٤ ـ ١٥٢.

فإن قيل: فلِمَ سمّي ظرفاً؟ قيل: لأنه لمَّا كان محلاًّ للأفعال، سمّي ظرفاً، تشبيهاً بالأواني التي تحلّ الأشياء فيها، ولهذا سمَّى الكوفيُّون الظروفَ «محالّ» لحلول الأشياء[1] فيها.

فإن قيل: فلِمَ لم يبنوا الظروف لتضمُّنها معنى الحرف؟ قيل: لأنَّ الظروف وإن نابت عن الحرف، إلا أنّها لم تتضمَّن معناه، والذي يدلُّ على ذلك، أنّه يجوز إظهاره مع لفظها، ولو كانت متضمّنة للحرف لم يجز إظهاره؛ ألا ترى أنَّ «متى، وأين، وكيف» لمَّا تضمّنت معنى همزة الاستفهام، لم يجز إظهار الهمزة معها؟ فلمَّا جاز إظهاره ههنا، دلَّ على أنَّها لم تتضمَّن معناه، وإذا لم تتضمَّن معناه، وجب أن تكون معربةً على أصلها.

فإن قيل: فلِمَ تعدّى الفعل اللازم إلى جميع ظروف الزمان، ولم يتعدَّ إلى جميع ظروف المكان؟ قيل: لأنَّ الفعل يدلُّ على جميع ظروف الزمان بصيغته، كما يدلُّ على جميع ضروب المصادر؛ وكما أنَّ الفعل يتعدَّى إلى جميع ضروب المصادر، فكذلك يتعدَّى إلى جميع ظروف الزمان. وأمَّا ظروف المكان فلم يدلّ عليها الفعل بصيغته. ألا ترى أنّك إذا قلت: «ضرب، أو سيضرب» لم يدلّ على مكانٍ دون مكان، كما يكون فيها دلالة على زمان دون زمان؛ فلمَّا لم يدلّ الفعل على ظروف المكان بصيغته، صار الفعل اللازم منه بمنزلته من زيد وعمرو؛ وكما أنَّ الفعل اللازم لا يتعدَّى بنفسه إلى زيد وعمرو، فكذلك لا يتعدَّى إلى ظروف المكان.

فإن قيل: فلِمَ تعدَّى إلى الجهات الستّ ونحوها من ظروف المكان؟ قيل: لأنها أشبهت ظروف الزمان من وجهين: أحدهما أنَّها مبهمة غير محدودة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «خَلْفَ زيد» كان غير محدود، وكان هذا اللفظ مشتملاً على جميع ما يقابل ظهره إلى أن تنقطع الأرض؟ كما أنك إذا قلت: «أمامَ زيد» كان أيضاً غير محدود، وكان هذا اللفظ مشتملاً على جميع ما يقابِل وجهه إلى أن تنقطع الأرض. كما أنك إذا قلت: «قام» دلَّ على كل زمانٍ ماض من أوَّل ما خلق الله الدنيا إلى وقت حديثك، وإذا قلت: «يقوم» دلَّ على كل زمان مستقبل.

والوجه الثاني: أنَّ هذه الظروف لا تتقدَّر على وجه واحد، لأنَّ فوقاً يصير

(١) المراد: لحلول الأفعال فيها.

تحتاً، وتحتاً يصير فوقاً، كما أنَّ الزمان المستقبل يصير حاضراً، والحاضر يصير ماضياً؛ فلمَّا أشبهت ظروف الزمان، تعدّى الفعل إليها كما يتعدّى إلى ظروف الزمان.

فإن قيل: فكيف قالوا: «زيد منّي معقِدَ الإزار، ومَقْعَدَ القابلة، ومَناطَ الثريّا، وهما خطّان جانبي أنفها» يعني الخطّين اللذين يكتنفان أنف الظبية، وهي كلّها مخصوصة؟ قيل: الأصل فيها كلها أن تستعمل بحرف الجرّ، إلا أنّهم حذفوا حرف الجرّ في هذه المواضع اتّساعاً كقول الشاعر: [الكامل]

فَلأَبغينَّكُمْ قَناً وعُوَارِضاً ... ولأُقْبِلَنَّ الخيلَ لابَةَ ضَرْغَدِ[1]

وقال الآخر: [الكامل]

لَدْنٌ بهزِّ الكفِّ يَعْسِلُ مَتْنُه ... فيهِ كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ[2]

أراد في الطريق؛ ومن حقها أن تُحفظ ولا يقاس عليها. فأمَّا قولهم: «دخلت البيت» فذهب أبو عمر الجرميّ إلى أنَّ «دخلت» فعل متعدٍّ تعدّى إلى البيت فنصبه، كقولك: «بنيت البيت» وما أشبه ذلك. وذهب الأكثرون إلى أنَّ «دخلت» فعل لازم، وقد كان الأصل فيه أن يستعمل مع حرف الجرّ، إلا أنّه حذف حرف الجرّ اتّساعاً على ما بيَّنّا، وهذا هو الصحيح. والذي يدلُّ على أنَّ «دخلت» فعل لازم من وجهين؛ أحدهما أنّ مصدره على «فُعُول» وهو من مصادر الأفعال اللازمة، كقعد قعوداً، وجلس جلوساً، وأشباه ذلك. والثاني: أن نظيره فعل لازم وهو «غُرْتُ» ونقيضه فعل لازم وهو «خرجت» فيقتضي أن يكون لازماً حملاً على نظيره ونقيضه؛ فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

---

(١) البيت لعامر بن الطفيل في ديوانه ص ٥٥؛ وخزانة الأدب ٣/ ٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٤٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٧؛ والكتاب ١/ ١٦٣؛ ولسان العرب (ضرغد). وفي اللسان: أي لأطلبنكم بقناً وعوارض، وهما مكانان معروفان؛ فأسقط الباء، فلما سقط الخافض تعدى الفعل إليهما فنصبهما.

(٢) البيت لساعدة بن جؤيَّة الهذلي في تخليص الشواهد ص ٥٠٣؛ وخزانة الأدب ٣/ ٨٣؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١١٢٠؛ والدرر ٣/ ٨٦؛ وشرح التصريح ١/ ٣١٢؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٨٥؛ والكتاب ١/ ٣٦، ولسان العرب (وسط، عسل)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٤٤. يصف الشاعر رمحاً باللين. يعسل: يعدو. والعسلان عدو الذئب.

الباب الخامس والعشرون

باب المفعول معه

إن قال قائل: ما العامل للنصب في المفعول معه؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك؛ فذهب البصريّون إلى أنّ العامل فيه هو الفعل، وذلك لأنَّ الأصل في نحو قولهم: «استوى الماء والخشبةَ» أي مع الخشبة، إلا إنَّهم أقاموا الواو مقام «مع» توسّعاً في كلامهم، فقوي الفعل بالواو، فتعدّى إلى الاسم فنصبه، كما قوي بالهمزة في قولك: «أخرجت زيداً»؛ ونظير هذا نصبهم الاسمَ في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية «إلاّ» نحو: «قام القوم إلا زيداً» فكذلك ههنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدّم بتقوية الواو.

وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك لأنَّه إذا قال: «استوى الماءُ والخشبةَ» لا يحسن تكرار الفعل فيقال: «استوى الماء واستوت الخشبة» لأنَّ الخشبة لم تكن معوَّجة حتى تستوي؛ فلمّا لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في «جاء زيد وعمرو» فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف.

وذهب أبو إسحاق الزَّجاج[١] إلى أنَّه منصوب بعاملٍ مقدّر، والتقدير فيه: «استوى الماءُ ولابس الخشبةَ» وزعم أنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو. والصحيح هو الأوَّل.

وأمَّا قول الكوفيين: إنه منصوب على الخلاف لأنه لا يحسن تكرير الفعل، فقلنا: هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة، وأنّ الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة؛ ولو جاز أن يقال مثل ذلك، لجاز أن يقال إنَّ «زيداً» في قولك: «ضربت زيداً» منصوب لكونه مفعولاً لا بالفعل، وذلك محال، لأنَّ كونه مفعولاً يوجب أن يكون: «ضربت» هو العامل فيه النصبَ، فكذلك ههنا. وأمَّا قول الزَّجاج: إنه ينتصب بتقدير عاملٍ، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، فليس بصحيح أيضاً، لأنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول؛ فإن كان الفعل لا يفتقر إلى تقوية تعدّى إلى المفعول بنفسه، وإن كان

(١) إبراهيم بن السريّ بن سهل، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. كان في فتوته يخرط الزجاج، ومال إلى النحو فعلمه المبرّد. وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره. توفي سنة ٣١١ هـ.

يفتقر إلى تقوية بحرف الجرّ أو غيره، عمل بتوسّطه. ألا ترى أنّك تقول: «أكرمت زيداً وعمراً» فتنصب «عمراً» بـ «أكرمت» كما تنصب «زيداً» به فلم تمنع الواو من وقوع «أكرمت» على ما بعدها، فكذلك ههنا.

فإن قيل: لِمَ حذفت «مع» وأقيمت «الواو» مقامها؟ قيل: حذفت «مع» وأقيمت «الواو» مقامها، توسُّعاً في كلامهم، وطلباً للتخفيف والاختصار.

فإن قيل: فلِمَ كانت «الواو» أولى من غيرها من الحروف؟ قيل: إنَّما كانت «الواو» أولى من غيرها، لأنَّ «الواو» في معنى «مع» ولأنَّ معنى «مع» المصاحبة، ومعنى «الواو» الجمع، فلمَّا كانت في معنى «مع» كانت أولى من غيرها.

فإن قيل: فهل يجوز تقديم المنصوب ههنا على الناصب؟ قيل: لا يجوز ذلك، لأنَّ حكم «الواو» ألا تتقدَّم على ما قبلها. وهذا الباب، من النحويين مَنْ يُجري فيه القياس، ومنهم من يقصره على السَّمَاع، والأكثرون على القول الأوَّل. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب السادس والعشرون

باب المفعول له

إن قال قائل: ما العاملُ في المفعول له النَّصْبَ؟ قيل: العامل في المفعول له الفعلُ الذي قبله، نحو: «جئتك طمعاً في برّك، وقصدتك ابتغاءَ معروفك» وكان الأصل فيه: «جئتك للطمع في برّك، وقصدتك للابتغاء في معروفك» إلاّ أنَّه حذف اللام، فاتصل الفعل به فنصبه.

فإن قيل: فلِمَ تعدَّى إليه الفعل اللازم كالمتعدّي؟ قيل: لأنَّ العاقل لمَّا كان لا يفعل شيئاً إلا لعلَّة، وهي عِلَّةٌ للفعل، وعُذْرٌ لوقوعه، كان في الفعل دلالة عليه؛ فلمَّا كان فيه دلالة عليه، تعدَّى إليه.

فإن قيل: فهل يجوز أن يكون معرفة ونكرة؟ قيل: نعم يجوز أن يكون معرفة ونكرة؛ والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ وَتَثْبِيتاً مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾[1] فـ «ابتغاء مرضاة الله» معرفة بالإضافة، و «تثبيتاً» نكرة

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٦٥.

قال الشاعر: [الطويل]

وأَغفِرُ عَوْرَاءَ الكريمِ ادِّخارَهُ وأُعْرِضُ عن شَتْمِ اللئيم تَكَرُّما[1]

فـ «ادِّخاره» معرفة بالإضافة، و «تَكرُّماً» نكرة. وقال الآخر: [الرجز]

يركبُ كلَّ عاقرٍ جُمْهورِ مَخافَةً وزَعَلَ المحبُورِ

والهَوْلَ من تَهَوُّلِ الهُبُورِ[2]

وذهب أبو عمر الجرميّ إلىّ أنّه لا يجوز أن يكون إلاّ نكرة، ويقدّر بالإضافة في هذه المواضع في نيّة الانفصال، فلا يكتسي التعريف من المضاف إليه، كقولهم: «مررت برجل ضارب زيداً غداً» قال الله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنا﴾[3] وقال الشاعر: [الكامل]

سَلِّ الهمومَ بكلِ مُعْطي رأْسِهِ ناجٍ مُخالِطِ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسِ[4]

والذي عليه الجمهور، والمذهب المشهور هو الأول، والذي ادَّعاه الجرميّ من كون الإضافة في نية الانفصال يفتقر إلى دليل، ثم لو صحَّ هذا في الإضافة، فكيف يصحُّ له مع لام التعريف في قول الشاعر: [الرجز]

«والهولَ من تهوُّلِ الهُبُورِ»[5]

(١) البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٢٢٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٢٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٥٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٤؛ والكتاب ١/ ٣٦٨؛ ولسان العرب (عور)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٧٥؛ ونوادر أبي زيد ص ١١٠.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٥٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ١١٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٤؛ والكتاب ١/ ٣٦٩؛ هو لعبدالله بن رؤبة أو العجاج في شرح شواهد الإيضاح ص ١٨٤. يصف ثوراً وحشياً فيقول: يركب لنشاطه وقوته كل عاقر من الرمل وهو الذي لا ينبت. والجمهور: المتراكب. والزعل (بالعين المهملة): النشاط. والمحبور: المسرور. والهبور: العيابات من الأرض المطمئنات، واحدها هبر، لأنها مكمن للصائد، فهو يخافها لذلك.

(٣) سورة الأحقاف، الآية: ٢٤.

(٤) البيت للمرار بن سعيد العبسي في الكتاب ١/ ١٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٠٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٢٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب (عردس)؛ والمحتسب ١/ ١٨٤. معطي رأسه: البعير الذلول المنقاد. ناجٍ: سريع. والصهبة: أن يضرب بياضه إلى الحمرة. والمتعيّس والأعيس: الأبيض، وهو أفضل ألوان الإبل.

(٥) سبق تخريج هذا الشعر. راجع الحاشية (٢).

وأشباهه؟.

فإن قيل: فهل يجوز تقديم المنصوب ههنا على الناصب؟ قيل: نعم يجوز ذلك؛ لأن العامل فيه يتصرّف، ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه كما وجد في المفعول معه، فكان جائزاً على الأصل. وهذا الباب إنما يترجمه[1] البصريُّون، وأمَّا الكوفيُّون فلا يترجمونه، ويجعلونه من باب المصدر فلا يفردون له باباً، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب السابع والعشرون

باب الحال

إن قال قائل: ما الحال؟ قيل: هيئة الفاعل والمفعول؛ ألا ترى أنك إذا قلت: «جاءني زيد راكباً» كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه، وإذا قلت: «ضربته مشدوداً» كان الشدّ هيئته عند وقوع الضرب له؟

فإن قيل: فهل تقع الحال من الفاعل والمفعول معاً بلفظ واحد؟ قيل: يجوز ذلك، والدليل عليه قول الشاعر: [الطويل]

تعلَّقْتُ ليلى وهي ذاتُ مؤَصَّدٍ ولم يبدُ للأتراب من ثديها حجمُ
صغيرين نرعى البَهْمَ يا ليت أننا إلى اليوم لم نكبر ولم تكبر البَهْمُ[2]

فنصب «صغيرين» على الحال من التاء في «تعلَّقت» وهي فاعلة، ومن «ليلى» وهي مفعولة، وقال الآخر: [الوافر]

متى ما تلقني فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ رَوانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارا[3]

(٢) في الأصل: «يترجمونه البصريون»؛ وهي لغة «أكلوني البراغيث».

(٢) البيتان للمجنون (قيس بن معاذ) في ديوانه ص ١٨٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٣٠؛ وتذكرة النحاة ص ٣٢٤؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٦٠٠. والمؤصَّد والأصدة والأصيدة: صدارٌ تلبسه الجارية، فإذا أدركت درّعت، أي لبست الدرّاعة. وأنشد ابن الأعرابي لكثيّر: «وقد درَّعوها وهي ذاتُ مؤَصَّدٍ».

(٣) البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٣٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٧؛ والدرر ٥/ ٩٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٩٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٠؛ ولسان العرب (طير، ألا، خصا)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٧٤؛ وشرح المفصَّل ٢/ ٥٥؛ وبلا نسبة في لسان العرب =

فنصب «فردين» على الحال من ضمير الفاعل والمفعول في «تلقني» وهذا كثير في كلامهم.

فإن قيل: فما العاملُ في الحال النَّصْبَ؟ قيل: ما قبلها من العامل؛ وهو على ضربين: فعل، ومعنى فعل؛ فإن كان فعلاً نحو: «جاء زيد راكباً» جاز أن يتقدم الحال نحو «راكباً جاء زيد» لأنّ العامل لمّا كان متصرّفاً، تصرّف عمله فجاز تقديم معموله عليه؛ وإن كان العامل فيه معنى فعل نحو: «هذا زيد قائماً» لم يجز تقديم الحال عليه، فلو قلت: «قائماً هذا زيد» لم يجز، لأن معنى الفعل لا يتصرَّف تصرُّفَه، فلم يجز تقديم معموله عليه.

وذهب الفرّاء إلى أنّه لا يجوز تقديم الحال على العامل سواء كان العامل فيه فعلاً أو معنى فعل، وذلك لأنَّه يؤدّي إلى أن يتقدَّم المضمر على المظهر؛ فإنَّه إذا قال: «راكباً جاء زيد» ففي «راكب» ضمير «زيد»، وقد تقدَّم عليه، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز؛ وهذا[1] ليس بشيء، لأن «راكباً» وإن كان مقدَّماً في اللفظ، إلا أنَّه موخر في المعنى والتقدير، وإذا كان مؤخراً في التقدير جاز التقديم. قال الله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ في نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسى﴾[2] فالهاء في «نفسه» عائدة إلى «موسى» إلا أنَّه لمّا كان في تقدير التقديم، والهاء في تقدير التأخير، جاز التقديم، وهذا كثير في كلامهم. فكذلك ههنا.

فإن قيل: فلِمَ عمل الفعل اللازم في الحال؟ قيل: لأنّ الفاعل لمّا كان لا يفعل الفعل إلاّ في حالةٍ، كان في الفعل دلالة على الحال، فتعدّى إليها، كما تعدّى إلى ظرف الزمان لمّا كان في الفعل دلالة عليه.

فإن قيل: لِمَ وجب أن تكون الحال نكرة؟ قيل: لأنّ الحال تجري مجرى الصفة للفعل، ولهذا سمَّاها سيبويه: نعتاً للفعل؛ والمراد بالفعل المصدر الذي يدلُّ الفعل عليه، وإن لم تذكره؛ ألا ترى أنّ «جاء» يدل على «مجيء» وإذا قلت: «جاء راكباً» دل على «مجيء» موصوفٍ بركوب، فإذا كانت الحال تجري مجرى

= (رنف)؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥١. الرانفة: أسفل الألية، جمع روانف. والاستطارة: التفرق والذهاب.

(١) من هنا إلى آخر الفقرة هو رأي المؤلف وليس الفرّاء.

(٢) سورة طه، الآية: ٦٧.

الصفة للفعل وهو نكرة، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة. وأمَّا قولهم: «أرسلها العِرَاكَ[١]، وطلبته جهدكَ وطاقَتَك، ورجع عَوْدَه على بَدئه» فهي مصادر أُقيمت مقام الحال، لأن التقدير: «أرسلها تعترك، وطلبته تجتهد»؛ و «تعترك» و «تجتهد» جملة من الفعل والفاعل في موضع الحال، كأنَّك قلت: «أرسلها معتركةً، وطلبته مجتهداً» إلاّ أنَّه أضمر، وجعل المصدر دليلاً عليه؛ وهذا كثير في كلامهم.

وذهب بعض النحويين إلى أن قولهم: «رجع عَوْدَه على بدئِه» منصوب لأنه مفعول «رجع» لأنَّه يكون متعدياً كما يكون لازماً، قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلى طَائِفَةٍ مِنْهُم﴾[٢] فأعمل «رجع» في الكاف التي للخطاب، فقال: «رَجَعَكَ الله» فدلَّ على أنَّه يكون متعدياً. ومما يدلُّ على أنَّ الحال لا يجوز أن تكون معرفة أنَّها لا يجوز أن تقوم مقام الفاعل في ما لم يسمّ فاعله، لأن الفاعل قد يضمر فيكون معرفة، فلو جاز أن تكون الحال معرفة لما امتنع ذلك، كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان، والجارّ والمجرور، والمصدر على ما بيَّنَّا. فافهمه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الثامن والعشرون

باب التمييز

إن قال قائل: ما التمييز؟ قيل: تبيين النكرة المفسّرة للمبهم.

فإن قيل: فما العاملُ فيه النَّصْبَ؟ قيل: فعل وغير فعل. فأمّا ما كان العامل فيه فعلاً فنحو: «تصبّب زيد عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً» فعرقاً وشحماً، كلّ واحد منهما انتصب بالفعل الذي قبله.

فإن قيل: فهل يجوز تقديم هذا النوع على العامل فيه؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك؛ فذهب سيبويه إلى أنَّه لا يجوز تقديم هذا النوع على عامله، وذلك لأنّ المنصوب ههنا هو الفاعل في المعنى؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: «تصبَّب

---

(١) ورد هذا الشاهد في بيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٨٦. والبيت:

فأرسلها العِراكَ ولم يَذُدْها ... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخال

(٢) سورة التوبة، الآية: ٨٣.

زيد عرقاً» كان الفعل للعرق في المعنى لا لزيد؟ فلمّا كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه، كما لو كان فاعلاً لفظاً؛ وذهب أبو عثمان المازنيّ وأبو العباس المبرّد ومن وافقهما، إلى أنّه يجوز تقديمه على العامل فيه، واستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر: [الطويل]

أتهجر سلمى بالفراق حبيبَها وما كاد نفساً بالفراق تطيبُ[1]

ولأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كما جاز تقديم الحال على العامل فيها، نحو: «راكباً جاء زيد» لأنّه من فعل متصرّف فكذلك ههنا. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ وأمّا ما استدلَّ به المازني والمبرّد من البيت، فإن الرواية الصحيحة فيه:

وما كاد نفسي بالفراق تطيب

وذلك لا حجة[2] فيه؛ ولئن صحّت تلك الرواية، فنقول: نصب «نفساً» بفعل مقدَّر، كأنه قال: «أعني نفساً». وأما قولهم: إنَّه فعل متصرّف فجاز تقديم معموله عليه كالحال، قلنا: هذا العامل وإن كان فعلاً متصرفاً، إلاّ أنّ هذا المنصوب هو الفاعل في المعنى، فلا يجوز تقديمه على ما بيَّنّا. وأمّا تقديم الحال على العامل فيها، فإنّما جاز ذلك لأنّك إذا قلت: «جاء زيد راكباً» كان «زيد» هو الفاعل لفظاً ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله يُنَزَّل «راكباً» منزلة المفعول المحض، فجاز تقديمه كالمفعول نحو: «عمراً ضرب زيد» بخلاف التمييز، فإنّك إذا قلت: «تصبّب زيد عرقاً» لم يكن «زيد» هو الفاعل في المعنى، وكان الفاعل في المعنى هو «العرق» فلم يكن «عرقاً» في حكم المفعول من هذا الوجه، لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظاً لا معنى، فلم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل.

وأمّا ما كان العامل فيه غير فعل فنحو «عندي عشرون رجلاً، وخمسة عشر

---

(١) البيت للمخبَّل السعدي في ديوانه ص ٢٩٠؛ والخصائص ٢/ ٣٨٤؛ ولسان العرب (حبب)؛ وله أو لأعشى همدان أو لقيس بن الملوّح في الدرر ٤/ ٣٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٣٥؛ وله أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح ص ١٨٨؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٨٢٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٣٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٤٨؛ وشرح المفصل ٢/ ٧٤.

(٢) أي لا شاهد فيه. ويُروى: «ولم تكُ نفسي بالفراق تطيب» ولا شاهد فيه أيضاً. وأكثر الروايات على «وما كان نفساً. . . إلخ».

درهماً» وما أشبه ذلك، فالعامل فيه هو العدد، لأنّه مشبَّه بالصفة المشبّهة باسم الفاعل، نحو: «حسن وشديد» وما أشبه ذلك؛ ووجه المشابهة بينهما أنّ العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل، وإذا كان في العدد نون نحو «عشرون» أو تنوين مقدَّر نحو: «خمسة عشر» صار النون والتنوين مانعين من الإضافة، كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع، فصار التمييز فضلةً كالمفعول؛ وكذلك حكم ما كان منصوباً على التمييز في ما كان قبله حائل، نحو: «لي مثله غلاماً، ولله درّه رجلاً» فإنّ الهاء منعت الاسم بعدها أن ينجرَّ بإضافة ما قبلها إليه، كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع، فنصب على التمييز لما ذكرناه.

فإن قيل: فلِمَ وجب أن يكون التمييز نكرة؟ قيل: لأنّه يبين ما قبله، كما أنّ الحال يبين ما قبله؛ ولمّا أشبه الحال وجب أن يكون نكرة، كما أنّ الحال نكرة؛ فأمّا قول الشاعر: [الخفيف]

ولقد أَغتدي وما صَقَعَ الدِّيـ ـكُ على أَدْهَمٍ أَجَشَّ الصَّهيلا[1]

وقال الآخر: [الوافر]

أَجَبَّ الظَّهرَ ليس له سَنَامُ[2]

بنصب «الصهيل، والظهر»؛ والصحيح أنه منصوب على التشبيه بالمفعول، كالضارب الرجل. فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب التاسع والعشرون

باب الاستثناء

إن قال قائل: ما الاستثناء؟ قيل: إخراج بعض من كل بمعنى «إلاّ» نحو: «جاءني القوم إلا زيداً».

---

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٣٤.

(٢) عجز بيت من الوافر. وصدره: «ونأخذ بعده بذناب عيشٍ». والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص١٠٦؛ والأغاني ١١/٢٦؛ وخزانة الأدب ٧/٥١١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٢٨؛ وشرح المفصل ٦/ ٨٣؛ والكتاب ١/ ١٩٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٧٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٣٤؛ والاشتقاق ص ١٠٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٨٩؛ ولسان العرب (جبب، ذنب)؛ والمقتضب ٢/ ١٧٩.

فإن قيل: فما العامل في المستثنى من الموجب النصب؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك، فذهب البصريّون إلى أنّ العامل هو الفعل بتوسّط «إلاّ»، وذلك لأنّ هذا الفعل، وإن كان لازماً في الأصل، إلا أنّه قَوِيَ بـ «إلاّ» فتعدّى إلى المستثنى، كما تعدَّى الفعل بالحروف المعَدِّية؛ ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه، نحو: «استوى الماء والخشبةَ» فإن الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، فكذلك ههنا.

وذهب بعض النحويين إلى أنّ العامل هو «إلاّ» بمعنى «أَسْتَثْني» وهو قول الزّجاج من البصريين. وذهب الفرّاء من الكوفيين إلى أنّ «إلا» مركبة من «إنَّ ولا» ثم خفّفت «إنّ» وأدغمت في «لا» فهي تنصب في الإيجاب اعتباراً بـ «إنَّ» وترفع في النفي اعتباراً بـ «لا». والصحيح ما ذهب إليه البصريُّون؛ وأمّا قول بعض النحويين والزّجاج بأن العامل هو «إلاّ» بمعنى «أَسْتَثْني»، ففاسد من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنّه لو كان الأمر كما زعموا لوجب ألا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجرّ في النفي على البدل في قولك: «ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ».

والوجه الثاني: أنّ هذا يؤدّي إلى إعمال معاني الحروف؛ وإعمالُ معاني الحروف لا يجوز. ألا ترى أنّك تقول: «ما زيدٌ قائماً» ولو قلت: «ما زيداً قائماً» بمعنى: «نفيت زيداً قائماً» لم يجز ذلك، فكذلك ههنا.

والوجه الثالث: أنّه يبطل بقولهم: «قام القوم غيرَ زيد» فإنّ «غيرَ» منصوب، فلا يخلو إمّا أن يكون منصوباً بتقدير «إلا»، وإما أن يكون منصوباً بنفسه، وإمّا أن يكون منصوباً بالفعل الذي قبله؛ بطل أن يقال إنّه منصوب بتقدير «إلا» لأنا لو قدَّرنا «إلا» لفسد المعنى، لأنه يصير التقدير فيه: «قام القوم إلاّ غير زيد» وهذا فاسد. بطل أيضاً أن يقال إنّه يعمل في نفسه، لأنّ الشيء لا يعمل في نفسه، فوجب أن يكون العامل فيه هو الفعل المتقدم؛ وإنّما جاز أن يعمل فيه وإن كان لازماً لأنّ «غير» موضوعة على الإبهام المفرط. ألا ترى أنّك تقول: «مررت برجلٍ غيرِك»، فيكون كلُّ من عدا المخاطب داخلاً تحت «غير»؟ فلمّا كان فيه هذا الإبهام المفرط، أشبه الظروف المبهمة نحو: «خلف، وأمام، ووراء، وقدّام» وما أشبه ذلك؛ وكما أنّ الفعل يتعدّى إلى هذه الظروف من غير واسطة، فكذلك ههنا.

والوجه الرابع: أنّا نقول: لماذا قدَّرتم «أستثني زيداً»، وهلاّ قدَّرتم «امتنع زيدٌ» كما حكي عن أبي علي الفارسي[١] أنّه كان مع عضد الدولة[٢] في الميدان، فسأله عضد الدولة عن المستثنى بماذا انتصب؟ فقال أبو عليّ الفارسيّ: لأنّ التقدير: «أستثني زيداً» فقال عضد الدولة: وهلاّ قدّرت «امتنع» فرفعته؟ فقال له أبو عليّ: هذا الجواب الذي ذكرته لك ميدانيّ، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله تعالى.

والوجه الخامس: أنّا إذا أعملنا معنى «إلاّ» كان الكلام جملتين، وإذا أعملنا الفعل بتقوية «إلاّ» كان الكلام جملة واحدة؛ والكلام متى كان جملة واحدة، كان أولى من تقدير جملتين.

وأمّا قول الفرّاء بأنّ «إلا» مركبة من «إنّ ولا» فدعوى تفتقر إلى دليل؛ ولو قدَّرنا ذلك، فنقول: الحرف إذا ركّب مع حرف آخر تغيَّر عما كان عليه في الأصل قبل التركيب. ألا ترى أنّ «لو» حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره، فإذا رُكِّب مع «ما» تغيّر ذلك المعنى، وصار بمعنى «هلاّ»؛ وكذلك أيضاً إذا ركِّب مع «لا» كقوله: «لولا الكَمِيَّ المقنَّعا»[٣]، وما أشبه ذلك، فكذلك ههنا.

فإن قيل: فبماذا يرتفع المستثنى في النفي؟ قيل: يرتفع على البدل، ويجوز النصب على أصل الباب.

---

(١) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي: أحد الأئمة في علم العربية. قدم حلب سنة ٣٤١ هـ فأقام مدة عند سيف الدولة. وعاد إلى فارس، فصحب عضد الدولة ابن بويه، وتقدم عنده، فعلمه النحو وصنف له كتاب «الإيضاح» في قواعد العربية. توفي في بغداد سنة ٣٧٧ هـ.

(٢) فنَّاخُسرو، الملقب عضد الدولة، ابن الحسن الملقب ركن الدولة ابن بويه الديلمي، أبو شجاع: أحد المتغلبين على الملك في عهد الدولة العباسية بالعراق. تولى ملك فارس ثم ملك الموصل وبلاد الجزيرة وهو أول من خطب له على المنابر بعد الخليفة وأول من لقب في الإسلام «شاهنشاه». توفي سنة ٣٧٢ هـ.

(٣) هذا جزء من البيت التالي:

تَعـدُّون عَقْـرَ النِّيـب أفضلَ مجدكـم بنـي ضَـوْطَـرَى لـولا الكمـيَّ المقنَّعـا

والبيت من الطويل، وهو لجرير بن الخطفى في ديوانه ص ٩٠٧؛ وتخليص الشواهد ص ٤٣١؛ وخزانة الأدب ٣/ ٥٥؛ والخصائص ٢/ ٤٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٧٥؛ ولسان العرب (إمّا لا)؛ وللفرزدق في الأزهية ص ١٦٨؛ ولسان العرب (ضطر)؛ ولجرير أو للأشهب بن رميلة في شرح المفصّل ٨/ ١٤٥.

فإن قيل: فلِمَ كان البدل أَوْلى؟ قيل: لوجهين، أحدهما الموافقة للفظ، فإنّه إذا كان المعنى واحداً، فيكون اللفظ موافقاً أولى، لأنّ اختلاف اللفظ يُشْعِر باختلاف المعنى، وإذا اتّفقا، كان موافقة اللفظ أولى.

والوجه الثاني: أن البدل يجري في تعلّق العامل به كمجراه لو وَلِي العامل، والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول؛ فلما كان البدل أقوى في حكم العامل، كان الرفع أولى من النصب على ما بيَّنّا.

فإن قيل: فلم جاز البدل في النفي، ولم يجز في الإيجاب؟ قيل: لأنّ البدل في الإيجاب يؤدي إلى محال، وذلك لأنَّ المبدل منه يجوز أن يقدّر كأنه ليس في الكلام، فإذا قدّرنا هذا في الإيجاب صار محالاً، لأنه يصير التقدير: «جاءني إلا زيد» وصار المعنى: إن جميع الناس جاؤوني غير زيد، وهذا لا يستحيل في النفي، كما يستحيل في الإيجاب، لأنّه يجوز ألا يجيئه أحد سوى زيد، فبان الفرق بينهما. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الثلاثون

باب ما يُجَرُّ به في الاستثناء

إن قال قائل: لم أعربت «غير» إعراب الاسم الواقع بعد «إلا» دون «سوى وسواء»؟.

قيل: لأنّ «غير» لمّا أقيمت ههنا مقام «إلاّ» وكان ما بعدها مجروراً بالإضافة، ولا بدّ لها في نفسها من إعراب، أُعربت إعراب الاسم الواقع بعد «إلا» ليدل بذلك على ما كان يستحقّ الاسم الذي بعد «إلاّ» من الإعراب، ويبقى حكم الاستثناء. وأما «سوى، وسواء» فلزمهما النصب، لأنهما لا يكونان إلا ظرفين، فلم يجز نقل الإعراب إليهما كما جاز في «غير» لأنّ ذلك يؤدي إلى تمكّنهما، وهما لا يكونان متمكنين، فلذلك لم يجز أن يعربا إعراب الاسم الواقع بعد «إلاّ».

وأما «حاشا» فاختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنّه حرف جر وليس بفعل؛ والدليل على ذلك أنّه لو كان فعلاً لجاز أن يدخل عليه «ما» كما تدخل على الأفعال، فيقال: «ما حاشا زيداً» كما يقال:

«ما خلا زيداً» فلمّا لم يقل دلّ على أنّه ليس بفعل، فوجب أن يكون حرفاً. وذهب الكوفيون إلى أنَّه فعل، ووافقهم أبو العبّاس المبرّد من البصريين، واستدلّوا على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنَّه يتصرّف، والتصرُّف من خصائص الأفعال، قال النابغة: [البسيط]

ولا أرى فاعلاً في الناس يُشْبِهُهُ وما أُحَاشِي من الأقوام من أَحَدِ(١)

فإذا ثبت أن يكون متصرّفاً، وجب أن يكون فعلاً.

والوجه الثاني: أنّه يدخله الحذف، والحذف إنَّما يكون في الفعل لا في الحرف. ألا ترى أنَّهم قالوا في «حاشا لله: حاشَ لله» ولهذا قرأ أكثر القرّاء بإسقاط الألف: ﴿حاشَ لله﴾(٢).

والوجه الثالث: أنّ لام الجر يتعلق به في قولهم: «حاشا لله» وحرف الجر إنَّما يتعلَّق بالفعل لا بالحرف، لأن الحرف لا يتعلَّق بالحرف.

والصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ وأمّا قول الكوفيين إنه يتصرف بدليل قوله: «وما أحاشي» فليس فيه حجة، لأنّ قوله «أحاشي» مأخوذ من لفظ «حاشى» وليس متصرّفاً منه، كما يقال: بَسْمَل وهَلَّل وحَمْدَل وسَبْحَل وحَوْلَق إذا قال: بسم الله، ولا إلّه إلا الله، والحمد لله، وسبحان الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله؛ وإذا كانت هذه الأشياء لا تتصرَّف، فكذلك ههنا.

وقولهم: إنّه يدخله الحذف، والحذف لا يدخل الحرف، قلنا: لا نسلّم، بل الحذف قد يدخل الحرف. ألا ترى أنهم قالوا في «ربَّ: رُبَ»؟ وقد قُرِىء بهما، قال الله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِين﴾(٣) بالتشديد والتخفيف. وفي «رُبَّ» أربع لغات: بضم الرّاء وتشديد الباء وتخفيفها، وبفتح الراء وتشديد

---

(١) البيت للنابغة الذبياني (زياد بن معاوية) في ديوانه ص ٢٠؛ والإنصاف ١/ ٢٧٨؛ والجنى الداني ص ٥٥٩؛ وخزانة الأدب ٣/ ٤٠٣؛ والدرر ٣/ ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٦٨؛ ولسان العرب (حشا)؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٤٢٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٤٠.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٣١ «حاشَ لله ما هذا بشراً» والآية: ٥١ «حاشَ لله ما علمنا عليه من سوء».

(٣) سورة الحجر، الآية: ٢.

الباء وتخفيفها؛ وكذلك حكيتم عن العرب أنّهم قالوا في: «سوف أفعل: سَوْ أفعل» وهو حرف، وزعمتم أن الأصل في «سأفعل: سوف أفعل» فحذفت الفاء والواو معاً، فدلّ على أنَّ الحذف يدخل الحرف. وأمّا قولهم: إنّ لام الجرّ تتعلّق به، قلنا: لا نسلّم، فإن اللام في قولهم: «حاشَ لله» زائدة، فلا تتعلق بشيء، كقوله تعالى: ﴿عَسَى أنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ﴾(١) أي: «رَدِفكم» وكقوله تعالى: ﴿للذين هُمْ لِرَبِّهِمْ يرْهَبُون﴾(٢) وما أشبه ذلك، وإنّما زيدت اللام مع هذا الحرف تقوية له، لِما كان يدخله من الحذف؛ فدلَّ على أنّه ليس فعلاً، وأنه حرف.

وأمّا «خلا» فإنَّها تكون فعلاً وحرفاً؛ فإذا كانت فعلاً كان ما بعدها منصوباً، وتتضمَّن ضمير الفاعل، وإذا كانت حرفاً، كان ما بعدها مجروراً، لأنَّها حرف جر، فإن دخل عليها: «ما» كانت فعلاً، ولم يجز أن تكون حرفاً، لأنّها مع «ما» بمنزلة المصدر، وإذا كانت فعلاً، كان ما بعدها منصوباً لا غير. قال الشاعر: [الطويل]

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللَّهَ باطلُ وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائِلُ(٣)

وسنذكر هذا في باب ما ينصب به في الاستثناء(٤).

الباب الحادي والثلاثون

باب ما يُنْصَب به في الاستثناء

إن قال قائل: لِمَ عملت «ما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون» النصب؟ قيل: لأنّها أفعال. أمّا «ما خلا، وما عدا» فهما فعلان لأنَّ «ما» إذا دخلت عليهما، كانا معها بمنزلة المصدر، وإذا كانا بمنزلة المصدر، انتفت عنهما الحرفية، ووجبت لهما الفعلية، وكان فيهما ضمير الفاعل، فكان ما بعدهما منصوباً. وحكي

(١) سورة النمل، الآية: ٧٢.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٥٤.

(٣) البيت للبيد بن ربيعة بن مالك العامري في ديوانه ص ٢٥٦؛ وجواهر الأدب ص ٣٨٢؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٥؛ والدرر ١/ ٧١؛ وديوان المعاني ١/ ١١٨؛ وشرح شذور الذهب ص ٣٣٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠؛ والعقد الفريد ٥/ ٢٧٣؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥؛ وشرح المفصل ٢/ ٧٨.

(٤) وهو الباب التالي.

عن بعض العرب أنَّه كان يجرّ بهما إذا لم يكن معهما «ما» فيجريهما مجرى «خلا» لأن «خلا» تارة تكون فعلاً فيكون ما بعدها منصوباً، وتارة تكون حرفاً فيكون ما بعدها مجروراً؛ وأمّا سيبويه فلم يذكر بعد «عدا» إلا النصب لا غير. وأما «ليس، ولا يكون» فإنما وجب أن يكون ما بعدهما منصوباً لأنه خبر لهما، لأنَّ التقدير في قولك: «جاءني القوم ليس زيداً، ولا يكون عمراً» أي «ليس بعضهم زيداً، ولا يكون بعضهم عمراً» فـ «بعضهم» الاسم، وما بعده الخبر؛ وخبر «ليس ولا يكون» منصوب[1] كما لو لم يكونا في باب الاستثناء.

فإن قيل: فلمَ لزما لفظاً واحداً في التثنية والجمع والتأنيث؟ قيل: لأنَّهما لما استعملا في الاستثناء قاما مقام «إلاّ»، و «إلاّ» لا يغيّر لفظه، فكذلك ما قام مقامه، ليدلّوا على أنَّه قائم مقامه.

فإن قيل: فلمَ لا يجوز أن يعطف عليهما بالواو و «لا» فيقال: «ضربت القوم ليس زيداً ولا عمراً، وأكرمت القوم لا يكون زيداً ولا عمراً»؟ قيل: لأنّ العطف «بالواو ولا» لا يكون إلا بعد النفي، فلمَّا أقيما ههنا مقام «إلا» غُيِّرا عن أصلهما في النفي، فلم يجز العطف عليهما «بالواو ولا» فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الثاني والثلاثون

باب «كَمْ»

إن قال قائل: لِم بنيت «كم» على السكون؟ قيل: إنَّما بنيت لأنها لا تخلو إما أن تكون استفهامية أو خبرية؛ فإن كانت استفهامية، فقد تضمَّنت معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية، فهي نقيضة «رُبَّ» لأنَّ «رُبَّ» للتقليل، و «كم» للتكثير، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فبنيت «كم» حَمْلاً على «رُبَّ». وإنَّما بنيت على السكون، لأنه الأصل في البناء.

فإن قيل: فلِمَ وجب أن تقع «كم» في صدر الكلام؟ قيل: لأنها إن كانت استفهامية، فالاستفهام له صدر الكلام، وإن كانت خبريَّة، فهي نقيضة «رُبَّ»

---

(١) في الأصل «منصوباً»، وهو خطأ. أو لعله قد سقط لفظ، نحو «يأتي منصوباً».

و «رُبَّ» معناها التقليل، والتقليل مضارع للنفي، والنفي له صدر الكلام كالاستفهام.

فإن قيل: فلِمَ كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً، وفي الخبر مجروراً؟ قيل: للفرق بينهما، فجعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده، وفي الخبرِ بِمنزلة عدد يجرّ ما بعده؛ وإنما جعلت في الاستفهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده، لأنَّها في الاستفهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير، لأنّ المستفهِم يسأل عن عددٍ كثير وقليل، ولا يعلم مقدار ما يستفهِم عنه، فجعلت في الاستفهام بمنزلة العدد المتوسّط بين القليل والكثير، وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وهو ينصب ما بعده، فلهذا كان ما بعدها في الاستفهام منصوباً؛ وأمّا في الخبر فلا تكون إلا للتكثير، فجعلت بمنزلة العدد الكثير، وهو يجرّ ما بعده، ولهذا كان ما بعدها مجروراً في الخبر، لأنها نقيضة «ربّ» و «ربّ» تجرّ ما بعدها، وكذلك ما حُمِل عليها.

فإن قيل: فلِمَ جاز النصب مع الفصل في الخبر؟ قيل: إنَّما جاز ذلك، وهو النصب، عدولاً عن الفصل بين الجارّ والمجرور، لأنّ الجار والمجرور بمنزلة الشيء الواحد، وليس الناصب مع المنصوب بمنزلة الشيء الواحد. على أنَّ بعض العرب ينصب بها في الخبر من غير فصل، ويجرّ بها في الاستفهام حملاً لإحداهما على الأخرى.

فإن قيل: فلِمَ إذا كانت استفهاميَّة لم تبيّن إلا بالمفرد النكرة، وإذا كانت خبريَّة جاز أن تبيّن بالمفرد والجمع؟ قيل: لأنَّها إذا كانت استفهاميَّة، حملت على عدد ينصب ما بعده، وذلك لا يبيَّن إلا بالمفرد النكرة، نحو: «أحد عشر رجلاً، وتسع وتسعون جاريةً» فلذلك لم يجز أن تبيّن إلا بالمفرد النكرة، وإذا كانت خبريَّة حملت على عددٍ يجرّ ما بعده، والعدد الذي يجرُّ ما بعده يجوز أن يبيَّن بالمفرد كـ «مائة درهم» وبالجمع كـ «ثلاثة أثواب» فلهذا جاز أن يتبيّن بالمفرد والجمع؛ وأمّا اختصاصهما بالتنكير فيهما جميعاً، فلأن «كم» لمّا كانت للتكثير، والتكثير والتقليل لا يصح إلا في النكرة لا في المعرفة، لأنَّ المعرفة تدلُّ على شيء مختص، فلا يصحّ فيه التقليل ولا التكثير، ولهذا كانت ربَّ تختصُّ بالنكرة، لأنّها لمّا كانت للتقليل، والتقليل إنّما يصح في النكرة لا في المعرفة كما بيَّنّا في «كم»، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الثالث والثلاثون

باب العدد

إن قال قائل: لِمَ أدخلت الهاء من الثلاثة إلى العشرة في المذكَّر نحو: «خمسة رجال» ولم تدخل في المؤنث نحو: «خمس نسوة»؟ قيل: إنما فعلوا ذلك للفرق بينهما. فإن قيل: فهلاّ عكسوا وكان الفرق حاصلاً؟ قيل: لأربعة أوجه:

الوجه الأول: أن الأصل في العدد أن يكون مؤنثاً، والأصل في المؤنث أن يكون بالهاء، والمذكّر هو الأصل فأَخَذ الأصل الهاء، فبقي المؤنث بغير هاء.

والوجه الثاني: أنّ المذكر أخفُّ من المؤنث، فلمَّا كان المذكر أخفَّ من المؤنث احتمل الزيادة، والمؤنَّث لما كان أثقل، لم يحتمل الزيادة.

والوجه الثالث: أنّ الهاء زيدت للمبالغة كما زيدت في: «علاّمة، ونسَّابة» والمذكّر أفضل من المؤنث، فكان أولى بزيادتها.

والوجه الرابع: أنَّهم لمّا كانوا يجمعون ما كان على مثال «فعال» في المذكّر بالهاء، نحو: «غراب وأغربة» ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو «عقاب وأعقب» حملوا العدد على الجمع، فأدخلوا الهاء في المذكر، وأسقطوها في المؤنث، وكذلك حكمها بعد التركيب إلى العشرة، إلا العشرة فإنَّها تتغيَّر، لأنَّها تكون في حال التركيب في المذكر بغير هاء، والمؤنَّث بالهاء، لأنَّهم لمّا ركبوا الآحاد مع العشرة، صارت معها بمنزلة اسم واحد، كرهوا أن يثبتوا الهاء في العشرة، لئلا يصير بمنزلة الجمع بين تأنيثين في اسم واحد على لفظ واحد.

فإن قيل: فلِمَ بني ما زاد على العشرة، من أحد عشر إلى تسعة عشر؟ قيل: لأن الأصل في «أحد عشر: أحد وعشر» فلمَّا حذف حرف العطف وهي الواو، ضمّنا معنى حرف العطف، فلمَّا تضمنا معنى الحرف وجب أن يبنيا، وبنيا على حركة لأن لهما حالة تمكُّن[1] قبل البناء، وكان الفتح أولى لأنه أخف الحركات، وكذلك سائرها.

---

(١) هذا المصطلح كثير الاستعمال في الكتاب. والاسم المتمكّن هو ما يجري عليه الإعراب، أي ما يقبل الحركات الثلاث كـ «زيد». وغير المتمكن هو ما لا يجري عليه الإعراب.

فإن قيل: فلِمَ لم يَبْنوا اثنين في «اثني عشر»؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أنَّ علم التثنية فيه هو علم الإعراب، فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التثنية.

والثاني: أن إعرابه في وسطه، وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك، فوجب أن يبقى على ما كان عليه. وبني «عشر» لوجهين:

أحدهما: أن يكون بني على قياس أخواته لتضمُّنه معنى حرف العطف.

والثاني: أن يكون بني لأنَّه قام مقام النون من «اثنين» فلما قام مقام الحرف وجب أن يبنى، وليس هو كالمضاف والمضاف إليه، لأن كل واحد من المضاف والمضاف إليه له حكم في نفسه، بخلاف «اثني عشر». ألا ترى أنَّك إذا قلت «ضربت اثني عشر رجلاً» كان الضرب واقعاً بالعشر والاثنين، كما لو قلت: «ضربت اثنين» ولو قلت: «ضربت غلام زيد» لكان الضرب واقعاً بالغلام دون زيد؟ فلهذا قلنا إن العشر قام مقام النون، وخالف المضاف إليه.

فإن قيل: فلِمَ حذفت الواو من أحد عشر إلى تسعة عشر وجُعل الاسمان اسماً واحداً؟ قيل: إنَّما فعلوا ذلك حملاً على العشرة وما قبلها من الآحاد، لقربها منها، لتكون على لفظ الأعداد المفردة، وإن كان الأصل هو العطف؛ والذي يدلُّ على ذلك أنَّهم إذا بلغوا إلى العشرين ردُّوها إلى العطف لأنَّه الأصل؛ وإنَّما ردُّوها إذا بلغوا إلى العشرين لبعدها عن الآحاد.

فإن قيل: فهلاّ اشتقُّوا من لفظ الاثنين كما اشتقُّوا من لفظ الثلاثة والأربعة نحو: «الثلاثين والأربعين»؟ قيل: لأنَّهم لو اشتقُّوا من لفظ الاثنين لما كان يتم معناه إلا بزيادة واوٍ ونون، أو ياء ونون، وكان يؤدّي إلى أن يكون له إعرابان، وذلك لا يجوز، فلم يبق من الآحاد شيء يشتقُّ منه إلا العشرة، فاشتقُّوا من لفظها عدداً عوضاً عن اشتقاقهم من لفظ الاثنين، فقالوا «عشرون».

فإن قيل: فلِمَ كسروا العين من «عشرين»؟ قيل: لأنَّه لمّا كان الأصل أن يشتق من لفظ الاثنين، وأول الاثنين مكسور، كسروا أوَّل العشرين ليدلّوا بالكسر على الأصل.

فإن قيل: فلِمَ وجب أن يكون ما بعد أحد عشر إلى تسعة وتسعين واحداً

نكرةً منصوبة؟ قيل: إنَّما كان واحداً نكرة لأنّ المقصود من ذكر النوع تبيين المعدود من أيّ نوع هو، وهذا يحصل بالواحد النكرة، وكان الواحد النكرة أولى من الواحد المعرفة، لأن الواحد النكرة أخف من الواحد المعرفة، ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف إلى ما بعده، ولأنَّه ليس بمضاف، فيتوهم أنه جزء مما بينته كما يلزم بالمضاف، فلذلك وجب أن يكون واحداً نكرة. وإنَّما وجب أن يكون منصوباً لأنه من أحد عشر إلى تسعة عشر أصله التنوين، وإنَّما حذف للبناء، وكأنَّه موجود في اللفظ، لأنَّه لم يقم مقامه شيء يبطل حكمه، فكان باقياً في الحكم، فمنع من الإضافة. وأمَّا العشرون إلى التسعين ففيه النون موجودة، فمنعت من الإضافة، وانتصب على التمييز على ما بيَّنَّاه في بابه.

فإن قيل: فلِمَ إذا بلغت إلى المائة أضيفت إلى الواحد؟ قيل: لأنَّ المائة حملت على العشرة من وجهٍ، لأنها عقد مثلها، وحملت على التسعين لأنها تليها، فألزمت الإضافة، تشبيهاً بالعشرة، وبنيت[1] بالواحد تشبيهاً بالتسعين.

فإن قيل: فلِمَ قالوا «ثلاثمائة» ولم يقولوا «ثلاث مئين»؟ قيل: كان القياس أن يقال: «ثلاث مئين» إلاّ أنّهم اكتفوا بلفظ المائة لأنّها تدل على الجمع، وهم يكتفون بلفظ الواحد عن الجمع، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾[2] أي أطفالاً. قال الشاعر: [الوافر]

كلوا في بعض بطنِكُمُ تعفُّوا   فإنّ زمانكم زمَنٌ خميصُ[3]

أي في بطونكم، والشواهد على هذا النحو كثيرة.

فإن قيل: فلِم أُجري الألف مجرى المائة في الإضافة إلى الواحد؟ قيل: لأنّ الألف عقد، كما أنّ المائة عقد.

فإن قيل: فلِمَ يجمع الألف إذا دخل على الآحاد، ولم يفرد مع الآحاد

---

(١) كذا في الأصل. ولعل الصواب: «وبيّنت».

(٢) سورة الحج، الآية: ٥.

(٣) البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٥٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٣٧؛ والدرر ١/ ١٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٤؛ وشرح المفصل ٥/ ٨؛ والكتاب ١/ ٢١٠؛ والمحتسب ٢/ ٨٧؛ والمقتضب ٢/ ١٧٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٠. وزمن خميص: زمن مجاعة وجدن.

كالمائة؟ قيل: لأن الألف طرف كما أنَّ الواحد طرف، لأنَّ الواحد أوَّل، والألف آخر، ثم تتكرر الأعداد، فلذلك أجري مجرى ما يضاف إلى الآحاد. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الرابع والثلاثون

باب النداء

إن قال قائل: لِمَ بني المنادى المفرد المعرفة؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أنَّه أشبه كاف الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد، لأن كل واحد منهما يتَّصف بهذه الثلاثة، فلمَّا أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه، بني كما أنَّ كاف الخطاب مبنيَّة.

والوجه الثاني: أنه أشبه الأصوات لأنَّه صار غاية ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنيَّة، فكذلك ما أشبهها.

فإن قيل: فلِم بني على حركة؟ قيل لأنَّ له حالة تَمَكُّنٍ[1] قبل النداء، فبني على حركة تفضيلاً على ما بني وليس له حالة تمكُّن.

فإن قيل: فلِمَ كانت الحركة ضمَّة؟ قيل: لثلاثة أوجه:

الوجه الأوَّل: أنَّه لو بني على الفتح لالتبس بما لا ينصرف، ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل بناؤه على الكسر والفتح، تعيَّن بناؤه على الضم.

والوجه الثاني: أنَّه بني على الضم فرقاً بينه وبين المضاف، لأنه إن كان المضافُ مضافاً إلى النفس كان مكسوراً، وإن كان مضافاً إلى غيرك كان مفتوحاً، فبني على الضم لئلاّ يلتبس بالمضاف، لأن الضمّ لا يدخل المضاف.

والوجه الثالث: أنَّه بني على الضم لأنه لما كان غايةً يتمّ بها الكلام وينقطع عندها، أشبه «قبلُ وبعدُ» فبنوه على الضم كما بنوهما على الضم.

(١) أي أنه اسم معرب في الأصل.

فإن قيل: فلِمَ جاز في وصفه الرفع والنصب نحو: «يا زيدُ الظريفُ والظريفَ»؟ قيل: جاز الرفع حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على الموضع، والاختيار عندي هو النصب، لأن الأصل في وصف المبنيّ هو الحمل على الموضع لا على اللفظ.

فإن قيل: فلِمَ جاز الحمل ههنا على اللفظ وضمةُ زيد ضمة بناء، وضمة الصفة ضمَّة إعراب؟ قيل: لأنَّ الضم لمَّا اطَّرد في كل اسمٍ منادى، أشبه الرفع للفاعل لاطراده فيه، فلمّا أشبه الرفع، جاز أن يتبعه الرفعُ؛ غيرَ أنَّ هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمة بناء، وأنَّ الاسم مبنيٌّ، فلهذا كان الأَقْيَس هو النصب. ويجوز الرفع عندي على تقدير مبتدأ محذوف، والتقدير فيه: «أنت الظريف» ويجوز النصب على تقدير فعل محذوف، والتقدير فيه «أعني الظريف»؛ ويؤيِّد الرفْعَ فيه بتقدير المبتدأ، والنصبَ له بتقدير الفعل أنّ المنادى أشبه الأسماء المضمرة، والأسماء المضمرة لا توصف.

فإن قيل: فلِمَ جاز في العطف أيضاً الرفعُ والنصب نحو: «يا زيدُ والحارثُ والحارثَ»؟ قيل: إنَّما جاز الرفع والنصب على ما بيَّنَّا في الوصف من الحمل تارة على اللفظ، وتارةً على الموضعِ، قال الله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾[1] و «الطيرَ» بالرفع والنصب، فمن قرأ بالرفع حمله على اللفظ، ومن قرأ بالنصب حمله على الموضع.

فإن قيل: فلِمَ كان المضاف والنكرة منصوبين؟ قيل: لأن الأصل في كل منادى أن يكون منصوباً لأنَّه مفعول، إلاّ أنّه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه، فبقي ما سواه على الأصل.

فإن قيل: فما العاملُ فيه النصبَ؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب بعضهم إلى أن العاملَ فيه النصبَ فعلٌ مقدَّر، والتقدير فيه «أدعو زيداً أو أنادي زيداً» وذهب آخرون إلى أنّه منصوب بـ «يا» لأنّها نابت عن: «أدعو أو أنادي». والذي يدلُّ على ذلك أنّه تجوز فيه الإمالة نحو: «يا زيد» والإمالة لا تجوز في الحروف، إلاّ أنَّه لما قام مقام الفعل جازت الإمالة فيه.

---

(١) سورة سبأ، الآية: ١٠.

فإن قيل: أليس المضاف والنكرة مخاطبين، فهلاّ بنيا لوقوعهما موقع أسماء الخطاب كما بني المفرد؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أنّ المفرد وقع بنفسه موقع أسماء الخطاب، وأما المضاف فيتعرَّف بالمضاف إليه، فلم يقع موقع أسماء الخطاب كالمفرد؛ وأمّا النكرة فبعيدة الشبه من أسماء الخطاب ولم يجز بناؤها.

والوجه الثاني: أنّا لو سلّمنا أنَّ المضاف والنكرة وقعا موقع أسماء الخطاب، إلاّ أنّه لم يلزم بناؤهما، لأنَّه عرض فيهما ما منع من البناء. أما المضاف فوجود المضاف إليه، لأنّه حل محلّ التنوين، ووجود التنوين يمنع البناء، فكذلك ما يقوم مقامه. وأمّا النكرة فنصبت ليفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدها، وكانت النكرة التي يقصد قصدها أولى بالتغيير لأنّها هي المخرجة عن بابها، فكانت أولى بالتغيير.

فإن قيل: فهل يجوز حذف حرف النداء؟ قيل: يجوز حذف حرف النداء إلاّ مع النكرة والمبهم، لأن الأصل فيهما النداء بـ «أيّ» نحو: «يا أيُّها الرجل، ويا أيُّهذا الرجل» فلمّا اطّرحوا «أيّا» والألف واللام، لم يطّرحوا حرف النداء، لئلا يؤدّي ذلك إلى الإجحاف بالاسم.

فإن قيل: فهل يجوز في وصف «أيّ» ههنا ما جاز في وصف زيد نحو: «يا زيدُ الظريفُ والظريفَ»؟ قيل: اختلف النحويُّون في ذلك، فذهب جماهير النحويين إلى أنَّه لا يجوز فيه إلا الرفع، لأن الرجل ههنا هو المنادى في الحقيقة، إلاّ أنّهم أدخلوا «أيّا» ههنا توصُّلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام، فلما كان هو المنادى في الحقيقة لم يجز فيه إلاّ الرفع مع كونه صفة، إيذاناً بأنه المقصود في النداء. وذهب أبو عثمان المازنيّ إلى أنّه يجوز فيه النصب نحو: «يا أيُّها الرجلَ» كما يجوز «يا زيدُ الظريفَ» وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال.

فإن قيل: فلِمَ لم يجمعوا بين: «يا» و «الألف واللام»؟ قيل: لأنَّ «يا» تفيد التعريف، والألف واللام تفيد التعريف، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف، إذ لا يجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة.

فإن قيل: قولهم «يا زيدُ» هل تعرّف بالنداء، أو بالعَلَميّة؟ قيل: في ذلك وجهان:

أحدهما: أنّا نقول إن تعريف العَلَميَّة زال منه وحدث فيه تعريف النداء والقصد، فلم يجتمع فيه تعريفان.

والثاني: المسلَّم أنَّ تعريف العلمية والنداء اجتمعا فيه ولكن جاز ذلك لأنّا منعنا عن الجمع بين التعريفين إذا كانا بعلامة لفظية كـ «يا» مع «الألف واللام» والعلميَّة ليست بعلامة لفظية، فبان الفرق بينهما.

فإن قيل: أليس قد قال الشاعر:

فـديتـك يـا التـي تيَّمْـتِ قلبـي

وقال الآخر:

فيـا الغـلامـان اللـذان فـرّا

فكيف جاز الجمع بين «يا» و «الألف واللام»؟ قيل: إنّما قوله: [الوافر]

فَـدَيْتـكِ يـا التـي تيَّمـتِ قلبـي وأنـت بخيلـةٌ بـالـودِّ عنّـي[(١)]

فإنما جمع بين «يا» و «الألف واللام» لأن الألف واللام في الاسم الموصول ليستا للتعريف، لأنّه إنّما يتعرَّف بصلته لا بالألف واللام، فلمَّا كانا فيه زائدين لغير التعريف، جاز أن يجمع بين «يا» وبينهما. وأمَّا قول الآخر: [الرجز]

فيـا الغـلامـانِ اللـذان فـرَّا إيّـاكمـا أن تُكْسبـانـي شَـرَّا[(٢)]

فالتقدير فيه: فيا أيُّها الغلامان، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه

(١) ويروى: «مِنَ أجلكِ يا التي تيَّمت قلبي... إلخ» والبيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٧٩؛ والإنصاف ١/ ٣٣٦؛ والجنى الداني ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٣ (قال البغدادي: وهذا من الأبيات الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا ضميمة)؛ والدرر ٣/ ٣١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٩؛ وشرح المفصل ٢/ ٨؛ والكتاب ٢/ ١٩٧؛ واللامات ص ٥٣؛ ولسان العرب (لتا)؛ والمقتضب ٤/ ٢٤١. وقال السيرافي: كان أبو العباس لا يجيز «يا التي» ويطعن على البيت، وسيبويه غير متّهم فيما رواه. ومنهم من تأوّل البيت على الحذف، والتقدير عنده: يا أيتها التي، فأقام النعت مقام المنعوت.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٣٦؛ والدرر ٣/ ٣٠؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٥١٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٩؛ وشرح المفصل ٢/ ٩؛ واللامات ص ٥٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٥؛ والمقتضب ٤/ ٢٤٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٤.

لضرورة الشعر، وما جاء لضرورة الشعر لا يورد نقضاً.

فإن قيل: قد قالوا «يا الله» فجمعوا بين «يا» و «الألف واللام»؟ قيل: إنَّما جاز أن يجمعوا بينهما لوجهين:

أحدهما: أنّ الألف واللام عوض عن حرف سقط من نفس الاسم، فإنّ أصله: «إلَه» فأسقطوا الهمزة من أوَّله، وجعلوا الألف واللام عوضاً منها؛ والذي يدلُّ على ذلك أنّهم جوَّزوا قطع الهمزة ليدلّوا على أنّها قد صارت عوضاً عن همزة القطع، فلمَّا كانت عوضاً عن همزة القطع، وهي حرف من نفس الاسم، لم يمتنعوا من أن يجمعوا بينهما.

والوجه الثاني: أنّه إنّما جاز في هذا الاسم خاصة، لأنّه كثر في استعمالهم، فخفَّ على ألسنتهم، فجوَّزوا فيه ما لا يجوز في غيره.

فإن قيل: فلِمَ ألحقت الميم المشدَّدة في آخر هذا الاسم، نحو «اللهمَّ»؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريون إلى أنّها عوض من «يا» التي للتنبيه، والهاء مضمومة لأنَّه نداء، ولهذا لا يجوز أن يجمعوا بينهما، فلا يقولون: «يا اللهمّ» لئلا يجمعوا بين العوض والمعوّض. وذهب الكوفيّون إلى أنّها ليست عوضاً من «يا» وإنّما الأصل فيه «يا الله أمّنا بخير» إلاّ أنّه لما كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم، حذفوا بعض الكلام تخفيفاً، كما قالوا «أيش» والأصل فيه «أي شيء»، وقالوا «وَيْلُمِّه» والأصل فيه «ويل أمّه» وهذا كثير في كلامهم، فكذلك ههنا. قالوا: والذي يدلّ على أنَّها ليست عوضاً عنها، أنَّهم يجمعون بينهما. قال الشاعر: [الرجز]

إنّـي إذا مـا حَـدَثٌ أَلَمَّـا ... أقـول يـا اللَّهُـمَّ يـا اللهمَّـا(١)

وقال الآخر: [الرجز]

---

(١) الرجز لأبي خراش في الدرر ٣/٤١؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/١٣٤٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٢١٦؛ ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب ٢/٢٩٥؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٣٤١؛ وأوضح المسالك ٤/٣١؛ وجواهر الأدب ص ٩٦؛ ورصف المباني ص ٣٠٦؛ وسر صناعة الإعراب ١/٤١٩؛ وشرح الأشموني ٢/٤٤٩؛ ولسان العرب (أله).

وما عليكِ أن تقولي كلّما صليتِ أو سبَّحتِ يا اللَّهمَّا
ارْدُدْ علينا شيخَنا مسلَّما[1]

فجمع بين «الميم» و «يا»، ولو كانت عوضاً عنها لم يجمع بينهما، لأن العوض والمعوّض لا يجتمعان. والصحيح ما ذهب إليه البصريّون، وأمّا قول الكوفيين إن أصله «يا الله أمّنا بخير» فهو فاسد، لأنّه لو كان الأمر على ما ذكروا وذهبوا إليه، لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا في ما يؤدي إلى هذا المعنى؛ ولا شكَّ أنّه يجوز أن يقال: «اللهمَّ العنه، اللهمَّ أخزه» وما أشبه ذلك، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كانَ هَذا هُوَ الحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أو ائتِنَا بِعَذْابٍ أَلِيمٍ﴾[2] ولو كان الأمر على ما ذهبوا إليه لكان التقدير فيه «أمّنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء، أو ائتنا بعذاب أليم»؛ ولا شك أنَّ هذا التقدير ظاهر الفساد، إذ لا يكون أمُّهم بالخير أن يمطر عليهم حجارة من السماء، أو يُؤْتَوا بعذاب أليم. وقولهم إنَّه يجوز أن يجمع بين «الميم» و «يا» بدليل ما أنشدوه، فلا حجّة فيه، لأنَّه إنَّما جُمِع بينهما لضرورة الشعر، ولم يقع الكلام في حال الضرورة؛ وإنَّما سهل الجمع بينهما للضرورة، أنّ العوض في آخر الكلمة، والجمع بين العوض والمعوّض جائز في ضرورة الشعر. قال الشاعر: [الطويل]

هما نَفَثَا في فِيَّ من فَمَويهما[3]

فجمع بين «الميم» و «الواو» وهي عوض منها، فكذلك ههنا. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

---

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٤١؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٩٦؛ والدرر ٦/ ٢٥٢؛ ورصف المباني ص ٣٠٦؛ واللامات ص ٩٠؛ ولسان العرب (أله)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧. ويروى: «وما عليك أن تقول» و «يا اللهمَّ ما» وفيه شاهد آخر وهو زيادة «ما» بعد «يا اللهمَّ» وهذا قليل.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٣٢.

(٣) هذا صدر بيت. وتتمته: «على النَّابحِ العاوي أشدَّ رِجام». وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢١٥؛ وتذكرة النحاة ص ١٤٣؛ وجواهر الأدب ص ٩٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٦٠؛ والدرر ١/ ١٥٦؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٤١٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٨؛ والكتاب ٣/ ٣٦٥؛ ولسان العرب (فمم، فوه)؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٥؛ والمحتسب ٢/ ٢٣٨. وقد غُلِّط الفرزدق في هذا، وجُعل من قوله إذ أسنَّ واختلط.

الباب الخامس والثلاثون

باب الترخيم

إن قال قائل: ما الترخيم؟ قيل: حذف آخر الاسم في النداء. فإن قيل: فلِمَ خصَّ الترخيم بالنداء؟ قيل: لكثرة دوره في الكلام، فحذف طلباً للتخفيف، وهو باب تغيير. ألا ترى أنَّه عرض فيه حذف الإعراب والتنوين، وهما من باب تغيير، والتغيير يؤنس بالتغيير.

فإن قيل: فهل يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب البصريُّون إلى أنَّه لا يجوز ترخيمه، وذلك لأنَّ الترخيم إنَّما دخل في الكلام لأجل التخفيف، وما كان على ثلاثة أحرف، فهو على غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف، لأن الحذف منه يؤدّي إلى الإجحاف به. وذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز ترخيمه إذا كان أوسطه متحركاً، وذلك نحو قولك في عُنُق: «يا عُنُ» وفي كتف: «يا كَتِ» وما أشبه ذلك، لأنَّ في الأسماء ما يماثله ويضاهيه، نحو «يد، وغد، ودم» والأصل فيه «يدي، وغدو، ودمو» بدليل قولهم: «دموان» وقيل: «دميان» أيضاً، فنقصوها للتخفيف، فبقيت «يد، وغد، ودم» فكذلك ههنا؛ وهذا فاسد من وجهين:

أحدهما: أنّ الحذف في هذه الأسماء قليل في الاستعمال، بعيد عن القياس. أمّا قلَّته في الاستعمال فظاهر، لأنَّها كلمات يسيرة معدودة؛ وأمَّا بُعْدُه عن القياس، فلأن القياس يقتضي أنّ حرف العلة إذا تحرَّك وانفتح ما قبله يقلب أَلِفاً ولا يحذف، فلمّا حذف ههنا من «دمو» دلَّ على أنه على خلاف القياس.

والوجه الثاني: أنَّهم إنما حذفوا «الياء والواو» من «يد، وغد، ودم» لاستثقال الحركات عليها، لأنّ الأصل فيها «يَدَيٌ، وغَدَوٌ، ودَمَوٌ»؛ وأمَّا في باب الترخيم فإنّما وقع الحذف فيه على خلاف القياس، لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه، ولم يوجد ههنا لأنّه في غاية الخفَّة، فلا حاجة بنا إلى تخفيفه بالحذف.

فإن قيل: فلِمَ جاز ترخيم ما فيه علامة التأنيث، نحو قولك في سنة: «يا سن» وما أشبه ذلك؟ قيل: لأنّ هاء التأنيث بمنزلة اسم ضمَّ إلى اسم، وليست من بناء الاسم، فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركَّب. تقول

في ترخيم حضرموت: «يا حَضْرَ» وفي بعلبكّ: «يا بَعْلَ» وما أشبه ذلك.

فإن قيل: فهل يجوز ترخيم المضاف إليه؟ قيل: اختلف النحويُّون في ذلك، فذهب البصريُّون إلى أنَّه لا يجوز ترخيمه، لأنَّ الترخيم إنَّما يكون في ما يؤثر النداء فيه بـ«يا» والمضاف إليه لم يؤثر فيه النداء بـ«يا»، فكذلك لا يجوز ترخيمه. وذهب الكوفيُّون إلى أنه يجوز ترخيمه، واحتجوا بقول زهير بن أبي سلمى وهو: [الطويل]

خذوا حظّكم يا آلَ عِكْرِمَ واحفظوا أواصِرنَا والرَّحْمُ بالغيب تُذكَرُ[(١)]

أراد يا آل عكرمة، فحذف التاء للترخيم، وهو عكرمة بن خَصفَةَ بن قيس بن عيلان. واحتجوا أيضاً بقول الشاعر: [الطويل]

أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكلّ ابن حُرَّةٍ سيدعوهُ داعي مَيْتَةٍ فيُجيبُ[(٢)]

أراد: أبا عروة إلاّ أنَّه حذف التاء للترخيم، واحتجوا أيضاً بقول الآخر: [الرجز]

أمَا ترينَ اليومَ أُمَّ حَمْزِ قارَبْتُ بين عَنَقي وجَمْزي[(٣)]

أراد أم حمزة، فحذف التاء للترخيم، فيدلّ على جوازه؛ وما أنشدوه لا حجَّة فيه، لأنه رخَّمه للضرورة، وترخيم المضاف إليه يجوز في ضرورة الشعر، كما يجوز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر، قال الشاعر: [الوافر]

ألا أضحَت حبائلكم[(٤)] رِماما وأضحتْ منكَ شاسِعةً أُمامَا[(٥)]

---

(١) البيت لزهير في ديوانه ص ٢١٤؛ والإنصاف ١/٣٤٧؛ وخزانة الأدب ٢/٣٢٩؛ والدرر ٣/٥١؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٦٢؛ وشرح المفصل ٢/٢٠؛ والكتاب ٢/٢٧١؛ ولسان العرب (فرد، عذر)؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٩٠.

(٢) البيت بلا نسبة في الإنصاف ص ٣٤٨؛ وأوضح المسالك ٤/٥٦؛ وخزانة الأدب ٢/٣٣٦؛ وشرح التصريح ٢/١٨٤؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣١٣؛ وشرح المفصل ٢/٢٠؛ والمقاصد النحوية ٤/٢٨٧.

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٤٥٨؛ وشرح المفصل ٩/٦؛ والكتاب ٢/٢٤٧؛ والمقتضب ٤/٢٥١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/٣٤٩. ويروى: «أما تريني...». والعَنَق والجمز: ضربان من السير، والجمز أشدّهما، وهو كالوثب.

(٤) كذا في الأصل. وصوابه «حبالكُمُ».

(٥) البيت لجرير في ديوانه ص ٢٢١؛ وخزانة الأدب ٢/٣٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٩٤؛ وشرح =

يريد: أمامة.

وقال الآخر: [البسيط]

إنَّ ابــن حــارث إن أَشْتَــقْ لــرؤيتــه أو أَمْتَدِحْهُ فإنَّ الناسَ قد عَلِموا[1]

يريد: ابن حارثة، وهذا كثير في كلامهم.

فإن قيل: فهل يجوز ترخيم الاسم المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن بحذف آخره مع حذف الساكن، نحو أن تقول في «سِبَطْر: يا سِبَ» أوْ لا؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك، فذهب البصريّون إلى أنَّه لا يجوز ذلك، لأنَّه كما بقيت حركة الاسم المرخَّم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم، فكذلك السكون، لأنّه موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المتحرّك؛ فكما بقيت الحركة في المتحرّك، فكذلك السكون في الساكن. وذهب الكوفيُّون إلى أنّ ترخيمه بحذف الأخير منه، وحذف الحرف الساكن الذي قبله، وذلك لأن الحرف إذا سقط من هذا النحو بقي آخره ساكناً، فلو قلنا: إنّه لا يحذف، لأدَّى ذلك إلى أن يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء، وذلك لا يجوز. وهذا ليس بصحيح، لأنَّه لو كان هذا معتبراً لكان ينبغي أن يحذف الحرف المكسور، لئلاّ يؤدي ذلك إلى أن يشابه المضاف إلى المتكلم، ولا قائل به، فدلَّ على فساد ما ذهبوا إليه.

فإن قيل: فلِمَ جاز أن يُبْنى المرَّخم على الضمّ في أحد القولين، كما جاز أن يبقى على حركته وسكونه؟ قيل: لأنَّهم لو قدَّروا بقيَّة الاسم المرّخم بمنزلة اسم، لم يحذف منه شيء، فبنوه على الضمّ، نحو: «يا حارُ ويا مالُ» كما لو لم يحذفْ منه شيء. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

= التصريح ٢/ ١٩٠؛ والكتاب ٢/ ٢٧٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٨٢؛ ونوادر أبي زيد ص ٣١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٥٣؛ وأوضح المسالك ٤/ ٧٠.

(١) البيت لابن حبناء (أوس بن حبناء، أو المغيرة بن حبناء) في الدرر ٣/ ٤٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٠؛ والكتاب ٢/ ٢٧٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٨٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٥٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٧٧.

الباب السادس والثلاثون

باب النَّدْبَة

إن قال قائل: ما النَّدْبَة؟ قيل: تَفَجُّعٌ يلحق النادبَ عند فقد المندوب، وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهنّ عن تحمُّل المصائب.

فإن قيل: فما علامة الندبة؟ قيل: «وا» أو «يا» في أوّله، و «ألف وهاء» في آخره؛ وإنّما زيدت «وا» أو «يا» في أوَّله، و «وألف وهاء» في آخره ليمدَّ بها الصوت، ليكون المندوب بين صوتين مديدين، وزيدت الهاء بعد الألف لأن الألف خفيَّة، والوقف عليها يزيدها خفاء، فزيدت الهاء عليها في الوقف، لتظهر الألف بزيادتها بعدها في الوقف.

فإن قيل: فلِم وجب ألاّ يُنْدَبَ إلا بأَعْرَفِ أسمائه وأشهرها؟ قيل: ليكون ذللك عذراً للنادب عند السامعين، لأنهم إذا عذروه شاركوه في التفجُّع والرزيّة، فإذا شاركوه في التفجع، هانت عليه المصيبة.

فإن قيل: فلِمَ لحقت ألفُ الندبةِ آخرَ المضاف إليه، نحو: «يا عبد المِلِكَاه» ولم تلحق آخر الصفة، نحو: «يا زيد الظريفاه»؟ قيل: لأنّ ألف الندبة إنَّما تلحق ما يلحقه تنبيه النداء، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، والدليل على ذلك أنّه لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف إليه، ولا بدَّ مع ذكر المضاف من ذكر المضاف إليه. ألا ترى أنّك لو قلت في: «غلام زيد وثوب خزٍ: غلام وثوب» لم يتمّ إلا بذكر المضاف إليه؟ فلما كان المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، جاز أن تلحق ألف الندبة آخر المضاف إليه، وأمَّا الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء واحد، فلهذا لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف، بل أنت مخيَّر في ذكر الصفة، إن شئت ذكرتها، وإن شئت لم تذكرها. ألا ترى أنّك إذا قلت: «هذا زيد الظريف» كنت مخيَّراً في ذكر الصفة، إن شئت ذكرتها، وإن شئت لم تذكرها؟ وإذا كنت مخيَّراً في ذكر الصفة دلَّ على أنَّهما ليسا بمنزلة شيء واحد، وإذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب ألا تلحق ألف الندبة الصفة بخلاف المضاف إليه. وقد ذهب بعض الكوفيين ويونس بن حبيب البصري إلى جواز إلحاقها بالصفة حملاً على المضاف إليه؛ وقد بيَّنّا الفرق بينهما. ويحكون عن بعض العرب أنّه قال: «واعديما واجُمْجُمَتَيَ الشّامِيَّتَيْناه» وهو شاذ لا يقاس عليه.

فإن قيل: فلِمَ جاز ندبة المضاف إلى المخاطب نحو: «واغلامكاه» ولم يجز نداؤه؟ قيل: لأنَّ المندوب لا يُنادَى ليجيب، بل يُنادَى ليُشْهِرَ النادِبُ مصيبتَه، وأنَّه قد وقع في أمر عظيم، وخطب جسيم، ويظهر تفجُّعَه كيف لا يكون في حالة مَنْ إذا دُعي أجاب؛ وأمّا المنادَى فهو مخاطَب، فلو جاز نداؤه لكان يؤدي إلى أن يجمع فيه بين علامتي خطاب، وذلك لا يجوز. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب السابع والثلاثون

باب «لا»

إن قال قائل: لِمَ بُنِيت النكرة مع «لا» على الفتح، نحو «لا رجلَ في الدار»؟ قيل: إنّما بنيت مع «لا» لأنّ التقدير في قولك: «لا رجلَ في الدار: لا من رجل في الدار» لأنّه جوابُ قائلٍ قال: «هل من رجل في الدار» فلما حذفت من اللفظ، ورُكِّبت مع «لا» تضمَّنت معنى الحرف، فوجب أن تبنى؛ وإنّما بنيت على حركة لأنّ لها حالة تَمَكُّن قبل البناء؛ وإنّما كانت الحركة فتحة، لأنها أخفّ الحركات. وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحركة حركة إعراب لا حركة بناء، لأنّ «لا» تعمل النصب إجماعاً، لأنّها نقيضة «إنّ» لأنّ «لا» للنفي، و «إنّ» للإثبات[1]؛ وهم يحملون الشيء على ضدّه كما يحملونه على نظيره. ألا ترى أنَّ «لا» لمّا كانت فرعاً على «إن» في العمل و «إن» تنصب مع التنوين، نصبت «لا» بغير تنوين، لينحطّ الفرع عن درجة الأصل. إذ الفروع تنحطّ عن درجات الأصول أبداً؛ وهذا عندي فاسد، لأنّه لو كان معرباً لوجب ألا يحذف منه التنوين، لأنّ التنوين ليس من عمل «إنّ» وإنّما هو شيء يستحقه الاسم في أصله. وإذا لم يكن من عمل «إنّ» فلا معنى لحذفه مع «لا» لينحطّ الفرع عن درجة الأصل، لأنّ الفرع إنّما ينحطّ عن درجة الأصل في ما كان من عمل الأصل، وإذا لم يكن التنوين من عمل الأصل، وجب أن يكون ثابتاً مع الفرع؛ ثم انحطاطها عن درجة «إن» قد ظهر في أربعة مواضع:

الأول: أنّ «إنَّ» تعمل في المعرفة والنكرة و «لا» لا تعمل إلاّ في النكرة خاصة.

---

(١) هناك من يرى أنهما يشتركان في التأكيد: فإنَّ لتأكيد الإثبات، ولا لتأكيد النفي. (أوضح المسالك: ٢/٣، حاشية).

والثاني: أن «إنَّ» لا تُرَكَّب مع اسمها لقوَّتها، و «لا» تركَّب مع اسمها لضعفها.

والثالث: أنَّ «إنَّ» تعمل في اسمها مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر، و «لا» لا تعمل مع الفصل.

والرابع: أنّ «إنَّ» تعمل في الاسم والخبر عند البصريين، و «لا» تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من المحقّقين، فانحطَّت «لا» التي هي الفرع، عن درجة «إنّ» التي هي الأصل.

فإن قيل: فلِمَ إذا عطف على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع على الموضع، والعطف على لفظ المبنيِّ لا يجوز؟ قيل: لأنّه لما اطّرد البناء على الفتحة في كل نكرة ركبت مع «لا» لأنَّها أشبهت النصب للمفعول لاطراده فيه، فأشبهت حركة المعرب، فجاز أن يعطف عليها بالنصب.

فإن قيل: فلِم جاز أن تُبْنَى صفة النكرة معها على الفتح، كما جاز أن تُنصب حملاً على اللفظ، وتُرفع حملاً على الموضع؟ قيل: لأن بناء الاسم مع الاسم أكثر من بناء الاسم مع الحرف؛ فلمّا جاز أن يبنى الاسم مع الحرف، جاز أيضاً أن يبنى مع الصفة، لأنّ الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل أنّه لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك: «أيُّها الرجلُ». ثم هما في المعنى كشيء واحد، فجاز أن يُبنى كلّ واحد منهما مع صاحبه؛ ولا يجوز ههنا أن تُركَّب «لا» مع النكرة إذا رُكّبت مع صفتها، لأنّه يؤدّي إلى أن تُجعل ثلاثُ كلمات بمنزلة كلمة واحدة، وهذا لا نظير له في كلامهم.

فإن قيل: فلِمَ جاز الرفع إذا كرّرت، نحو: «لا رجلٌ في الدار ولا امرأةٌ»؟. قيل: لأنّك إذا كرّرت، كان جواباً لمن قال: «أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ» فتقول: «لا رجل في الدار ولا امرأةٌ» ليكون الجواب على حسب السؤال.

فإن قيل: لِمَ بُنيت «لا» مع النكرة دون المعرفة؟ قيل: لأن النكرة تقع بعد «مِنْ» في الاستفهام؛ ألا ترى أنك تقول: «هل مِن رجلٍ في الدار»؟ فإذا وقعت بعد «مِن» في السؤال، جاز تقدير «مِنْ» في الجواب، وإذا حذفت «مِنْ» في السؤال[1]،

(١) كذا في الأصل. ولعله سبق قلم من الناسخ. والصواب: «في الجواب».

تضمّنت النكرة معنى الحرف، فوجب أن تبنى. وأمّا المعرفة فلا تقع بعد «مِنْ» في الاستفهام؛ ألا ترى أنّك لا تقول: «هل من زيد في الدار» فإذا لم تقع بعد «مِن» في السؤال، لم يجز تقدير «مِن» في الجواب، وإذا لم يجز تقدير «مِنْ» في الجواب، لم يتضمّن المعرفة معنى الحرف، فوجب أن يبقى على أصله في الإعراب؛ فأمّا قول الشاعر: [الرجز]

لا هَيْثَـمَ الليلـةَ فـي المَطِـيِّ[1]

فإنّما جاز لأن التقدير فيه: «لا مِثلَ هيثم» فصار في حكم النكرة فجاز أن يبنى مع «لا»، وعلى هذا قولهم: «قضيةٌ ولا أبا حسن لها» أي ولا مثلَ أبي حسن؛ ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرير، نحو: «لا زيدٌ عندي ولا عمرو».

فإن قيل: فلم وجب التكرير في المعرفة؟ قيل: لأنّه جاء مبنيّاً على السؤال، كأنه قال: «أَزَيْدٌ عندك أم عمرو»؟ فقال: «لا زيدٌ عندي ولا عمرو»؛ والدليل على أنّ السؤال في تقدير التكرير أنّ المفرد لا يفتقر إلى ذكره في الجواب؛ ألا ترى أنّه إذا قيل: «أزيد عندك»؟ كان الجواب أن تقول: «لا» من غير أن تذكره، كأنك قلت: «لا أصلَ لذلك». فأمّا قولهم: «لا بدّ لك أن تفعل كذا» فإنّما لم تكرر لأنه صار بمنزلة «لا ينبغي لك» فأجروها مجراها، حيث كانت في معناها، كما أجروا «يَذَرُ» في مجرى «يَدَعُ» لاتفاقهما في المعنى.

فإن قيل: لِمَ لا تبنى مع المضاف؟ قيل: لم يجز أن تبنى مع المضاف، لأنّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلو بنيا مع «لا» لكان يؤدي إلى أن تُجعل ثلاث كلمات بمنزلة واحدة، وهذا لا نظير له في كلامهم؛ والمشبه بالمضاف في امتناعه من التركيب، حُكْمُه حكمُ المضاف إليه. فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

---

(١) الرجز لبعض بني دبير في الدرر ٢/ ٢١٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٨٢؛ وتخليص الشواهد ص ١٧٩؛ وخزانة الأدب ٤/ ٥٧؛ ورصف المباني ص ٢٦٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٠٥؛ وشرح المفصل ٢/ ١٠٢؛ والكتاب ٢/ ٢٩٦؛ والمقتضب ٤/ ٣٦٢.

الباب الثامن والثلاثون

باب حروف الجر[١]

إن قال قائل: لِمَ عملت هذه الحروفُ الجرَّ؟ قيل: إنَّما عملت لأنَّها اختصت بالأسماء، والحروفُ متى كانت مختصة، وجب أن تكون عاملة؛ وإنَّما وجب أن تعمل الجرّ لأن إعراب الأسماء رَفْعٌ ونَصْبٌ وجرٌّ، فلما سبق الابتداء إلى الرفع في المبتدأ، والفعل إلى الرفع أيضاً في الفاعل، وإلى النصب في المفعول، لم يبق إلاّ الجرّ، فلهذا وجب أن تعمل الجر؛ وأَجْوَدُ من هذا أن تقول: إنّما عملت الجر لأنَّها تقع وسطاً بين الاسم والفعل، والجرّ وقَعَ وسطاً بين الرفع والنصب، فأُعْطِيَ الأوسطُ الأوسطَ[٢]. ثم إن هذه الحروف على ضربين: أحدهما يلزم الجرُّ فيه. والآخر لا يلزم الجرُّ فيه.

فأمّا ما يلزم الجرّ فيه فـ «من، وإلى، وفي، واللام، والباء، وربّ». وأمّا ما لا يلزم الجرّ فيه فـ «الواو، والتاء في القسم، وحتى» ولها مواضع نذكرها فيها[٣] إن شاء الله تعالى.

(وأما ما لا يلزم الجرّ فيه فـ)[٤] «عن، وعلى، والكاف، وحاشا، وخلا؛ ومذ، ومنذ». فأمّا «عن» فتكون اسماً كما تكون حرفاً؛ فإذا كانت اسماً دخل عليها حرف الجرّ، فكانت بمعنى الناحية، وما بعدها مجرور بالإضافة. قال الشاعر: [الطويل]

فقلت اجعلي ضَوْءَ الفراقد كلِّها يميناً وضوءَ النجم من عن شمالكِ[٥]

---

(١) تسمية هذه الحروف بحروف الجر هي تسمية البصريين؛ ووجهها أنها تجرُّ الأسماء التي تدخل عليها، وذلك كما سموا حروفاً أخرى بالنواصب أو الجوازم. والكوفيون يسمونها «حروف الإضافة» لأنها تضيف الفعل إلى الاسم، أي تربط بينهما. ويسمونها أحياناً أخرى «حروف الصفات» لأنها تحدث في الاسم صفة من ظرفية أو غيرها.

(٢) ويمكن أن يقال أيضاً بأن هذه الحروف عملت الجر في الأسماء على ما هو الأصل، لأنها مختصة بالدخول على الأسماء، ومن حق الحرف المختصّ أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص بهذا النوع؛ والجرّ هو الخاص بالأسماء، لذلك لا يُسأل عن علّة عملها الجر، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته.

(٣) انظر الباب التاسع والثلاثين (حتى) والباب الحادي والأربعين (القسم).

(٤) العبارة التي وضعناها بين قوسين تبدو لنا مكررة.

(٥) البيت بلا نسبة أيضاً في شرح المفصل ٨/ ٤٠.

وقال الآخر: [الكامل]

فلقد أراني للرماح دريَّة من عن يميني تارة وشمالي[١]

وقال الآخر: [الرجز]

جرَّت عليها كلُّ ريحٍ سَيْهُوجْ من عن يمين الخطّ أو سَمَاهيجْ[٢]

وقال الآخر: [البسيط]

من عن يمين الحُبَيَّا نَظْرةٌ قَبَلُ[٣]

وإذا كانت حرفاً كان ما بعدها مجروراً بها، كقولك: «رميت عن القوس» وما أشبه ذلك. وأمّا «على» فتكون اسماً وفعلاً وحرفاً، فإذا كانت اسماً دخل عليها حرف الجرّ، فكانت بمعنى «فوق» وما بعدها مجروراً بالإضافة، كقول الشاعر: [الطويل]

غدت مِنْ عليه بعدما تمّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بزِيزَاءَ مَجْهَلِ[٤]

---

(١) يروى: «وأمامي» في موضع «وشمالي». والبيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧١؛ وخزانة الأدب ١٠/١٥٨؛ والدرر ٢/٢٦٩؛ وشرح التصريح ٢/١٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٦؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٣٨؛ والمقاصد النحوية ٣/١٥٠.

(٢) الرجز لرجل من بني سعد في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٣؛ ولسان العرب (سمهج)؛ وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ٢/٧٩؛ والدرر ١/١٣٠؛ وسمط اللآلي ص ٧٧١؛ ومعجم البلدان ٣/٢٤٦.
والريح السيهوج: الشديدة. وسماهيج: اسم جزيرة في وسط البحر بين عمان والبحرين.

(٣) عجز بيت من البسيط. وصدره: «فقلتُ للركبِ لما أن علا بِهِمُ». والشعر للقطامي في ديوانه ص ٢٨؛ وأدب الكاتب ص ٥٠٤؛ وشرح المفصل ٨/٤١؛ ولسان العرب (عنن، حبا)؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٩٧.

(٤) للبيت رواية أخرى، وهي:

غدت من عليه بعدما تمَّ خِمْسُها تَصِلُّ وعن قَيْضٍ ببيداء مَجْهَلِ

وهو لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب ص ٥٠٤؛ والأزهية ص ١٩٤؛ وخزانة الأدب ١٠/١٤٧؛ وشرح التصريح ٢/١٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٠؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٢٥؛ ولسان العرب (صلل، علا)؛ والمقاصد النحوية ٣/٣٠١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٣ ـ وضمير «غدت» يعود إلى قطاة يصفها. والظمء (بكسر الظاء وسكون الميم): مدة صبر القطاة عن الماء. وتصلّ: تصوّت أحشاؤها لجفافها. والقيض: قشور البيض. والزيزاء المجهل: المفازة التي لا يهتدي فيها أحد.

وقال الآخر: [الطويل]

أتت مِنْ عليه تنفض الطلَّ بعدما رأت حاجبَ الشمسِ استوى فترفَّعا[(١)]

وقال الآخر: [الرجز]

فهي تنوش الحوضَ نَوْشاً من عَلاَ نوشاً به تقطع أجوازَ الفلا[(٢)]

وإذا كانت فعلاً كانت مشتقَّة من مصدر، وتدلّ على زمان مخصوص، نحو: «علا الجبلُ يعلو علوًّا فهو عالٍ» كقولك: «سلا يسلو سلوًّا فهو سالٍ» وما أشبه ذلك. وإذا كانت حرفاً كان ما بعدها مجروراً بها، نحو: «على زيدٍ دَيْنٌ» وأشباهه. وأمّا الكاف فتكون اسماً كما تكون حرفاً؛ فإذا كانت اسماً قدّروها تقدير «مثل» وجاز أن يدخل عليها حرف الجرّ، وكان ما بعدها مجروراً بالإضافة، كقول الشاعر: [مشطور السريع]

وَصَالياتٍ ككما يُؤْثَفَيْنْ[(٣)]

فالكاف الأولى حرف جر، والثانية اسم لأنَّه لا يجوز أن يدخل حرف جرّ على حرف جرّ، كقول الشاعر: [الرجز]

يَضْحَكْنَ عن كالبَرَدِ المُنْهَمِّ[(٤)]

---

(١) البيت ليزيد بن الطثريَّة في ديوانه ص ٨٧؛ ولسان العرب (علا)؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٣؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٩٤؛ وشرح المفصل ٨/٣٨؛ والمقتضب ٢/٣٢٠.

(٢) الرجز لغيلان بن حريث في خزانة الأدب ٩/٤٣٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٧٧؛ ولسان العرب (نوش)؛ ولأبي النجم العجلي (الفضل بن قدامة ت ١٣٠ هـ) في لسان العرب (علا)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٣؛ والأشباه والنظائر ٨/١٢٤؛ وإصلاح المنطق ص ٤٣٢؛ وخزانة الأدب ١٠/١٦٥، والكتاب ٣/٤٥٣؛ ومجالس ثعلب ٢/٦٥٦.

(٣) البيت من مشطور السريع. وهو لخطام المجاشعي في الجنى الداني ص ٨٠؛ وخزانة الأدب ٢/٣١٣؛ والدرر ١/١١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٣٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦١١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٩؛ وشرح شواهد المغني ١/٥٠٤؛ والكتاب ١/٣٢؛ ولسان العرب (رنب، ثغا)، والمقاصد النحوية ٤/٥٩٢. والصاليات: الأثافي. ويؤثفين: ينصبن للقدر. والمعنى أن الأحجار لا تزال تحتفظ بسوادها كما كانت وهي أثافيُّ مستعملة.

(٤) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/٣٢٨؛ وخزانة الأدب ١٠/١٦٦؛ والدرر ٤/١٦٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٠٣؛ والمقاصد النحوية ٣/٢٩٤. وقبله: «بيضٌ ثلاثٌ كنعاجٍ جمٍّ».

وتكون الكاف أيضاً فاعلة، كقول الشاعر: [البسيط]

أَتَنْتَهُـونَ وَلَـنْ يَنهَـى ذَوي شطَـطٍ كالطَّعْن يَهلِك فيه الزيتُ والفُتُلُ[(١)]

فالكاف ههنا اسم لأنّها فاعلة، وهي في موضع رفع بإسناد الفعل إليها؛ فإذا كانت حرفاً كان ما بعدها مجروراً بها، نحو: «جاءني الذي كزيدٍ» وما أشبه ذلك. وأمّا «حاشا، وخلا» فقد ذكرناهما في باب الاستثناء فيما قبل. وأمّا «مذ، ومنذ» فلهما باب نذكرهما فيه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

ثم إنّ معاني هذه الحروف كلّها مختلفة، فأمّا «مِن» فتكون على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أن تكون لابتداء الغاية، كقولك: «سرت من الكوفة إلى البصرة».

والوجه الثاني: أن تكون للتَّبْعيض، كقولك: «أخذتُ من المال درهماً».

والوجه الثالث: أن تكون لتبيين الجنس، كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثانِ﴾[(٢)]. فـ «مِنْ» هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب، ولا يجوز أن تكون للتبعيض، لأنَّه ليس المأمور به اجتناب بعض الأوثان دون بعض، وإنّما المقصود اجتناب جنس الأوثان.

والوجه الرابع: أن تكون زائدة في النفي، كقوله تعالى: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾[(٣)] والتقدير: «ما لكم إلَهٌ غيره» و «مِنْ» زائدة، كقول الشاعر: [البسيط]

«ومـا بـالـرَّبْـع مـن أَحَـدِ»[(٤)]

---

(١) البيت للأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ص ١١٣؛ والأشباه والنظائر ٧/ ٢٧٩؛ والجنى الداني ص ٨٢؛ والحيوان ٣/ ٤٦٦؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٥٣؛ والدرر ٤/ ١٥٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٨٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٣٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٤٣؛ ولسان العرب (دنا)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩١. والشطط: الجور والظلم. والمعنى: لا يمنعكم عن جوركم مثل طعن نافذ إلى الجوف يغيب فيه الزيت مع فتيلة الجراحة.

(٢) سورة الحج، الآية: ٣٠.

(٣) سورة الأعراف، الآيات: ٥٨، ٦٤، ٧٢، ٨٤؛ وسورة هود، الآيات: ٥٠، ٦١، ٨٣؛ وسورة المؤمنون، الآيتان: ٢٣، ٣٢.

(٤) جزء من عجز بيت. والبيت كاملاً:

وقفـتُ فيهـا أُصَيْـلانـاً أسائلهـا عيَّتْ جـواباً وما بـالـربـع مـن أحـدِ =

أي: أحد. وذهب بعض النحويين إلى أنَّه يجوز أن تكون زائدة في الواجب، ويستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُم﴾[١] وبقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾[٢] فـ«من» زائدة. وما استدلّ به [بعض هؤلاء][٣] لا حجة له فيه، لأن «مِنْ» ليست زائدة. فأمّا قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنْكُم مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ فـ«مِنْ» فيه للتبعيض لا زائدة، لأنَّه من الذنوب ما لا يكفّر بإبداء الصدقات أو إخفائها وإيتائها للفقراء، وهي مظالم العباد؛ وأمّا قوله تعالى: ﴿يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ فـ«مِنْ» فيه أيضاً للتبعيض، لأنَّهم إنما أمروا أن يغضوا أبصارهم عمّا حُرّم عليهم، لا عمّا أُحِلَّ لهم، فدلّ على أنَّها للتبعيض، وليست زائدة. وأمّا «إلى» فتكون على وجهين:

أحدهما: أن تكون غاية، كقولك: «سرت من الكوفة إلى البصرة».

والثاني: أن تكون بمعنى «مع» كقوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إلى المَرَافِقِ، وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إلى الْكَعْبَيْنِ﴾[٤] أي: مع المرافق، ومع الكعبين. وأمّا «في» فمعناها الظرفية، كقولك: «زيدٌ في الدار»، وقد يُتَّسع فيها فيقال: «زيد ينظر في العلم». وأمّا «اللام» فمعناها التخصيص والملك، كقولك: «المال لزيدٍ» أي يختص به ويملكه. وأمّا «الباء» فمعناها الإلصاق، كقولك: «كتبت بالقلم» أي: أَلْصَقْتُ كتابتي بالقلم. وأمّا «ربَّ» فمعناها التقليل؛ وهي تخالف حرف الجر من أربعة أوجه:

الوجه الأول: أنَّها تقع في صدر الكلام، وحروف الجرّ لا تقع في صدر الكلام.

= وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤؛ والأغاني ١١/ ٢٧؛ والإنصاف ١/ ١٧٠؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٢٢؛ والدرر ٣/ ١٥٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩١؛ وشرح المفصل ٢/ ٨٠؛ والكتاب ٢/ ٣٢١.

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٢) سورة النور، الآية: ٣٠.

(٣) زيادة من عندنا للتوضيح. وقد تصرّفنا بعض الشيء بعبارة المؤلف قبل هذا، حذفاً وإضافة، لأنها جاءت مضطربة، فاقتضى التنويه.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٦.

والوجه الثاني: أنّها لا تعمل إلاّ في نكرة، وحروف الجرّ تعمل في المعرفة والنكرة.

والوجه الثالث: أنّه يلزم مجرورها الصفة، وحروف الجر لا يلزم مجرورها الصفة.

والوجه الرابع: أنَّها يلزم معها حذف الفعل الذي أوصلته إلى ما بعدها، وهذا لا يلزم الحرف. واختصاصها بهذه الأشياء لمعانٍ اختُصَّت بِها. فأمّا كونها في صدر الكلام، فإنَّها لمّا كانت تدلّ على التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، أشبهت حروف النفي، وحروف النفي لها صدر الكلام. وأما كونها لا تعمل إلا في النكرة، فلأنَّها لما كانت تدلّ على التقليل، والنكرة تدلّ على التكثير، ، وجب أن تختص بالنكرة التي تدلّ على التكثير ليصحّ فيها التقليل. وأمّا كونها تلزم الصفة مجرورها، فجعلوا ذلك عوضاً عن حذف الفعل الذي يتعلق به، وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر. وأما حذف الفعل معها فللعلم به، ألا ترى أنك إذا قلت: «ربَّ رجل يفهم» كان التقدير فيه: «ربَّ رجل يفهم أدركت أو لقيت» فحذف الفعل لدلالة الحال عليه، كما حذف في قوله تعالى: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ﴾. . . إلى قوله: ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ﴾[1] ولم يذكر مرسلاً لدلالة الحال عليه، فكذلك ههنا. وأمّا «عَنْ» فمعناها المجاوزة. وأمّا «على» فمعناها الاستعلاء. وأمّا «الكاف» فمعناها التشبيه، وقد تكون زائدة، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[2] وتقديره: «ليس مثلَه شيء».

قال الشاعر: [الرجز]

لـواحِـقُ الأَقـرابِ فيهـا كـالمَقَـقْ[3]

---

(١) سورة النمل، الآية: ١٢. ونصُّها: ﴿وأدخِلْ يدَك في جيبِكَ تخرجْ بيضاءَ من غير سوءٍ، في تِسْعِ آياتٍ إلى فرعونَ وقومِه، إنهم كانوا قوماً فاسقين﴾.

(٢) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٠٦؛ وجواهر الأدب ص ١٢٩؛ وخزانة الأدب ١/ ٨٩؛ وسر صناعة الإعراب ص ٢٩٢؛ وسمط اللآلي ص ٣٢٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٦؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٩٠. لواحق: جمع لاحقة، وهي الهزيلة الضامرة. الأقراب: جمع قرب (كعنق) وهو البطن. والمقق: الطول. والمعنى أن هذه الأتن خماص البطون قد أصابها الهزال، وأن فيها طولاً.

وتقديره: فيها المَقَق، وهو الطول.. فاعرِفْهُ تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب التاسع والثلاثون

باب «حتى»

إن قال قائل: على كم وجهٍ[١] تستعمل «حتى»؟ قيل: على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون حرف جرّ كـ «إلى»، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾[٢] وما بعدها مجرور بها في قول جماعة النحويين، إلاّ في قول شاذّ لا يُعرّج عليه، وهو ما قد حكي عن بعضهم أنَّه قال إنَّه مجرور بتقدير «إلى» بعد «حتى»، وهو قولٌ ظاهرُ الفساد.

والوجه الثاني: أن تكون عاطفة حملاً على الواو، نحو: «جاءني القومُ حتى زيدٌ، ورأيت القومَ حتى زيداً، ومررت بالقومِ حتى زيدٍ».

فإن قيل: فلِمَ حُملَتْ «حتّى» على الواو؟ قيل: لأنَّها أشبهتها، ووجه الشبه بينهما أن أصل «حتّى» أن تكون غاية، وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلاً في حكم ما قبلها؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: «جاءني القوم حتى زيدٌ» كان زيد داخلاً في المجيء، كما لو قلت: «جاءني القوم وزيدٌ»؟ فلمَّا أشبهت الواو في هذا المعنى، جاز أن تحمل عليها.

فإن قيل: فلِمَ إذا كانت عاطفة وجب أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها، ولا يجب ذلك في الواو؟ قيل: لأنَّها لمّا كانت الغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء، فلا يتصوّر أن يكون طرف الشيء من غيره، فلو قلت: «جاء الرجال حتى النساءُ» لجعلت النساء غايةً للرجال ومنقطعاً لهم، وذلك محال.

والوجه الثالث: أن تكون حرف ابتداء كـ «أمّا»، نحو: «ضرب القوم حتى زيد ضارب، وذهبوا حتى عمرو ذاهب» قال الشاعر: [الطويل]

فما زالت القتلى تَمُجُّ دماءَها بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أَشْكَلُ[٣]

---

(١) كذا. وكان من حقه أن يقول «وجهاً» بنصب مميز «كم» الاستفهامية، كما درج عليه في هذا الكتاب. والجرّ يجوز هنا بحسب قول الفراء والزجاج.

(٢) سورة القدر، الآية: ٥.

(٣) البيت لجرير بن عطية في ديوانه ص ١٤٣؛ والأزهية ص ٢١٦؛ والجنى الداني ص ٥٥٢؛ وخزانة =

وقال الآخر: [الطويل]

مَطَوْتُ بهم حتى تكلَّ ركابُهم وحتى الجيادُ ما يُقَدْنَ بأرسان[١]

فإن قيل: فهل يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب؟ قيل: لا يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب، لأنّ الجملة إنَّما يحكم لها بموضع من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد، نحو أن تقع وصفاً نحو: «مررت برجل يكتب» أو حالاً نحو: «جاءني زيد يضحك» أو خبر مبتدأ، نحو: «زيد يذهب» وإذا لم تقع ههنا موقع المفرد فينبغي ألا يحكم لها بموضع من الإعراب. فهذه الأوجه الثلاثة التي في «حتى»، وقد تجتمع كلها في مسألة واحدة، نحو قولهم: «أكلت السمكةَ حتّى رأسِها، وحتى رأسُها، وحتى رأسَها» بالجرّ، والرفع، والنصب، فالجرّ على أن تجعل «حتى» حرف جرّ، والنصب على أن تجعلها حرف عطف، فتعطفه على السمكة، والرفع على أن تجعلها حرف ابتداء، فيكون مرفوعاً بالابتداء، وخبره محذوف، وتقديره: «حتى رأسُها مأكول» وإنّما حذف الخبر لدلالة الحال عليه، وعلى هذه الأوجه الثلاثة ينشد: [الكامل]

ألقى الصحيفة كي يخفف رَحْلَه والزّادَ حتى نَعْلَه ألقاها[٢]

بالرفع والنصب والجرّ؛ فالجرّ بحتّى، والنصب على العطف، والرفع على الابتداء، وألقاها الخبر. فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

= الأدب ٩/ ٤٧٧؛ والدرر ٤/ ٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٧؛ وشرح المفصل ٨/ ١٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٦. وقد نسبه الجاحظ خطأً إلى الأخطل في الحيوان ٥/ ٣٣٠. والأشكل: ما فيه بياض وحمرة مختلطان.

(١) ويروى: «سَرَيْتُ بهم حتى تكلَّ مَطيُّهم». والبيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٩٣؛ والدرر ٦/ ١٤١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٤؛ وشرح المفصل ٥/ ٧٩؛ والكتاب ٣/ ٢٧؛ ولسان العرب (مطا).

(٢) البيت للمتلمس في ملحق ديوانه ص ٣٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٠؛ ولابن مروان النحوي (مروان بن سعيد) في خزانة الأدب ٣/ ٢١؛ والدرر ٤/ ١١٣؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤١؛ والكتاب ١/ ٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٤ (وفيه أن الناس نسبت هذا البيت للمتلمس ولم يقع في ديوان شعره، وإنما هو لأبي مروان النحوي)؛ ومعجم الأدباء ١٩/ ١٤٦. والإشارة هنا إلى صحيفة =

الباب الأربعون

باب: مذ ومنذ

إن قال قائل: لِمَ قلتم إن الأغلب على «مذ» الاسمية، وعلى «منذ» الحرفية، وكلّ واحد منهما يكون اسماً، ويكون حرفاً جارّاً؟ قيل: إنَّما قلنا إنّ الأغلب على «مذ» الاسمية، وعلى «منذ» الحرفيّة، لأن «مذ» دخلها الحذف، والأصل فيها «منذ» فحذفت النون منها، والحذف إنما يكون في الأسماء؛ والدليل على أنَّ الأصل في مذ: «منذ» أنّك لو صغَّرتها أو كسّرتها لرددت النون إليها، فقلت في تصغيرها «مُنَيْذ» وفي تكسيرها «أمناذ» لأن التصغير والتكسير يردّان الأشياء إلى أصولها، فدلَّ على أن الأصل في مذ: منذ.

فإن قيل: فلِمَ إذا كانا اسمين، كان الاسم بعدهما مرفوعاً، نحو: «ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان» قيل: إنَّما كان الاسم بعدهما مرفوعاً إذا كانا اسمين لأنَّه خبر المبتدأ، لأنَّ «مذ، ومنذ» هما المبتدأ، وما بعدهما هو الخبر، والتقدير في قولك: ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان: «أَمدُ ذلك يومان، وأَمدُ ذلك ليلتان».

فإن قيل: فلِمَ بنيت «مذ، ومنذ»؟ قيل: لأنهما إذا كانا حرفين بنيا، لأن الحروف كلها مبنيّة، وإذا كانا اسمين بنيا لتضمّنهما معنى الحرف، لأنك إذا قلت: «ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان» كان المعنى فيه «ما رأيته من أول اليومين إلى آخرهما، ومن أوّل الليلتين إلى آخرهما»، ولمّا تضمّنا معنى الحروف، وجب أن يبنيا، وبنيت «مُذْ» على السكون لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون، فبنيت على الأصل، وبنيت «منذ» على الضم لأنه لما وجب أن تحرك الذال لالتقاء الساكنين بنيت على الضم... إتباعاً لضمة الميم، كما قالوا في «مُنْتِن: مُنْتُن» فضموا التاء إتباعاً لضمة الميم، ومنهم من يقول: «مِنْتِن» فيكسر الميم إتباعاً لحركة التاء؛ ونظير هذين الوجهين قراءة من قرأ: «الحمدُ لُلَّه» فضمَّ اللام إتباعاً لضمة الدال، وقراءة من قرأ «الحمدِ لِلَّه» فكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام، فلهذا كانت «مذ، ومنذ» مبنيتين، وهما تختصان بابتداء الغاية في الزمان، كما أنَّ «مِنْ»

= المتلمس الذي رمى كتاب عمرو بن هند إلى عامله في البحرين، وفيه يأمره بقتله، وفر إلى ملوك الشام، وقتل طرفة بن العبد الشاعر وكان رفيقه في رحلته، ولم يلتفت إلى تحذيره.

تختصّ بابتداء الغاية في المكان. وذهب الكوفيّون إلى أنَّ «مِنْ» تستعمل في الزمان، كما تستعمل في المكان، واستدلوا على جواز ذلك بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فيهِ﴾(١) فأدخل «مِنْ» على «أوّل يوم» وهو ظرف زمان. ويستدلون أيضاً بقول زهير بن أبي سلمى: [الكامل]

لِمَنِ الدِّيارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ ... أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ(٢)

وما استدلّوا به لا حجّة لهم فيه؛ أمّا قوله تعالى: ﴿لمسجد أسّس على التقوى من أوّل يوم أحقّ أن تقوم فيه﴾ فالتقدير فيه: «من تأسيس أوّل يوم» فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كقوله تعالى: ﴿وَاسأَلِ القَرْيَةَ الّتي كُنَّا فِيْها، وَالعِيْرَ التي أَقْبَلْنَا فِيْها﴾(٣) والتقدير فيه: أهل القرية، وأهل العير؛ وهذا كثير في كلامهم. وأمّا قول زهير بن أبي سلمى: «من حجج ومن دهر» فالرواية فيه: «مُذْ حجج، ومُذْ دهر» وإن صحّ ما رووه، فالتقدير فيه «من مرّ حِججٍ، ومن مرّ دهرٍ» كما تقول: «مرّت عليه السنون، ومرّت عليه الدهور» فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه على ما بيّنّا. فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الحادي والأربعون

باب القَسَم

إن قال قائل: لِمَ حذف فعل القسم؟ قيل: إنّما حذف فعل القسم لكثرة الاستعمال.

فإن قيل: فلِمَ قلتم إن الأصل في حروف القسم الباء دون غيرها، يعني الواو والتاء؟ قيل: لأن فعل القسم المحذوف فعل لازم؛ ألا ترى أن التقدير في قولك:

(١) سورة التوبة، الآية: ١٠٨.

(٢) البيت لزهير في ديوانه ص ٨٦، والأزهية ص ٢٨٣؛ والأغاني ٦/ ٨٦؛ والإنصاف ١/ ٣٧١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٣٩؛ والدرر ٣/ ١٤٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٥٠؛ والشعر والشعراء ١/ ١٤٥؛ ولسان العرب (منن، هجر)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣١٢. وقيل إن حمّاد الراوية وضع هذا البيت مع بيتين بعده في أول قصيدة زهير، وأنشدها في مجلس هارون الرشيد، وكان المفضل الضبيّ حاضراً فحمله على الاعتراف بذلك.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

«بالله لأفعلنّ: أقسم بالله، أو أحلف بالله» والحرف المعدِّي من هذه الأحرف هو «الباء»، لأن «الباء» هو الحرف الذي يقتضيه الفعل؛ وإنَّما كان «الباء» دون غيره من الحروف المعدّية لأن «الباء» معناها الإلصاق، فكانت أولى من غيرها ليتّصل فعل القسم بالمقسم به مع تعديته. والذي يدلُّ على أنَّها هي الأصل، أنَّها تدخل على المضمر والمظهر، و «الواو» تدخل على المظهر دون المضمر، والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره، فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر، واختصت الواو بالمظهر، والتاء باسم الله تعالى، دلَّ على أنَّ الباء هي الأصل.

فإن قيل: فلِمَ جعلوا الواو دون غيرها بدلاً من الباء؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أنَّ الواو تقتضي الجمع، كما أنَّ الباء تقتضي الإلصاق، فلمَّا تقاربا في المعنى أقيمت مقامها.

والثاني: أن الواو مخرجها من الشفتين، كما أنَّ الباء مخرجها من الشفتين، فلمَّا تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها.

فإن قيل: فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر؟ قيل: لأنَّها لمَّا كانت فرعاً على الباء، والباء تدخل على المظهر والمضمر، انحطّت عن درجة الباء التي هي الأصل، واختصّت بالمظهر دون المضمر، لأن الفرع أبداً ينحطّ عن درجة الأصل.

فإن قيل: فلِمَ جعلوا التاء دون غيرها بدلاً من الواو؟ قيل: لأنَّ التاء تبدل من الواو كثيراً، نحو قولهم: «تراث، وتجاه، وتخمة، وتهمة، وتيقور» والأصل فيه: «وراث، ووجاه، ووخمة، ووهمة، وويقور» لأنّه مأخوذ من الوقار، إلاّ أنّهم أبدلوا التاء من الواو فكذلك ههنا.

فإن قيل: فلِمَ اختصَّت التاء باسم واحد، وهو اسم الله تعالى؟ قيل: لأنها لمّا كانت فرعاً للواو التي هي فرع للباء، والواو تدخل على المظهر دون المضمر لأنّها فرع، انحطّت عن درجة الواو، لأنها فرع الفرع فاختصَّت باسم واحد، وهو اسم الله تعالى.

فإن قيل: فلِمَ جعلوا جواب القسم باللام، وإنَّ، وما، ولا؟ قيل: لأن القسم وجوابه لمّا كانا جملتين، والجمل تقوم بنفسها، وإنما تتعلّق إحدى الجملتين

بالأخرى، برابطة بينه وبين جوابه، وجوابه لا يخلو إما أن يكون موجباً أو منفيّاً، جعلوا الرابطة بينهما بأربعة أحرف، حرفين للإيجاب، وهما: «اللام، وإنّ» وحرفين للنفي، وهما: «لا، ما».

فإن قيل: فلِمَ جاز حذف «لا» نحو قوله تعالى: ﴿قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حَرَضاً أو تكونَ من الهالكين﴾[1]؟ قيل لدلالة الحال عليه لأنَّه لو كان إيجاباً لم يخل من «إنّ» أو «اللام» فلمّا خلا منهما دلَّ على أنَّها نفي، فلهذا جاز حذفها، فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الثاني والأربعون

باب الإضافة

إن قال قائل: على كم ضرباً الإضافة؟ قيل: على ضربين: إضافة بمعنى «اللام» نحو «غلام زيد» أي «غلام لزيد» وإضافة بمعنى «مِنْ» نحو: «ثوب خز» أي: «ثوب من خزّ».

فإن قيل: فلِمَ حذف التنوين من المضاف وجرَّ المضاف إليه؟ قيل: أمَّا حذف التنوين فلأنَّه يدلّ على الانفصال، والإضافة تدلّ على الاتصال، فلم يجمعوا بينهما؛ ألا ترى أن التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتمامه، والإضافة تدل على الاتصال، وكون الشيء متصلاً منفصلاً في حالة واحدة محال؛ وأمَّا جرّ المضاف إليه فلأنَّ الإضافة لمّا كانت على ضربين: بمعنى اللام، وبمعنى مِنْ، وحُذِفَ حرف الجرّ، قام المضاف مقامه، فعمل في المضاف إليه الجرّ كما يعمل حرف الجرّ.

فإن قيل: «وجه زيد، ويد عمرو» هذه الإضافة هل هي بمعنى اللام، أو بمعنى مِنْ؟ قيل: بمعنى اللام، لأنّ الإضافة التي بمعنى «مِن» يجوز أن يكون الثاني وصفاً للأول؛ ألا ترى أنَّه يجوز أن تقول في نحو قولك: «ثوبُ خزٍّ: ثوبٌ خَزٌّ» فترفع «خزّ» لأنَّه صفة لثوب؟ وكذلك ما أشبهه؛ وأمّا الإضافة بمعنى اللام، فلا يجوز أن يكون الثاني وصفاً للأوّل؛ ألا ترى أنَّك لا تقول في «غلامُ زيدٍ: غلامٌ

(١) سورة يوسف، الآية: ٨٥.

زيدٌ» فلا يجوز أن تجعل زيداً صفة لغلام، كما جاز أن تجعل خزّاً صفة ثوب، فلمّا وجدنا قولهم: «وجه زيد» لا يجوز أن يكون الثاني وصفاً للأوّل، علمنا أنَّه بمعنى «اللام» لا بمعنى «مِنْ».

فإن قيل: فلِمَ كانت إضافة اسم الفاعل إذا أريد به الحال أو الاستقبال، وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل، وإضافة أفعلَ إلى ما هو بعض له، وإضافة الاسم إلى الصفة، غير محضة في هذه المواضع كلّها؟ قيل: أمّا اسم الفاعل، فإنّما كانت إضافته غير محضة لأن الأصل في قولك: «مررت برجل ضاربِ زيدٍ غداً» أي «ضاربٍ زيداً» بتنوين ضارب، فلمّا كان التنوين ههنا مقدّراً، كانت الإضافة في تقدير الانفصال، ولهذا أجري صفة للنكرة؛ وأمّا الصفة المشبهة باسم الفاعل، فإنّما كانت إضافتها غير محضة، لأنّ التقدير في قولك: «مررت برجلٍ حسن الوجهِ: مررت برجلٍ حسنٍ وَجْهُهُ» فلمَّا كان التنوين أيضاً ههنا مقدّراً، كانت إضافته أيضاً غير محضة، وأمّا «أفْعَل» الذي يضاف إلى ما هو بعض له، فإنّما كانت إضافته غير محضة، لأن التقدير في قولك: «زيد أفضلُ القومِ: زيد أفضلُ من القومِ» فلمَّا كانت «مِنْ» ههنا مقدَّرة كانت إضافته غير محضة، وأمّا إضافة الاسم إلى الصفة، فإنّما كانت غير محضة لأن التقدير في قولك: «صلاة الأولى: صلاة الساعة الأولى» فلمَّا كان الموصوف ههنا مقدَّراً، كانت الإضافة غير محضة لم تفد التعريف، بخلاف ما إذا كانت محضة نحو: «غلام زيد» وممّا لم يتعرّف بالإضافة لأنَّ إضافته غير محضة كقولهم: «مررت برجلٍ مثلِك وشبهِك» وما أشبه ذلك، وإنّما لم يتعرّف بالإضافة، لأنّها لا تخصُّ شيئاً بعينه، فلهذا وقعت صفة للنكرة. فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الثالث والأربعون

باب التوكيد

إن قال قائل: ما الفائدة في التوكيد؟ قيل: الفائدة في التوكيد التحقيق وإزالة التجوُّز في الكلام، لأنَّ من كلامهم المجاز؛ ألا ترى أنَّهم يقولون: «مررت بزيدٍ» وهم يريدون المرور بمنزله ومحلّه، و «جاءني القوم» وهم يريدون بعضهم؟ قال

الله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ﴾[1] وإنّما كان جبريل وحده؛ فإذا قلت: «مررت بزيدٍ نفسه» زال هذا المجاز، وكذلك إذا قلت: «جاءني القوم كلُّهم» زال هذا المجاز أيضاً. قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ﴾[2] فزال هذا المجاز الذي كان في قوله: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يصَلِّي في الْمِحْرَابِ﴾ لوجود التوكيد فيه.

فإن قيل: فعلى كم ضرباً التوكيد؟ قيل: على ضربين: توكيد بتكرير اللفظ، وتوكيد بتكرير المعنى؛ فأمّا التوكيد بتكرير اللفظ فنحو: «جاءني زيد زيد، وجاءني رجل رجل» وما أشبه ذلك؛ وأما التوكيد بتكرير المعنى فيكون بتسعة ألفاظ، وهي «نفسه، عينه، كلّه، أجمع، أجمعون، جمعاء، جُمَع، كلا، كلتا».

فإن قيل: فلِمَ وجب تقديم «نفسه، وعينه» على «كلّهم، وأجمعين»؟ قيل: لأنَّ «النفس، والعين» يدلان على حقيقة الشيء، و «كلّهم، وأجمعون» يدلاّن على الإحاطة والعموم، والإحاطة والعموم يدلاّن على محاطٍ به فكان فيهما معنى التَّبَع، و «النفس، والعين» ليس فيهما معنى التَّبَع، فكان تقديمهما أولى؛ وقدّم «كلَّهم» على «أجمعين» لأنَّ معنى الإحاطة في «أجمعين» أظهر منه في «كلّهم» لأن أجمعين من الاجتماع، و «كلّ» لا اشتقاق له؛ وأمّا ما بعد «أجمعين» فتَبَع لأجمعين، وإنّما كان ذلك لأنّهم كرهوا إعادة لفظ «أجمعين» فزادوا ألفاظاً بعد «أجمعين» تبعاً له لأنّها لا معنى لها سوى التَّبَع، فلهذا وجب أن تكون بعد «أجمعين».

فإن قيل: «أجمع، وجَمْعَاء، وجُمَع» هل هنَّ معارف أم نكرات؟ قيل: هي معارف، والذي يدلُّ على ذلك، أنّها تكون تأكيداً للمعارف، نحو: «جاء الجيشُ أجمعُ، ورأيت القبيلة جمعاء، ومررت بهنَّ جُمَع» فلما كانت تأكيداً للمعارف، دلَّ على أنَّها معارف.

فإن قيل: فلِمَ كانت غير مصروفة؟ قيل: أمّا «أجمع» فللتعريف ووزن الفعل، وأمّا «جمعاء» فلألف التأنيث، نحو: «صحراء» وأمّا «جُمَع» فللتعريف والعدل عن جمع «جمعاء» وقياسه: «جُمْع: كحُمْر» فعدل وحرّك، فاجتمع فيه العدل والتعريف.. وأمّا «كلا، وكلتا» ففيهما إفراد لفظي، وتثنية معنويّة، والذي يدل على ذلك، أنهما تارة يرجع الضمير إليهما بالإفراد اعتباراً باللفظ، وتارة

(١) سورة آل عمران، الآية: ٣٩.

(٢) سورة الحجر، الآية: ٣٠. وسورة ص، الآية: ٧٣.

بالتثنية اعتباراً بالمعنى. قال الله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[(١)] فردَّ الضمير إلى اللفظ فأفرد، ثم قال الشاعر: [الطويل]

كـلا أخـوينـا ذو رجـال كـأنَّهـم أسود الشّرى من كل أَغْلَبَ ضَيْغَمِ[(٢)]

وقال الآخر وهو الفرزدق: [البسيط]

كـلاهمـا حيـن جَـدَّ الجَـرْيُ بينهمـا قـد أقلعـا وكِـلا أنفيهمـا رابـي[(٣)]

فردَّ إلى اللفظ والمعنى، فقال «أقلعا» اعتباراً بالمعنى، وقال «راب» اعتباراً باللفظ. والذي يدلُّ على أنَّ الألف فيهما ليست للتثنية أنَّها لو كانت للتثنية، لانقلبت في النصب والجرّ إذا أضيفتا إلى المظهر، لأن الأصل هو المظهر، تقول: «رأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، ورأيت كلتا المرأتين، ومررت بكلتا المرأتين» فلو كانت للتثنية، لوجب أن تنقلب مع المظهر، فلمّا لم تنقلب دلَّ على أنَّها الألف المقصورة، وليست للتثنية.

وذهب الكوفيّون إلى أنَّ الألف فيهما للتثنية، واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر: [الرجز]

فـي كِلْـتِ رجليهـا سُلاَمَـى واحِـدَهْ كلتـاهمـا مقـرونـة بـزائـدَهْ[(٤)]

فأفرد في قوله «كلت» فدلّ على أنّ «كلتا» مثنى، واستدلوا على ذلك أيضاً بأنّ الألف فيهما[(٥)] تنقلب إلى الياء في حال النصب والجرّ إذا أضيفتا إلى المضمر، تقول: «رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما» وكذلك تقول: «رأيت

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٣٣.

(٢) البيت بلا نسبة أيضاً في الإنصاف ٢/ ٤٤٢.

(٣) البيت للفرزدق في تخليص الشواهد ص ٦٦؛ وخزانة الأدب ٤/٢٩٩؛ والخصائص ٣/٣١٤؛ والدرر ١/ ١٢٢؛ وشرح التصريح ٢/٤٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٥٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٦٢؛ وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب (سكف).

(٤) الرجز بلا نسبة أيضاً في الإنصاف ٢/٤٣٩؛ وخزانة الأدب ١/١٢٩؛ والدرر ١/ ١٢٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٢؛ ولسان العرب (كلا)؛ واللمع في العربية ص ١٧٢؛ والمقاصد النحوية ١/١٥٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٤١.

(٥) أي: كلا وكلتا.

المرآتين كلتيهما ومررت بالمرأتين كلتيهما» ولو كانت الألف المقصورة لم تنقلب، كألف «عصا» ونحوها. وما ذهب إليه الكوفيّون ليس بصحيح؛ فأمّا استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتقدّم: «في كِلتِ رجليها سلامى واحدة» فلا حجة فيه، لأنّه يحتمل أنّه حذف الألف لضرورة الشعر؛ وأمّا قولهم: إنها تنقلب في حال النصب والجرّ إذا أضيفت إلى المضمر، قلنا إنما قلبت مع المضمر لأنّها أشبهت ألف: «إلى، وعلى، ولدى» فلمّا أشبهتها قلبت ألفها مع المضمر ياء، كما قلبت ألف «إلى، وعلى، ولدى» مع المضمر في «إليك، وعليك، ولديك» ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم، أنّ هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم، ولا تقع إلا مضافة، كما أنّ هذه الكلم لها حال النصب والجرّ وليس لها حال الرفع.

فإن قيل: فهل يجوز توكيد النكرة؟ قيل: إن كان التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما يجوز توكيد المعرفة، نحو: «جاءني رجل رجل» وإن كان التوكيد بتكرير المعنى فقد اختلف النحويّون في ذلك، فذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز، وذلك لأنَّ كل واحدة من هذه الألفاظ التي يؤكّد بها معرفة، فلا يجوز أن يجري على النكرة تأكيداً، كما لا يجوز أن يجري عليها وصفاً. وذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز، واستدلّوا على جوازه بقول الشاعر: [البسيط]

لكنَّــه شــاقَــهُ أنْ قيــل ذا رَجَــبُ   يــا ليــتَ عِــدَّةَ حــوْلٍ كُلِّــهِ رَجَــبُ[1]

فَجَرَّ «كُلاًّ» على التوكيد بحول، وهذه نكرة؛ واستدلّوا أيضاً بقول الشاعر: [الرجز]

إذا القَعُــودُ كــرَّ فيهــا حَفَــدا   يــومــاً جــديــداً كلَّــه مُطَــرَّدَا[2]

(١) البيت لعبدالله بن مسلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٩١٠؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٠٧؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٤٥٠؛ وأوضح المسالك ٣/ ٣٣٢؛ وتذكرة النحاة ص ٦٤٠؛ وجمهرة اللغة ص ٥٢٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٧٠؛ وشرح شذور الذهب ص ٥٥١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٦.
والنحاة يروون عجز البيت كما ورد هنا، والصواب أنه بنصب «رجب» لأن البيت من قصيدة منصوبة الرويّ، ومطلعها:

يــا للــرجــال ليــوم الأربعاء أمَــا   ينفــكُّ يحــدث لــي بعــد النُّهــى طَــرَبَــا

ويرى محمد محيي الدين عبد الحميد أن الشاعر هنا إما أن يكون قد جرى على اللغة الضعيفة التي تنصب بليت وأخواتها الجزأين، وإما أن يكون «رجبا» مفعولاً به لفعل محذوف تقع جملته خبر ليت، والتقدير: يا ليت عدة حول كلّه تشبه رجبا.

(٢) الرجز أيضاً بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٤٥٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٧٠؛ وشرح المفصل ٣/ ٤٥.

فأكَّد «يوماً» وهو نكرة بـ «كلّه»، واستدلّوا أيضاً بقول الآخر: [الرجز]

قـد صَـرَّتِ البَكْـرَةُ يـومـاً أجْمَعَـا[1]

وما استدلّوا به من هذه الأبيات لا حجيّة فيه. أما قول الشاعر: «يا ليت عِدة حولٍ كُلِّه رَجَبا» فالرواية: «يا ليت عِدة حولِ كلِّه رجبُ» بالإضافة وهو معرفة لا نكرة، و «رجبا» منصوب، فإنَّ القصيدة منصوبة[2]. وأمَّا قول الآخر: «يوماً جديداً كلَّه مطردا» فيحتمل أن يكون تأكيداً للمضمر في «جديد» والمضمرات لا تكون إلا معارف، وكان أولى لأنَّه أقرب إليه من اليوم، فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع. وأمَّا قول الآخر: «قد صرّت البكرة يوماً أجمعا» فلا يعرف قائله، فلا تكون فيه حجَّة. ثم لو صحَّت هذه الأبيات على ما رووه، فلا يجوز الاحتجاج بها لقلَّتها وشذوذها في بابها، والشاذّ لا يحتجّ به. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الرابع والأربعون
باب الوصف

إن قال قائل: ما الغرض في الوصف؟ قيل: التخصيص والتفضيل؛ فإن كان معرفة، كان الغرض من الوصف التخصيص، لأنَّ الاشتراك يقع فيهما؛ ألا ترى أنَّ المسمّين بزيد ونحوه كثير؛ فإذا قال: «جاءني زيد» لم يعلم أيّهم يريد، فإذا قال: «زيد العاقل، أو العالم، أو الأديب» وما أشبه ذلك، فقد خصّه من غيره؟ وإن كان الاسم نكرة، كان الغرض من الوصف التفضيل؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: «جاءني رجل» لم يعلم أيّ رجل هو، فإذا قلت: «رجل عاقل» فقد فضّلته على من ليس له هذا الوصف، ولم تخصّه، لأنّا نعني بالتخصيص شيئاً بعينه، ولم نرده ههنا.

فإن قيل: ففي كم حكماً تتبع الصفة الموصوف؟ قيل: في عشرة أشياء: في

---

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٤٥٥؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨١ (قال البغدادي: وهذا البيت مجهول لا يُعرف قائله، حتى قال جماعة من البصريين إنه مصنوع)؛ والدرر ٦/ ٣٩؛ شرح الأشموني ٢/ ٤٠٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٨٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٦٥؛ وشرح المفصل ٣/ ٤٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٥. والبكرة: الفتية من الإبل. وصرَّت: صوَّتت.

(٢) راجع الصفحة السابقة حاشية (١)، فهي أوضح مما هنا.

رفعه، ونصبه، وجرّه، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه، وتعريفه، وتنكيره.

فإن قيل: فلِمَ لم توصف المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة، وكذلك سائرها؟ قيل: لأنَّ المعرفة ما خصَّ الواحد من جنسه، والنكرة ما كان شائعاً في جنسه، والصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل الشيء الواحد أن يكون شائعاً مخصوصاً، وإذا استحال هذا في وصف المعرفة بالنكرة، والنكرة بالمعرفة، كان في وصف الواحد بالاثنين، أو الاثنين بالجمع، أشدّ استحالة، وكذلك سائرها.

فإن قيل: فما العامل في الصفة؟ قيل: هو العامل في الموصوف، فإذا قلت: «جاءني زيد الظريفُ» كان العامل فيه: جاءني، وإذا قلت: «رأيت زيداً الظريفَ» كان العامل فيه: رأيت، وإذا قلت: «مررت بزيدٍ الظريفِ» كان العامل فيه: الباء، هذا مذهب سيبويه؛ وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنَّ كونه صفة لمرفوع أوجب له الرفع، وإلى أنَّ كونه صفة لمنصوب أوجب له النصب، وإلى أنَّ كونه صفة لمجرور أوجب له الجرّ؛ والذي عليه الأكثرون هو الأوّل، وهو مذهب سيبويه، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الخامس والأربعون

باب عطف البيان

إن قال قائل: ما الغرض في عطف البيان؟ قيل: الغرض فيه رفع اللَّبس، كما في الوصف، ولهذا يجب أن يكون أحد الاسمين يزيد على الآخر في كون الشخص معروفاً به ليخصَّه من غيره، لأنَّه لا يكون إلا بعد اسم مشترك؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت: «مررتَ بولدك زيدٍ» قد خَصَصْتَ ولداً واحداً من أولاده، فإن لم يكن له إلا ولدٌ واحدٌ، كان بدلاً ولم يكن عطف بيان لعدم الاشتراك. وعطف البيان يشبه البدل من وجه، ويشبه الوصف من وجه؛ فوجه شبهه للبدل أنَّه اسم جامد كما أنَّ البدل يكون اسماً جامداً، ووجه شبهه للوصف أنَّ العامل فيه هو العامل في الاسم الأوّل، والدليل على ذلك أنَّك تحمله تارةً على اللفظ، وتارة على الموضع،

فتقول: «يا زيدُ زيدٌ زيداً» فالرفع على اللفظ، والنصب على الموضع. قال الشاعر: [الرجز]

إنـي وأسطـارٍ سُطِـرنَ سَطْـرَا لقـائـلٌ يـا نصـرُ نصـرٌ نَصْـرَا[1]

وهذا باب يترجمه البصريّون ولا يترجمه الكوفيّون. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب السادس والأربعون

باب البدل

إن قال قائل: ما الغرض في البدل؟ قيل: الإيضاح ورفع الالتباس، وإزالة التوسّع والمجاز.

فإن قيل: فعلى كم ضرباً البدل؟ قيل على أربعة أضرب: بدل الكلّ من الكلّ، وبدل البعض من الكلّ، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط. أمّا بدل الكلّ من الكلّ فقولك: «جاءني أخوك زيدٌ، ورأيت أخاك زيداً، ومررت بأخيك زيدٍ» قال الله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّراطَ الْمُسْتَقيمَ صِراط الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[2]، وبدل البعض من الكلّ كقولك: «جاءني بنو فلان ناسٌ منهم» ولا بدَّ أن يكون فيه ضمير يعلّقه بالمبدل منه، قال الله تعالى: ﴿وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْم الآخِرِ﴾[3]. وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إلَيْه سَبِيلا﴾[4] فـ «من استطاع» بدل من «الناس» وتقديره: «من استطاع سبيلاً منهم» فحذف الضمير للعلم به. وأما بدل الاشتمال فنحو قولك: «سُلِبَ زيدٌ ثوبُه، ويعجبني عمرو عقلُه» ولا بدَّ فيه أيضاً من ضمير يعلّقه بالمبدل منه، قال الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الحَرَامِ قِتالٍ فيه﴾[5] فقوله: «قتال فيه» بدل من

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٤.

(٢) سورة الفاتحة، الآيتان: ٦ و ٧.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٢٦.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٩٧.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٢١٧.

الشهر، والضمير فيه عائد إلى الشهر، فأمّا قول الشاعر: [الطويل]

لقد كان في حولٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُه   تُقَضَّى لُبَاناتٌ ويَسْأَمُ سائمُ[(١)]

والتقدير فيه: «ثويته فيه» فحذف للعلم. فأمّا بدل الغلط، فلا يكون في قرآن، ولا كلام فصيح، وهو أنْ يريد أن يلفظ بشيء، فيسبق لسانه إلى غيره، فيقول: «لقيت زيداً عمراً» فعمرو هو المقصود، وزيد وقع في لسانه غلطاً به، فأتى بالذي قصده، وأبدله من المغلوط به، والأجود في مثل هذا أن يستعمل معه «بل» فيقول: «بل عمراً».

فإن قيل: فما العامل في البدل؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك، فذهب جماعة منهم إلى أنَّ العامل في البدل غير العامل في المبدل، وهو جملتان؛ ويحكى عن أبي عليّ الفارسيّ أنَّه قيل له: كيف يكون البدل إيضاحاً للمبدل وهو من غير جملته؟ فقال: لمّا لم يظهر العامل في البدل، وإنّما دلَّ عليه العامل في المبدل، واتّصل البدل بالمبدل في اللفظ، جاز أن يوضّحه. والذي يدلّ على أنَّ العامل في البدل غير العامل في المبدل قوله تعالى: ﴿وَلَوْلاَ أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفاً مِنْ فِضَّةٍ﴾[(٢)] فظهور اللام في بيوتهم» وهي بدل مِن «مَنْ». ويدلُّ على أنَّ البدل غير العامل في المبدل، قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾[(٣)] فظهور اللام مع «مَنْ» هو بدل من «الذين استضعفوا» فدلَّ على أنَّ العامل في البدل غير العامل في المبدل؛ وذهب قوم إلى أنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل، كما أنّ العامل في الصفة هو العامل في الموصوف؛ والأكثرون على الأوّل. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٧؛ والأغاني ٢/٢٠٦؛ والرد على النحاة ص ١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٩؛ والكتاب ٣/٣٨؛ ومغني اللبيب ٢/٥٠٦؛ والمقتضب ١/٢٧؛ واللبانات: جمع لُبانة، وهي الحاجة من غير فاقة ولكن من همة.

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٣٣.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٧٥.

الباب السابع والأربعون

باب العطف

إن قال قائل: كم حروف العطف؟ قيل: تسعة: الواو، والفاء، وثم، وأو، ولا، وبل، ولكن، وأم، وحتّى.

فإن قيل: فلِمَ كان أصل حروف العطف الواو؟ قيل: لأن الواو لا تدلّ على أكثر من الاشتراك فقط، وأمّا غيرها من الحروف فيدلّ على الاشتراك، وعلى معنى زائد، على ما سنبيّن. وإذا كانت هذه الحروف تدلّ على زيادة معنى ليس في الواو، صارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، والباقي بمنزلة المركّب، والمفرد أصل للمركَّب.

فإن قيل: فما الدليل على أن الواو تقتضي الجمع دون الترتيب؟ قيل: الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَادخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً وقُولُوا حِطَّةٌ﴾[1] وقال في موضع آخر: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّداً﴾[2] ولو كانت الواو تقتضي الترتيب لما جاز أن يتقدم في إحدى الآيتين ما يتأخَّر في الأخرى. قال لبيد: [الكامل]

أُغْلـي السِّبـاءَ بكـلّ أَدْكَـنَ عـاتِـقٍ أو جَـوْنـةٍ قُـدِحَـتْ وفُـضَّ خِـتـامُـهـا[3]

وتقديره: «فُضَّ ختامها وقدحت» لأنّه يريد بالجونة ههنا: القِدر، وقُدحت: أي غُرِفَت، والمِغرفة يقال لها: المقدحة، وفضّ ختامها أي: كشف غطاؤها، والغرف إنّما يكون بعد الكشف؛ هكذا ذكره الثمانينيّ[4]؛ والأظهر أنّه أراد

(١) سورة البقرة، الآية: ٥٨. قال ابن فارس في المجمل: «حِطَّةٌ» كلمة أمر بها بنو إسرائيل لو قالوها لحُطَّت أوزارهم. وقاله الجوهري أيضاً في الصحاح.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٦١.

(٣) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣١٤؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٠٥؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٣٢؛ وشرح المفصل ٨/ ٩٢؛ ولسان العرب (قدح، عتق، دكن)؛ والمعاني الكبير ١/ ٤٥٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٢٥.

(٤) هو عمر بن ثابت الثمانيني المتوفى سنة ٤٤٢ هـ. عالم بالعربية، ضرير. نسبته إلى «الثمانين» من قرى جزيرة ابن عمر. له «شرح اللمع لابن جنّي» و«المقيد» في النحو، و«شرح التصريف الملوكي».

بالجونة: الخلية، وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بـ «المرتجل في شرح السبع الطُّوَل»[١]. والذي يدلّ على أنها للجمع دون الترتيب قولهم: «المال بين زيد وعمرو» كما يقال: «بينهما» ويقال: «اختصم زيد وعمرو» ولو كانت الواو تفيد الترتيب لما جاز أن تقع ههنا، لأنَّ هذا الفعل لا يقع إلا من اثنين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، فدلَّ على أنّها تفيد الجمع دون الترتيب.

فأمّا «الفاء» فإنّها تفيد الترتيب والتعقيب، و «ثمّ» تفيد الترتيب والتراخي، و «أو» تفيد الشك والتخيير والإباحة، و «لا» تفيد النفي، و «بل» تفيد الانتقال من قصة إلى قصة أخرى، و «لكنْ» تفيد الاستدراك، وإنَّما تعطف في النفي دون الإثبات، بخلاف «بل» فإنّها تعطف في النفي والإثبات معاً.

فإن قيل: فلِمَ جاز أن تستعمل «بل» بعد النفي كـ «لكنْ» ولم يجز أن تستعمل «لكن» بعد الإثبات كـ «بل»؟ قيل: لأنَّ «بل» إنّما تستعمل في الإيجاب لأجل الغلط والنسيان لما قبلها، وهذا إنَّما يقع في الكلام نادراً، فاقتصروا على حرف واحد، وأمَّا استعمال «لكنْ» فإنّما يكون بعد النفي، فجاز أن يشترك معها فيه، لأن الكلامين صواب، ولا ينكر تكرار ما يقتضي الصواب، فلذلك افترق الحكم فيهما.

وأمّا «أمْ» فتكون على ضربين: متّصلة، ومنقطعة؛ فأمَّا المتصلة فتكون بمعنى «أيّ» نحو: «أزيد عندك أم عمرو» أي: «أيّهما عندك». وأمّا المنقطعة فتكون بمنزلة «بل والهمزة» كقولهم: «إنّها لإبل أم شاء» والتقدير فيه: «بل أهي شاء» كأنّه رأى أشخاصاً فغلب على ظنّه أنها إبل، فأخبر بحسب ما غلب على ظنّه، ثم أدركه الشك، فرجع إلى السؤال والاستثبات، فكأنه قال: «بل أهي شاء» ولا يجوز أن تقدَّر «بل» وحدها. والذي يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾[٢] ولو كان بمعنى «بل» وحدها لكان التقدير: «بل له البنات ولكم البنون» وهذا كفر محض، فدلَّ على أنّها بمنزلة «بل والهمزة».

فأمّا «إمَّا» فليست حرف عطف، ومعناها كمعنى «أو» إلا أنّها أَقْعَدُ في باب

---

(١) ذكر السيوطي في بغية الوعاة «المرتجل في إبطال تعريف الجمل» و «شرح السبع الطُّوَل» ككتابين منفصلين.

(٢) سورة الطور، الآية: ٣٩.

الشكّ من «أو» لأنّ «أو» يمضي صدر كلامك معها على اليقين، ثم يطرأ الشك من آخر الكلام إلى أوّله، وأمّا «إمّا» فيُبنى الكلام معها من أوّله على الشكّ؛ وإنّما قلنا إنّها ليست حرف عطف، لأنَّ حرف العطف لا يخلو إمَّا أن يعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة، فإذا قلت: «قام إمَّا زيد وإمَّا عمرو» لم تعطف مفرداً على مفرد، ولا جملة على جملة؛ ثم لو كانت حرف عطف لما جاز أن يتقدَّم على الاسم، لأن حرف العطف لا يتقدَّم على المعطوف عليه، ثم لو كانت أيضاً حرف عطف لما جاز أن يجمع بينهما وبين الواو، فلما جمع بينهما، دلّ على أنَّها ليست حرف عطف، لأن حرف العطف لا يدخل على مثله فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الثامن والأربعون
باب ما لا ينصرف

إن قال قائل: كم العلل التي تمنع الصرف؟ قيل: تسع، وهي: وزن الفعل، والوصف، والتأنيث، والألف والنون الزائدتان، والتعريف، والعجمة، والعدل، والتركيب، والجمع؛ ويجمعها بيتان من الشعر وهي: [البسيط]

جمعٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ … وعجمةٌ ثم عدلٌ ثم تركيبُ
والنونُ زائدةٌ من قبلها ألفٌ … ووزنُ فعلٍ وهذا القول تقريبُ

فإن قيل: ومن أين كانت هذه العلل فروعاً؟ قيل: لأنّ وزن الفعل فرع على وزن الاسم، والوصف فرع على وزن الموصوف، والتأنيث فرع على التذكير، والألف والنون الزائدتان فرع لأنّهما تجريان مجرى علامة التأنيث في امتناع دخول علامة التأنيث عليهما، ألا ترى أنّه لا يقال: «عطشانة، وسكرانة» كما لا يقال: «حمراة وصفراة»، والتعريف فرع على التنكير، والعجمة فرع على العربيّة، والجمع فرع على الواحد، والعدل فرع لأنه متعلّق بالمعدول عنه، والتركيب فرع على الإفراد، فهذا وجه كونها فروعاً.

فإن قيل: فلِمَ وجب أن تكون هذه العلل تمنع الصرف؟ قيل: لأنّها لمّا كانت فروعاً على ما بيّنّا، والفعل فرع على الاسم، وهو أثقل من الاسم لكونه فرعاً، فقد

أشبهت الفعل، فإذا اجتمع في الاسم علّتان من هذه العلل، وجب أن يمتنع من الصرف، لشبهه بالفعل.

فإن قيل: فلِمَ لم يمتنع الصرف بعلة واحدة؟ قيل: لأن الأصل في الأسماء الصرف، ولا تمتنع من الصرف بعلة واحدة، لأنّها لا تقوى على نقله عن أصله، إلا أن تكون العلة تقوم مقام علّتين، فحينئذٍ تمنع من الصرف بعلة واحدة، لقيام علة مقام علتين.

فإن قيل: لِمَ مُنع ما لا ينصرف التنوين والجرّ؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أنّه إنّما منع من التنوين لأنّه علامة التصرّف؛ فلمّا وجد ما يوجب منع التصرف وجب أن يحذف، ومنع الجر تبعاً له.

والوجه الثاني: أنّه إنّما منع الجرّ أصلاً لا تبعاً له، لأنّه إنما منع من الصرف لأنّه أشبه الفعل، والفعل ليس فيه جرّ ولا تنوين، فكذلك أيضاً ما أشبهه.

فإن قيل: فلِمَ حمل الجرّ على النصب في ما لا ينصرف؟ قيل: لأنّ بين الجرّ والنصب مشابهة، ولهذا حمل الجرّ على النصب في التثنية، وجمع المذكر، والمؤنث السالم، فلمّا حمل الجرّ على النصب في تلك المواضع، فكذلك يحمل الجرّ على النصب ههنا.

فإن قيل: فلِمَ كان جميع ما لا ينصرف في المعرفة، ينصرف في النكرة إلا خمسة أنواع: «أفعل» إذا كان نعتاً نحو «أزهر»، وما كان آخره ألف التأنيث نحو «حبلى، وحمراء» ما كان على «فعلان» مؤنّثه «فَعْلى» نحو: «سكران وسكرى»، وما كان جمعاً بعد ألف حرفان، أو ثلاثة أوسطها ساكن، نحو: «مساجد، وقناديل»، وما كان معدولاً عن العدد نحو: «مثنى، وثُلاث، ورباع» وأشباهه؟ قيل: أمّا «أفعل» فإنّما لم ينصرف معرفة ولا نكرة، لأنّه إذا كان معرفة فقد اجتمع فيه التعريف ووزن الفعل، وإذا كان نكرة فقد اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل؛ وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّه إذا سمّي به ثم نكّر انصرف، لأنّه لما سمّي به زال عنه الوصف، وإذا نكّر بقي وزن الفعل وحده، فوجب أن ينصرف؛ والصحيح أنّه لا ينصرف، لأنّه إذا نكّر رجع إلى الأصل وهو الوصف، فيجتمع فيه علّتان، وهو وزن الفعل والوصف، كما أنّهم صرفوا قولهم: «مررت بنسوةٍ أربع» وإن كان

على وزن الفعل وهو صفة، إلا أنّ الأصل أن يكون اسماً لا صفةً مراعاةً للأصل، فكذلك ههنا نراعي أصله في الوصف وإن كان قد سمّي به. وأمّا ما كان آخره ألف التأنيث، فإنّما لم ينصرف لأنّه مؤنّث، وتأنيثه لازم، فكأنه أنّث مرتين، فلهذا لا ينصرف، لأنّ العلة فيه قامت مقام علّتين. وأمّا ما كان على «فعلان» مؤنّثه «فعلى» نحو «سكران وسكرى» فلأنّ الألف والنون فيه أشبهتا ألفي التأنيث، نحو «حمراء» وذلك من وجهين:

أحدهما: امتناع دخول تاء التأنيث.

والثاني: أنّ بناء مذكره مخالف لبناء مؤنثه، وإن لم يكن له مؤنث على فعلى نحو «عثمان» فإنّه لا ينصرف معرفة، وينصرف نكرة، وليس من هذه الأنواع. وأمّا ما كان جمعاً بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، فإنّما منع من الصرف البتة، وذلك لأربعة أوجه ذكرها الثمانينيّ:

الوجه الأول: أنّه لمّا كان جمعاً لا يمكن جمعه مرة ثانية فكأنّه قد جمع مرّتين.

والوجه الثاني: أنّه جمع لا نظير له في الآحاد، فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية.

والوجه الثالث: أنّه جمع ولا يمكن أن يكسّر مرة ثانية، فأشبه الفعل، لأن الفعل لا يدخله التكسير.

والوجه الرابع: أنّه جمع لا نظير له في الأسماء العربيّة فجرى مجرى الاسم الأعجميّ، لأن الأعجميّ يكون على غير وزن العربيّ؛ والوجهان الآخران يرجعان إلى الأوّلين. وأمّا ما كان معدولاً عن العدد، نحو: «مثنى، وثلاث» فإنّما منع الصَّرف في النكرة وذلك للعدل والوصف، وقيل: لأنّه عُدل عن اللفظ والمعنى؛ فأمّا عدله في اللفظ فظاهر، وأمّا عدله في المعنى، فلأنّ العدد يراد به قبل العدد الدلالة على قدر المعدود؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: «جاءني اثنان أو ثلاثة» أردت قدر ما جاءك، وإذا قلت: «جاءني مثنى وثلاث»، لم يجز حتى يتقدَّم قبله جمع لتدلَّ بذكر المعدود على الترتيب، فتقول: «جاءني القوم مَثْنى مَثْنى، وثُلاثَ ثُلاث» أي: «اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة»؟ فدلَّ على أنّه معدول من جهة اللفظ والمعنى فلذلك لم ينصرف في النكرة.

فإن قيل: فلِم دخل ما لا ينصرف الجرُّ مع الألف واللام، أو الإضافة؟ قيل: لثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: أنَّه أُمِن فيه التنوين، لأنَّ الألف واللام والإضافة لا تكون مع التنوين، فلمَّا وجدت أُمن فيه التنوين، فدخله الجرّ في موضع الجرّ.

والوجه الثاني: أنَّ الألف واللام والإضافة قامت مقام التنوين، ولو كان التنوين فيه لجاز فيه الجرّ، فكذلك مع ما قام مقامه.

والوجه الثالث: أنَّه بالألف واللام والإضافة بعُد عن شبه الفعل، فلمَّا بَعُد عن شبه الفعل دخله الجرّ في موضع الجرّ، لأنَّه قد صار بمنزلة ما فيه علَّة واحدة، فلهذا المعنى دخله الجرّ مع الألف واللام والإضافة. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب التاسع والأربعون
باب إعراب الأفعال وبنائها

إن قال قائل: لِمَ كانت الأفعال ثلاثةً: «ماضٍ وحاضر ومستقبل»؟ قيل: لأن الأزمنة ثلاثة؛ ولمّا كانت ثلاثة وجب أن تكون الأفعال ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل.

فإن قيل: فلِمَ بُني الفعل الماضي على حركة، ولم كانت الحركة فتحة؟ قيل: إنَّما بني الفعل أولاً، لأن الأصل في الأفعال البناء، وبني على حركة، تفضيلاً له على فعل الأمر، لأن الفعل الماضي أشبه الأسماء في الصفة نحو قولك: «مررت برجلٍ ضَربَ» كما تقول: «مررت برجل ضارب»، فأشبه أيضاً ما أشبه الأسماء في الشرط والجزاء، فإنَّك تقول: «إنْ فعلتَ فعلتُ» والمعنى فيه: «إن تَفْعَلْ أفْعَلْ» فلمَّا قام الماضي مقام المستقبل، والمستقبل قد أشبه الأسماء، وجب أن يبنى على حركة، تفضيلاً له على فعل الأمر الذي ما أشبه الأسماء ولا أشبه ما أشبهها. وإنَّما كانت الحركة فتحةً لوجهين:

أحدهما: أنَّ الفتحة أخفّ الحركات، فلما وجب بناؤه على حركة وجب أن يبنى على أخف الحركات.

والوجه الثاني: أنَّه لا يخلو إما أن يبنى على الكسر، أو على الضم، أو على الفتح، فبطل أن يبنى على الكسر، لأنَّ الكسر ثقيل، والفعل ثقيل، والثقيل لا ينبغي أن يبنى على ثقيل؛ وإذا كان الجرّ لا يدخله، وهو غير لازم لثقله، فألاَّ يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الأولى؛ وإذا بطل أن يبنى على الكسر، بطل أن يبنى على الضم أيضاً لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنَّ الضمّ أثقل، وإذا بطَل أن يبنى على الثقيل، فألاَّ يبنى على الأثقل أولى.

والوجه الثاني: أن الضمّ أخو الكسر، لأن الواو أخت الياء، ألا ترى أنَّهما يجتمعان في الردف نحو قوله: [الوافر]

ولا تُكْثِرْ علـى ذي الضغـن عُتْبـاً ... ولا ذِكْـرَ التجـرُّم للـذنـوبِ
ولا تسـألـه عمـا سـوف يُبْـدي ... ولا عـن عيبـه لـك بـالمغيـبِ
متـى تَـكُ فـي صـديـقٍ أو عـدوٍّ ... تخبِّـرك العيـونُ عـن القلـوبِ[1]

والوجه الثالث: إنَّما لم يبن على الضمّ، لأنّ مِن العرب مَنْ يجتزىء بالضمة عن الواو، فيقول في قاموا: «قامُ» وفي كانوا «كانُ». قال الشاعر: [الوافر]

فلـو أن الأطبـا كـانُ حـولـي ... وكـان مـع الأطبـاء الشفـاءُ[2]

وإذا بطل أن يبنى على الكسر والضم، وجب أن يبنى على الفتح.

فإن قيل: فلِمَ بني فعل الأمر على الوقف؟ قيل: لأنّ الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء أن يكون على الوقف، فبني على الوقف لأنّه الأصل. وذهب الكوفيّون إلى أنّه معرب، وإعرابه الجزم، واستدلّوا على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: أنّهم قالوا إنّما قلنا إنّه معرب مجزوم، لأنّ الأصل في: «قُمْ،

---

(١) الأبيات منسوبة لزهير بن أبي سلمى.

(٢) البيت بلا نسبة أيضاً في الأشباه والنظائر ٧/ ١٩؛ والإنصاف ص ٣٨٥؛ والحيوان ٥/ ٢٩٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٩؛ والدرر ١/ ١٧٨؛ وشرح المفصل ٧/ ٥؛ ومجالس ثعلب ص ١٠٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٨.

واذهبْ: لتقمْ، ولتذهبْ» قال الله تعالى: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾[١] وذُكر أنّها قراءة النبي ﷺ، وقد روي عن النبي ﷺ أنّه قال في بعض مغازيه: «لتأخذوا مصافَّكم» فدلّ على أنَّ الأصل في «قم: لتقم، واذهب: لتذهب» إلاَّ أنَّه لمّا كثر كلامهم، وجرى على ألسنتهم، استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفاً، كما قالوا: «أيش» والأصل فيه: «أيّ شيء» وكقولهم: «وَيْلُمِّه» والأصل فيه: «ويل أمّه» فحذفوا لكثرة الاستعمال، فكذلك ههنا.

والوجه الثاني: أنَّهم قالوا: أجمعنا على أنّ فعل النَّهي معرب مجزوم، نحو: «لا تَقُمْ، ولا تَذْهَبْ» فكذلك فعل الأمر نحو: «قُمْ، واقعد» لأن النَّهي ضدّ الأمر، وهم يحملون الشيء على ضدّه، كما يحملونه على نظيره.

والوجه الثالث: أنَّهم قالوا: الدليل على أنّه مجزوم أنّك تقول في المعتل: «اغزُ، ارمِ، اخشَ» فتحذف الواو، والياء، والألف، كما تقول: «لم يغزُ، لم يرمِ، لم يخشَ» فدلّ على أنّه مجزوم بلامٍ مقدّرة، وقد يجوز إعمال حرف الجزم مع الحذف، قال الشاعر: [الوافر]

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالا[٢]

وأمّا ما ذهب إليه الكوفيّون ففاسد، وقولهم: إن الأصل في «قم: لتقم، واذهب: لتذهب» إلا أنّهم حذفوه لكثرة الاستعمال، قلنا: ليس كذلك، فإنّه لو كان الأمر كما زعمتم، لوجب أن يختصّ الحذف بما يكثر استعماله، دون ما لا يكثر استعماله، فلمّا قيل: «اقعنّس، واحْرَنْجَم، واعْلَوَّط»[٣] وما أشبه ذلك بالحذف، ولا يكثر استعماله دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه. وقولهم إنَّ فعل النهي

---

(١) سورة يونس، الآية: ٥٨.

(٢) البيت لأبي طالب عم الرسول في شرح شذور الذهب ص ٢٧٥؛ وله أو للأعشى في خزانة الأدب ٩/ ١١؛ وللأعشى أو لحسان بن ثابت أو لمجهول في الدرر ٥/ ٦١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٣٠؛ والجنى الداني ص ١١٣؛ والكتاب ٣/ ٨؛ واللامات ص ٩٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٢٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤١٨. والتَّبال: سوء العاقبة، كالوبال.

(٣) اقعنَّس: تأخر ورجع إلى خلف. احرنجم: اجتمع. اعلوَّطني الرجل: لزمني. واعلوَّط فلانٌ رأسه: ركب رأسه وتقحم على الأمور بغير رويَّة.

معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر، قلنا: هذا فاسد، لأنَّ فعل النهي في أوّله حرف المضارعة، الذي أوجب المشابهة بالاسم فاستحقّ الإعراب فكان معرباً، وأمَّا فعل الأمر فليس في أوّله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق الإعراب، فكان باقياً على أصله. وقولهم: إنه يحذف الواو والياء والألف، نحو: «اغزُ، ارمِ، اخشَ» كما تقول: «لم يغزُ، لم يرمِ، لم يخشَ» فنقول: إنَّما حذفت هذه الأحرف للبناء لا للإعراب، حملاً للفعل المعتلّ على الفعل الصحيح، حملاً للفرع على الأصل؛ والذي يدلّ على صحة ما ذكرناه أنَّ حروف الجرّ لا تعمل مع الحذف، فحروف الجزم أولى، وأمَّا البيت الذي أنشدوه، وهو قوله: «محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ» فقد أنكره أبو العباس المبرّد؛ ولو سلمنا صحَّته، فنقول: قوله: «تفدِ نفسَكَ كل نفس» لم تحذف الياء للجزم بلام مقدَّرة، وإنَّما حذفت الياء للضرورة، اجتزاءً بالكسرة عن الياء؛ وهو في كلامهم أكثر من أن يحصى، وإن سلَّمنا أن الأصل «لتفد» وأنَّه مجزوم بلام مقدَّرة، غير أنَّا نقول: إنَّما حذفت اللام لضرورة الشعر، وما حذف للضرورة لا يجوز أن يُجعل أصلاً يقاس عليه، وقد بيَّنّا هذه المسألة مستقصاةً في المسائل الخلافيّة[1].

فإن قيل: فلِمَ أعرب الفعل المضارع؟ قيل: لأنه أشبه الأسماء من الخمسة الأوجه التي ذكرناها قبل في صدر الكتاب؛ وإعرابُه: الرفع، والنصب، والجزم؛ فأمّا الرفع فلقيامه مقام الاسم، وقد ذكر أيضاً في صدر الكتاب، وأمّا النصب والجزم فسنذكرهما أيضاً فيما بعد هذا الباب إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: فلِمَ قالوا: «هو يغزو، ويرمي، ويخشى» فأثبتوا الواو والياء والألف ساكنة في حالة الرفع، وحذفوها في حالة الجزم، وفتحوا الواو والياء في حالة النصب، فسوّوا في «يخشى» بين النصب والرفع؟ قيل: إنّما أثبتوها ساكنةً في الرفع لأنّ الأصل أن يقال: «هو يغزو، ويرمي، ويخشى» بضمّ الواو في «يغزوُ» والياء في «يرمي، ويخشى» إلا أنّهم استثقلوا الضمّة على الواو من «يغزو» وعلى الياء من «يرمي» فحذفوها، فبقيت الواو من «يغزو» ساكنة، وكذلك الياء من «يرمي». وأمّا الياء من «يخشى» فانقلبت ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وإنّما حذفوا هذه الحروف في الجزم لأنّها أشبهت الحركات، ووجه الشبه من وجهين:

---

(١) أي في كتابه «الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين».

أحدهما: أنَّ هذه الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين، والحركات مأخوذة منها على قول آخرين، وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة بينهما.

والوجه الثاني: أن هذه الحروف ههنا لا تقوم بها الحركات، كما أن الحركات كذلك، وكما أنّها تحذف للجزم، فكذلك هذه الحروف؛ وقد حكي عن أبي بكر بن السرَّاج أنَّه شبَّه الجازم بالدواء، والحركة في الفعل بالفَضْلَة التي يخرجها الدواء، وكما أنَّ الدواء إذا صادف فضلة حذفها، وإن لم يصادف فَضْلَةً أخذ من نفس الجسم، فكذلك الجازم إذا دخل على الفعل، إن وجد حركةً أخذها، وإلاّ أخذ من نفس الفعل، وسهل حذفها وإن كانت أصليَّة لسكونها، لأنّها بالسكون تضعف، فتصير في حكم الحركة؛ فكما أنَّ الحركة تحذف، فكذلك هذه الحروف. وإنّما فتحوا الواو والياء في «يغزو، ويرمي» في النصب لخفة الفتحة، فانقلبت الياء في نحو «يخشى» ألفاً، لتحركها في النصب، وانفتاح ما قبلها، كما قلبناها في حالة الرفع لتحرّكها بالضم في الأصل وانفتاح ما قبلها.

فإن قيل: فلم كانت الخمسة الأمثلة نحو: «يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين» في حالة الرفع بثبوت النون، وفي حالة النصب والجزم بحذفها؟ قيل: لأنَّ هذه الأمثلة، لمّا وجب أن تكون معربة لم يمكن أن تجعل اللام حرف الإعراب، وذلك لأنّه من الإعراب الجزم، فلو أنها حرف إعراب لوجب أن تسكن في حالة الجزم، فكان يؤدي إلى أن يحذف ضمير الفاعل، وذلك لا يجوز؛ ولم يمكن أيضاً أن يجعل الضمير حرف الإعراب، لأنه في الحقيقة ليس بجزم[1] الفعل، وإنّما هو قائم بنفسه في موضع رفع، لأنّه فاعل فلا يجوز أن يجعل حرفَ إعراب لكلمة أخرى، فوجب أن يكون الإعراب بعدها، فزادوا النون لأنّها تشبه حروف المدّ واللين، وجعلوا ثبوتها علامة للرفع، والحذف علامة للنصب والجزم. وإنّما جعلوا الثبوت علامةً للرفع، والحذف علامة للجزم والنصب، ولم يكن بعكس ذلك، لأنَّ الثبوت أوّل، والحذف طارٍ[2] عليه، كما أن الرفع أوّل، والجزم والنصب طاريان عليه، فأعطوا الأول الأول، والطارىء الطارىء؛

(١) كذا. وفي بعض الأصول «مجزوم». ولعل الصواب: «لا يجزم».

(٢) أي طارىء. يقال: طرأ يطرأ فهو طارىء وطارٍ، وهما طارئان وطاريان.

والنصب فيهما محمول على الجزم، لأنَّ الجزم في الأفعال، نظير الجرّ في الأسماء، وكما أن النصب في التثنية والجمع محمول على الجرّ، فكذلك النصب ههنا محمول على الجزم.

فإن قيل: فلِمَ استوى النصب والجزم في قولهم: «أنتِ تفعلين» للواحدة، وليس في الأسماء الآحاد ما حمل نصبه على جرّه؟ قيل: لأن قولهم: «أنتِ تفعلين» يشابه لفظ الجمع، ألا ترى أنَّ الجمع في حالة النصب والجرّ يكون في آخره ياء قبلها كسرة، وبعدها نون، كقولهم «تفعلين» فلمَّا أشبه لفظ الجمع، حُمل عليه، ولهذا فتحت النون منه حملاً على الجمع أيضاً، وكذلك كسروا النون في «يفعلانِ» وفتحوها من «يفعلونَ» حملاً على تثنية الأسماء وجمعها. وهذه الأمثلة معربة، لا حرف إعراب لها، وذلك لما بيّنا من استحالة جعل اللام أو الضمير أو النون حرف الإعراب، وليس لها نظير في كلامهم.

فإن قيل: فهلاَّ كان «يفعلانِ، ويفعلونَ» تثنيةً وجمعاً لـ «يفعل» كما كان «زيدان، وزيدون» تثنيةً وجمعاً لـ «زيد»؟ قيل: لأنَّ الفعل لا يجوز تثنيتُه، ولا جمعه، وإنّما لم يجز ذلك لأربعة أوجه:

الوجه الأوَّل: أنَّ الفعل يدلّ على المصدر، والمصدر لا يثنَّى ولا يجمع، لأنّه يدلّ على الجنس، إلاّ أن تختلف أنواعه، فيجوز تثنيته وجمعه؛ فلمَّا كان الفعل يدلّ على المصدر المبهم الدالّ على الجنس، لم يجز تثنيته ولا جمعه.

والوجه الثاني: أنَّ الفعل لو جازت تثنيته مع الاثنين، وجمعه مع الجماعة، لجازت تثنيته وجمعه مع الواحد، فكان يجوز أن يقال: «زيد قاما، وقاموا» إذا فعل ذلك مرّتين أو مراراً؛ فلمَّا لم يجز ذلك دلَّ على أنّه لا يثنى ولا يجمع.

والوجه الثالث: أن الفعل ليس بذاتٍ يُقْصَدُ إليها بأن يضمّ إليها غيرها، كما يكون ذلك في الأسماء، فلذلك لم يُثَنَّ، ولم يجمع.

والوجه الرابع: أنَّ الفعل يدلّ على مصدرٍ، وزمانٍ، فصار في المعنى كأنه اثنان، فكما لا يجوز تثنية الاسم المثنَّى كذلك لا يجوز تثنية الفعل.

فإن قيل: أليس الألف في «يفعلان» تدلّ على التثنية، والواو في «يفعلون» تدلّ على الجمع؟ قيل: الألف والواو تدلان على التثنية والجمع، لكنْ على تثنية

الضمير وجمعه، لا على تثنية الفعل وجمعه لما بيّنّا. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الخمسون

باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

إن قال قائل: لِمَ وجب أن تعمل «أنْ، ولَنْ، وإذنْ، وكَيْ» النصب؟ قيل: إنّما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل، ووجب أن يكون عملها النصب لأنّ «أنْ» الخفيفة تشبه «أنَّ» الثقيلة، و «أنَّ» الثقيلة تنصب الاسم، فكذلك «أنْ» هذه يجب أن تنصب الفعل؛ وحملت «لَنْ، وإذنْ، وكيْ» على «أَنْ»، وإنّما حملت عليها لأنّها تشبهها، ووجه الشبه بينهما أنّ «أَنْ» الخفيفة تخلص الفعل المضارع للاستقبال، وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال، فلمَّا اشتركا في هذا المعنى حملت عليها. ويحكى عن الخليل بن أحمد[1] أنّه قال: لا ينصب من الأفعال إلا بـ «أَنْ» مظهرةً أو مقدَّرة؛ والأكثرون على خلافه. وتكون «أَنْ» مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر؛ ألا ترى أنّك إذا قلت: «أَنْ تفعلَ كذا خيرٌ لك» يعني كان التقدير: «فعلك كذا خير لك» وما أشبه ذلك.

وأمّا «لن» ففيها قولان؛ فذهب الخليل إلى أنّها مركبة من كلمتين، وأصلها «لا أَنْ» فحذفوا الألف من «لا»، والهمزة من «أَنْ» لكثرة الاستعمال، كقولهم «ويل أمّه، ويلمّه» وركّبوا إحداهما مع الأخرى، فصار «لن». وذهب سيبويه إلى أنّها ليست مركَّبة من كلمتين؛ بل هي بمنزلة شيء على حرفين، ليس فيه زيادة؛ قال سيبويه: «ولو كانت على ما يقول الخليل، لما قلت: «أمَّا زيداً فلن أضرب» لأن ما بعد «أنْ» لا يعمل في ما قبلها». ويمكن أن يعتذر عن الخليل بأن يقال إن الحروف إذا ركّبت تغيّر حكمها بعد التركيب، عمَّا كانت عليه قبل التركيب؛ ألا ترى أنَّ «هل» لا يجوز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها، وإذا ركبت مع «لا» ودخلها معنى التخصيص جاز أن يعمل ما بعدها في ما قبلها، فيقال: «زيداً هلاَّ ضربت» فكذلك ههنا؟ ويمكن أن يقال على هذا أيضاً أنّ «هلاَّ» ذهب منها معنى الاستفهام، فجاز

---

(١) هو الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي، أبو عبد الرحمن، المتوفى سنة ١٧٠ هـ. من أئمة اللغة والأدب، وهو واضع علم العروض، وأستاذ سيبويه النحوي.

أن يتغيّر حكمها؛ وأمّا «لن» فمعنى النفي باقٍ فيها، فينبغي ألاَّ يتغيَّر حكمها.

وأمّا «إذن» فتستعمل على ثلاثة أضرب:

الأوّل: أن تكون عاملة، وهو أن تدخل على الفعل المضارع فيراد به الاستقبال، ويكون جواباً، نحو أن يقول القائل: «أنا أزورك» فتقول: «إذن أكرِمَك»، فيجب إعمالها لا غير.

والثاني: أن يدخل عليها الواو والفاء للعطف، فيجوز إعمالها وإهمالها، نحو قولك: «إنْ تكرمني: أنا أكرمك وإذن أحسن إليك» فيجوز إعمالها فتنصب الفعل بعدها، كما لو ابتدأت بها، فترجع إلى القسم الأوّل، ويجوز إهمالها فترفع الفعل بعدها، لأنّه مع الضمير المستكنّ فيه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير فيه: «أنا إذن أكرمك، وأحسن إليك» فرجع إلى القسم الثالث.

والثالث: أن تدخل بين كلامين أحدهما متعلق بالآخر، نحو أنْ تدخل بين الشرط وجوابه، نحو: «إن تكرمني إذن أكرمك» وبين المبتدأ وخبره، نحو: «زيد إذن يقوم» وما أشبه ذلك، فلا يجوز إعمالها بحال، وكذلك إذا دخلت على فعل الحال، نحو قولك: «إذن أظنك كاذباً» إذا أردت أنّك في حال ظنّ، وذلك لأنّ «إذن» إنما عملت لأنها أشبهت «أنْ» و «أنْ» لا تدخل على فعل الحال، ولا يكون بعدها إلا المستقبل، فإذا زال الشبه بطل العمل.

وأمّا «كي» فتستعمل على ضربين:

أحدهما: أن تعمل بنفسها، فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد، نحو: «جئتك لكي تعطيني حقّي».

والثاني: أن تعمل بتقدير «أنْ» لأنّهم يجعلونها بمنزلة حرف جرّ، ولأنّهم يقولون «كيما» كما يقولون «كما»، وإنّما وجب أن يقدَّر بعدها «أنْ» لأنَّ حروف الجرّ لا تعمل في الفعل.

فإن قيل: فلِمَ وجب تقدير «أنْ» بعدها، وبعد الفاء، والواو، وأو، واللام، وحتّى، دون أخواتها؟ قيل: لثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنَّ «أن» هي الأصل في العمل.

والوجه الثاني: أنَّ «أن» ليس لها معنى في نفسها بخلاف: «لن، وإذن، وكي» فلنقصان معناها، كان تقديرها أولى من سائر أخواتها.

والوجه الثالث: أنَّ «أنْ» لمّا كانت تدخل على الفعل الماضي والمستقبل، ولا يوجد هذا في سائر أخواتها، فقد وجد فيها مزيّة على سائر أخواتها في حالة إظهارها؛ فإذا وجد فيها مزيَّة على سائر أخواتها في حالة الإظهار، كانت أولى بالإضمار. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الحادي والخمسون

باب حروف الجزم

إن قال قائل: لِمَ وجب أن تعمل «لَمْ، ولمّا، ولام الأمر، ولا في النهي» في الفعل المضارع الجزْمَ؟ قيل: إنّما وجب أن تعمل الجزمَ لاختصاصها بالفعل؛ وذلك لأنَّ «لم» لمّا كانت تدخل على الفعل المضارع فتنقله إلى معنى الماضي، كما أنَّ «إنْ» التي للشرط والجزاء تدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى معنى المستقبل، فقد أشبهت حرف الشرط، وحرف الشرط يعمل الجزم، وكذلك ما أشبهه؛ وإنَّما وجب لحرف الشرط أن يعمل الجزم لأنَّه يقتضي جملتين، فلطول ما يقتضيه حرف الشرط اختير له الجزم، لأنَّه حذف وتخفيف، فبمنزلته «لم» في النقل، وكان محمولاً عليه.

وأمَّا «لام الأمر» فإنَّما وجب أن تعمل الجزم، لاشتراك الأمر باللام، وبغير اللام في المعنى، فيجب أن تعمل لام الجزم، ليكون الأمر باللام، مثل الأمر بغير اللام في اللفظ، وإن كان أحدهما كان(١) جزماً، والآخر وقفاً.

فأمَّا «لا» في النهي، فإنَّما وجب أن تجزم حملاً على الأمر، لأن الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره؛ ولمّا كان الأمر مبنياً على الوقف، وقد حمل النهي عليه، جعل النهي نظيراً له في اللفظ، وإن كان أحدهما جزماً، والآخر وقفاً على ما بيّنّا، فلهذا وجب أن تعمل الجزم.

فإن قيل: فإذا كان الأصل في «لم» أن تدخل على الماضي، فلِمَ نقل إلى

(١) كذا في الأصل. والأولى إسقاط هذه الكلمة.

لفظ المضارع؟ قيل: لأنّ «لم» يجب أن تكون عاملة، فلو لزم ما بعدها الماضي لما تبيَّن عملها، فنقل الماضي إلى المضارع ليتبيّن عملها.

فإن قيل: فهلاّ جوَّزتم دخولها على الماضي والمستقبل كما جاز في حرف الشرط والجزاء؟ قيل: الفرق بينهما ظاهر، وذلك لأنَّ الأصل في حروف الشرط والجزاء أن تدخل على فعل المستقبل، والمستقبل أثقل من الماضي، فعدل عن الأثقل إلى الأخف؛ فأمّا «لم» فالأصل فيها أن تدخل على الماضي، وقد وجب سقوط الأصل، فلو جوَّزنا دخولها على الماضي الذي هو الأصل لما جاز دخولها على الفعل المضارع الذي هو الفرع، لأنّه إذا استعمل الذي هو الأخفّ، لم يستعمل الفرع الذي هو الأثقل. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الثاني والخمسون

باب الشرط والجزاء

إن قال قائل: لِمَ عملت «إنْ» الجزم في الفعل المضارع؟ قيل: إنّما عملت لاختصاصها، وعملت الجزم لما بيّنّا من أنّها تقتضي جملتين: الشرط والجزاء؛ فلطول ما تقتضيه اختير لها الجزم، لأنّه حذف وتخفيف. فأمّا ما عدا «إنْ» من الألفاظ التي يجازى بها نحو: «مَنْ، وما، وأيّ، ومهما، ومتى، وأين، وأيّان، وأنّى، وأيّ حين، وحيثما، وإذما» فإنَّما عملت لأنَّها قامت مقام «إنْ» فعملت عملها، وكلّها مبنيّة لقيامها مقامها، ما عدا «أيًّا»، وسنذكر معانيها، ولِمَ أقيمت مقام الحرف مستوفى في باب الاستفهام.

فإن قيل: فما العامل في جواب الشرط؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك، فذهب بعض النحاة إلى أنّ العامل فيه حرف الشرط، كما يعمل في فعل الشرط؛ وذهب بعضهم إلى أنَّ حرف الشرط، وفعل الشرط يعملان فيه؛ وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط؛ وذهب أبو عثمان المازنيّ إلى أنّه مبنيّ على الوقف.

فمن قال إنَّ حرف الشرط يعمل فيهما جميعاً، قال: لأنَّ حرف الشرط يقتضي جواب الشرط، كما يقتضي فعل الشرط، ولهذا المعنى يسمّى حرف

الجزاء، فكما عمل في فعل الشرط، فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط. وأمّا من قال إنّهما جميعاً يعملان فيه، فلأنَّ فعل الشرط يقتضي الجواب، كما أنّ حرف الشرط يقتضي الجواب، فلمّا اقتضياه معاً عملا فيه معاً. وأمّا من قال: إن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في الجواب، فقال لأنَّ فعل الشرط يقتضي الجواب، وهو أقرب إليه من الحرف فكان عمله فيه أولى من الحرف. وأمّا من قال إنّه مبنيّ على الوقف، فقال: لأنَّ الفعل المضارع إنّما أعرب لوقوعه موقع الأسماء، والجواب ههنا لم يقع موقع الأسماء، فوجب أن يكون مبنيّاً. وذهب الكوفيّون إلى أنّه مجزوم على الجوار، لأنّ جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، فكان محمولاً عليه في الجزم؛ والحملُ على الجوار كثير في كلامهم. قال الشاعر: [البسيط]

كأنّما ضَرَبَتْ قُدّامَ أعينها قُطْناً بمستَحْصِدِ الأوتارِ محلوجِ(١)

وكان يقتضي أن يقال: «محلوجاً» فخفضه على الجوار، وكقول الآخر: [الرجز]

كأنَّ نَسْجَ العنكبوتِ المُرْمِلِ(٢)

وكقولهم: «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» وما أشبه ذلك؛ وهذا ليس بصحيح، لأنّ الحمل على الجوار قليل يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه لقلّته. وقد اعترض على هذه المذاهب كلّها باعتراضات: فأمّا من قال إن حرف الشرط يعمل فيهما وحده، فاعترض عليه بأنَّ حرف الشرط حرف جزم، والحروف الجازمة لا تعمل في شيئين لضعفها. وأمّا قول من قال إن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في الجواب، فلا يخلو عن ضعف، وذلك أنَّ الأصل في الفعل ألاّ يكون عاملاً في الفعل، فإذا لم يكن له تأثير في العمل في الفعل، وحرف الشرط له تأثير، فإضافة ما لا تأثير له، إلى ما له تأثير، لا تأثير له. وأمّا قول من قال: إنّه مبنيّ على الوقف

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٩٩٥؛ ولسان العرب (حمش)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٠٥؛ وتذكرة النحاة ص ٦١٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٩١.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٢٤٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٨٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩٥؛ والكتاب ١/ ٤٣٧؛ ولسان العرب (رمل)؛ ولبكير بن عبد الربعي في شرح شواهد المغني ١/ ٤٣٤؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٠٥؛ والخصائص ٣/ ٢٢١.

لأنّه لم يقع موقع الاسم ففاسد أيضاً، وذلك لأنَّ الفعل إذا ثبت له المشابهة بالاسم في موضع، واستحقّ الإعراب بتلك المشابهة، لم يشترط ذلك في كلّ موضع؛ ألا ترى أن الفعل المضارع يكون معرباً بعد حروف النصب، نحو «لن تقومَ» وبعد حروف الجزم نحو «لم يقمْ» وإن لم يحسن أن يقع موقع الأسماء، فكذلك ههنا؛ على أنَّ وقوعه موقع الأسماء إنما هو موجب لنوع من الإعراب وهو الرفع، وقد زال لا لجنس الإعراب، وليس من ضرورة زوال نوعٍ منه زوال جملة الجنس. والصحيح عندي أن يكون العامل حرف الشرط، بتوسّط فعل الشرط لا أنه عامل معه لما بيّنّا. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الثالث والخمسون

باب المعرفة والنكرة

إن قال قائل: هل المعرفة أصل أو النكرة؟ قيل: لا بل النكرة هي الأصل، لأنَّ التعريف طارىء على التنكير.

فإن قيل: ما حدّ النكرة والمعرفة؟ قيل: حدّ النكرة ما لم يخص الواحد من جنسه، نحو «رجل، وفرس، ودار» وما أشبه ذلك، وحدّ المعرفة ما خصَّ الواحد من جنسه.

فإن قيل: فبأيّ شيء تُعتبر النكرة من المعرفة؟ قيل: بشيئين: أحدهما دخول الألف واللام، نحو «الفرس، والغلام»، ودخول «ربّ» عليها، نحو «ربَّ فرس وغلام» وما أشبه ذلك.

فإن قيل: فعلى كم نوعاً تكون المعرفة؟ قيل: هي على خمسة أنواع؛ الاسم المضمر، والعَلَم، والمبهم وهو اسم الإشارة، وما عرّف بالألف واللام، وما أضيف إلى أحد هذه المعارف. فأمّا الاسم المضمر فعلى ضربين: منفصل، ومتّصل.

فأمَّا المنفصل فعلى ضربين: مرفوع، ومنصوب؛ فأمّا المرفوع فهو: «أنا، ونحن، وأنت، وأنتما، وأنتم، وأنتِ، وأنتنَّ، وهو، وهما، وهم، وهي، وهنّ» وأمّا المنصوب المنفصل: «فإيّاي، وإيّانا، وإيّاكَ، وإيّاكما، وإيّاكم، وإيّاكِ،

وإيّاكنّ، وإيّاه، وإيّاهما، وإيّاهم، وإيّاها، وإيّاهنّ» وذهب الخليل إلى أنّه مُظْهَرٌ استُعمِل استعمال المضمر؛ ومنهم من قال: إنه اسم مبهم أضيف للتخصيص، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره؛ ومنهم من قال: إنه بكماله اسم مضمر، ولا يعلم اسم مضمر يختلف آخره غيره؛ ومنهم من قال: إنّه اسم مضمر أضيف إلى الكاف، ولا يُعلم اسم مضمر أضيف غيره. والصحيح أنّ «إيّا» اسم مضمر، والكاف للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب؛ وذهب الكوفيّون إلى أنّ المضمر هو الكاف و «إيّا» عماد، وهذا ليس بصحيح، لأنّ الشيء لا يعمد بما هو أكثر منه، وقد بيّنّا فساد ذلك مستقصى في المسائل الخلافية.

وأما المتصل فعلى ثلاثة أضرب: مرفوع، ومنصوب، ومجرور؛ فأمّا المرفوع فنحو: «قمتُ، وقمنا، وقمتَ، وقمتما، وقمتِ، وقمتنَّ» والمضمر في «قام، وقاما، وقاموا، وقامت، وقامتا، وقمن» والضمير في اسم الفاعل نحو «ضارب» والضمير في اسم المفعول نحو «مضروب» وما أشبه ذلك. وأما المنصوب المتّصل فنحو: «رأيتني، ورأيتنا، ورأيتُكَ، ورأيتكما، ورأيتكم، ورأيتكنّ، ورأيته، ورأيتهما، ورأيتُهم، ورأيتها، ورأيتهنّ» وما أشبه ذلك. وأمّا المجرور فلا يكون إلا متّصلاً نحو: «مرَّ بي، وبنا، وبك، وبكما، وبكم، وبك، وبكنّ، وبه، وبهما، وبهم، وبها، وبهنّ» وما أشبه ذلك.

فإن قيل: فلم كان المرفوع والمنصوب ضميرين متصلاً ومنفصلاً، ولم يكن المجرور كذلك؟ قيل: لأن المرفوع والمنصوب يجوز في كلّ واحد منهما أن يفصل بينه وبين عامله؛ ألا ترى أنَّ المرفوع يجوز أن يتقدّم فيرفع بالابتداء، فلا يتعلّق بعامل لفظيّ، وكذلك المنصوب يجوز أن يتقدّم على الناصب، كتقدّم المفعول على الفعل والفاعل، فلمّا كانا يتصلان بالعامل تارة، وينفصلان تارة أخرى، وجب أن يكون لهما ضميران: متّصل، ومنفصل؛ وأمّا المجرور فلا يجوز أن يتقدَّم على عامله، ولا يفصل بين عامله ومعموله إلا في ضرورة لا يعتدّ بها، فوجب أن يكون ضميره متصلاً لا غير.

وأمّا الاسم العلم فنحو: «زيد، وعمرو، وأبي محمد» وأشباه ذلك. وأمّا المبهم فنحو: «هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وتيك، وتلك، وتانك، وتينك، وهؤلاء» وما أشبه ذلك. وأمّا ما عرّف بالألف واللام فنحو قولك: «الرجل،

والغلام»، وقد اختلف النحويّون في ذلك، فذهب الخليل إلى أنَّ تعريفه بالألف واللام معاً، وذهب سيبويه إلى أنَّ تعريفه باللام وحدها، وأنَّها لما زيدت للتعريف ساكنة أدخلوا عليها الهمزة لئلا يبتدأ بالسّاكن، لأنَّ الابتداء بالساكن محال؛ وفي الخلاف بينهما كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر، وقد أفردنا كتاباً فيه. وأمَّا ما أضيف إلى أحد هذه المعارف فنحو «غلامي، وغلام زيد، وغلام هذا، وغلام الرجل، وغلام صاحب عمرو» وما أشبه ذلك.

فإن قيل: فما أعرفُ هذه المعارف؟ قيل: اختلف النحويّون في ذلك، فذهب بعضهم إلى أنَّ الاسم المضمر أعرف المعارف، ثم الاسم العلم، ثم الاسم المبهم، ثم ما فيه الألف واللام؛ وأعرف الضمائر ضمير المتكلم لأنه لا يشاركه فيه أحد غيره، فلا يقع فيه التباس، بخلاف غيره من سائر المعارف. والذي يدلّ على أنَّ الضمائر أعرف المعارف أنَّها لا تفتقر إلى أن توصف كغيرها من المعارف، وهو قول سيبويه. وذهب بعضهم إلى أنّ الاسم المبهم أعرف المعارف، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، وهو قول أبي بكر ابن السرّاج. وذهب آخرون إلى أنّ أعرف المعارف الاسم العلم، لأنَّه في أوّل وضعه لا يكون له مشارك به، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما عُرف بالألف واللام، وهو قول أبي سعيد السيرافيّ. فأمَّا ما عُرّف بالإضافة فتعريفه بحسب ما يضاف إليه من المضمر، والعلم، والمبهم، وما فيه الألف واللام على اختلاف الأقوال.

فإن قيل: فلِمَ بني الاسم المضمر والمبهم دون سائر المعارف؟ قيل: أمَّا المضمر فإنَّما بني لأنَّه أشْبَهَ الحرف، لأنَّه جعل دليلاً على المظهر، فإذا جعل علامة على غيره أشبه تاء التأنيث، فقد أشبه الحرف وإذا أشبه الحرف فيجب أن يكون مبنيّاً. وأمّا المبهم، وهو اسم الإشارة، فإنّما بني لتضمنه معنى حرف الإشارة.

فإن قيل: أين حرف الإشارة؟ قيل: حرف الإشارة وإن لم ينطقوا به، إلا أنّ القياس كان يقتضي أن يوضع له حرف كغيره من المعاني كالاستفهام، والشرط، والنفي، والنهي، والتمني، والترجّي، والعطف، والنداء، والاستثناء، إلى غير ذلك، إلاّ أنّهم لمَّا لم ينطقوا به، وضمّنوا معناه اسم الإشارة وإن لم يُنطَق به، وجب أن يكون مبنيّاً. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الرابع والخمسون

باب جمع التكسير

إن قال قائل: لِمَ جمع «فَعْل» (بفتح الفاء، وسكون العين) في القلة على «أفعُل»، وسائر أوزان الثلاثيّ، وهي «فِعْل، فَعَل، فَعُل، فَعِل، فُعْل، فِعَل، فُعَل»[١] تجمع على: «أفعال»؟ قيل: لأنّ «فَعْلاً» أكثر استعمالاً من غيره من سائر الأوزان، و «أفعُل» أخفّ من «أفعال» فأعطوا ما يكثر استعماله الأخفّ، وأعطوا ما يقلّ استعماله الأثقل ليعادلوا بينهما. فأمّا قولهم: «فَرْخ وأفراخ، وأَنْف وآناف، وزَنْد وأزْناد» في حروف معدودة فشاذ لا يقاس عليه، على أنّهم قد تكلّموا عليها فقالوا: إنما قالوا في جمع: «فرخ: أفراخ» لوجهين:

أحدهما: أنّهم حملوه على معنى «طيْر»، فكما قالوا في جمع: «طَيْر: أطيار» فكذلك قالوا في جمع: «فرْخ: أفراخ» لأنّه في معناه.

والوجه الثاني: أنّ فيه الراء، وهو حرف تكرير فينزل التكرير فيها بمنزلة الحركة، فصار بمنزلة «فَعَل» بفتح العين، فجمع على «أفعال» كـ «جبل: وأجبال، وجمل: وأجمال» قال الشاعر: [البسيط]

ماذا تقولُ لأفراخٍ بذي مَرَخٍ زُغْبِ الحواصلِ لا ماءٌ ولا شَجَرُ[١]
ألقيتَ كاسِبَهم في قعرِ مظلمةٍ فاغفِرْ عليك سلامُ الله يا عُمَرُ

وأمّا «أنف» فإنّما جمعوه على «أفعال» فقالوا «آناف» لأنَّ فيها النون، والنون فيها غُنَّة، فصارت الغنة فيها بمنزلة الحركة، فصار بمنزلة «فَعَل» فجمع على «أفْعال» وأمّا «زَنْد» فإنّما جمع على «أفعال» فقالوا «أزناد» لوجهين:

أحدهما: لما ذكرنا أنَّ النون فيها غُنّة، فصارت كأنّها متحركة.

والوجه الثاني: أنَّ «زنداً» في معنى «عود» و «عود» يجمع على «أعواد» فكذلك ما كان في معناه.

---

(١) البيتان للحطيئة في ديوانه ص ١٦٤؛ وأوضح المسالك ٤/ ٣١٠؛ والأغاني ٢/ ١٥٦؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٩٤؛ والخصائص ٣/ ٥٩؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٣٤؛ ومعجم ما استعجم ص ٨٩٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٢٤.

فإن قيل: فلِمَ جمعوا «فَعْلاً» إذا كانت عينه ياءً أو واواً على «أفعال» ولم يجمعوه على «أفْعُل»؟ قيل: لأنّهم لو جمعوه على «أفعُل» على قياس الصحيح، لأدَّى ذلك إلى الاستثقال، ألا ترى أنّك لو قلت في جمع «بَيْت: أبْيُت» وفي جمع «عود: أعْوُد» لأدَّى ذلك إلى ضمّ الياء والواو، والياء تستثقل عليها الضمة، لأنها معها بمنزلة ياء وواو، وكذلك الواو أيضاً تستثقل عليها الضمّة أكثر من الياء، لأنَّها معها بمنزلة واوين، فلمّا كان ذلك مستثقلاً، عدلوا عنه إلى «أفعال».

فإن قيل: فلِمَ جمعوا بين «فِعال، وفُعُول» في جمع الكثرة؟ قيل: لاشتراكهما في عدد الحروف، وإن كان في أحدهما حرف ليس في الآخر.

فإن قيل: فلِمَ خصّوا في جمع التكسير ما كان على «فَعْل» ممَّا عينه واو بـ «فِعال» نحو «ثوب: وثِياب» وممّا عينه ياء بـ «فُعُول» نحو: «شيخ: وشُيُوخ» وهلا عكسوا؟ قيل: إنَّما لم يجمعوا ما كان من ذوات الواو على «فُعُول» لأنه كان يؤدي إلى الاستثقال، ولا يؤدّي إلى ذلك إذا جمع على «فِعال». ألا ترى أنَّه لو جمع على «فُعول» لكان يؤدّي إلى اجتماع واوين وضمّة، نحو «ثُوُوب، وحُوُوض» وذلك مستثقل لاجتماع واوين، وجوّزوا ذلك في الياء، لأنَّها أخفّ من الواو، فكذلك خصّوا ما كان عينه واواً بـ «فِعال»، وما كان عينه ياء بـ «فُعُول».

فإن قيل: فمن أين زعمتم أنَّ «أفْعُلاً» لا يكون إلاَّ في جمع «فَعْل»، وقد قالوا: «زَمَن: وأَزْمُن» فجمعوا «فَعَلاً» بفتح العين على «أَفْعُل»؟ قيل: إنَّما قالوا: «زَمَن وأزْمُن» وإن كان القياس يوجب أن يقال: «أزمان» إلاَّ أنَّه لما كان «زَمَن» في معنى «دَهْر» و «دَهْر» يجمع على «أدْهُر» فكذلك أيضاً جمعوا زمناً على «أزْمُن» لأنَّه في معناه، كقوله: [الطويل]

أمَنْـزِلَتَـيْ مَـيٍّ سَـلامٌ عليكمـا   هل الأَزْمُنُ اللاّئي مَضَيْنَ رواجِعُ[1]

فإن قيل: فلِمَ جُمع ما جاء على «فُعْل» في الأغلب على «فِعلان»؟ قيل: لأنَّ «فُعْلاً» مقصور من «فُعال» وما كان على «فُعال» فإنّه يجمع على «فِعلان» نحو

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٢٧٣؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦٣؛ وشرح المفصل ٥/ ١٧؛ والكتاب ٣/ ٥٧١؛ واللمع في العربية ص ٢٤٨؛ ولسان العرب (نزل).

«غُراب وغِربان، وعُقاب وعِقبان» وكذلك ما كان مقصوراً منه يجمع على «فِعْلان».

فإن قيل: فلم وجب تَحْريك العينِ من «فَعْلة» بفتح الفاء وسكون العين في الجمع، نحو «جَفَنَات، وقَصَعَات» وسُكِّنت في نحو «خَدْلات[1]، وصَعْبات» من «فَعْلة»؟ قيل: لأنَّ «فَعْلة» بفتح الفاء، وسكون العين تكون اسماً غير صفة، نحو «جَفْنَة، وقَصْعَة» وتكون صفة نحو «خَدْلة، وصَعْبَة» فحرّكت العين منها إذا كانت اسماً غير صفة، نحو «جَفَنات، وقَصَعات» للفرق بينهما وبين الصفة نحو «خدْلات، وصَعْبات».

فإن قيل: فلِمَ كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة وهلاَّ عكسوا، وكان الفرق حاصلاً؟ قيل: إنّما كان الاسم أولى بالتحريك من الصفة، لأن الاسم أقوى وأخفّ، والصفة أضعف وأثقل؛ فلمّا كان الاسم أقوى وأخفّ، والصفة أضعف وأثقل، كان الاسم للتحريك أَحْمَل. فأما قول الشاعر: [الطويل]

أَبَتْ ذِكَرٌ، عَوَّدْنَ أحشاءَ قلبهِ خُفوقاً، وَرَفْضَاتُ الهوى في المفاصلِ[2]

فسكّن «رَفْضات»، والأصل «رَفَضات» بالفتح، لأجل ضرورة الشعر.

فإن قيل: فلِمَ إذا كانت العين من «فَعْلة» معتلّة أو مضاعفة تكون ساكنة كالصفة، نحو «عَوْرات، وَبَيْضات، وسلاَّت» وما أشبه ذلك؟ قيل: إنّما كانت ساكنة إذا كانت العين معتلة، لأنّ الحركة توجب ثقلاً في الواو والياء، فسكّنوهما هرباً من ثقل الحركة عليهما، وحرصاً على تصحيحهما؛ ومن العرب من يفتح الياء والواو، فيقول: «عَوَرَات، وبَيَضَات» كما لو كان صحيح العين، وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ: ﴿ثلاثُ عَوَرَات لَكُم﴾[3] بفتح الواو. قال الشاعر: [الطويل]

أخو بَيَضَاتٍ رائحٌ متأوِّبٌ رَفيقٌ بمسح المنكبين سَبُوحُ[4]

---

(١) الخَدْلة من النساء: الممتلئة الساقين والذراعين.

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٣٣٧؛ وخزانة الأدب ٨/ ٨٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧؛ وشرح المفصل ٥/ ٢٨؛ ولسان العرب (شنب)؛ والمحتسب ١/ ٥٦؛ والمقتضب ٢/ ١٩٢.

(٣) سورة النور، الآية: ٥٨.

(٤) البيت لأحد الهذليين في الدرر ١/ ٨٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٩٩؛ وشرح المفصل ٥/ ٣٠؛ وبلا نسبة =

وإنّما كانت ساكنة إذا كانت مضاعفة لئلا يجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد، وذلك مستثقل؛ ألا ترى أنّك لو قلت في جمع: «سَلّة: سَلَلات، وملّة: مللات» لكان ذلك مستثقلاً؟

فإن قيل: فلِمَ جاز في جمع «فُعْلة» بضم الفاء وسكون العين، ضمّ العين، وفتحها، وسكونها، نحو: «ظُلْمة: ظُلُمات، وظُلَمات، وظُلْمات»؟ قيل: أمّا الضمّ فللإتباع، وأمّا الفتح ففراراً من اجتماع ضمّتين، وأمّا السكون فللتخفيف، كقولهم في «عَضُد: عَضْد».

فإن قيل: فلِمَ جاز في جمع «فِعْلة» بكسر الفاء، وسكون العين، كسرُ العين، وفتحُها، وسكونُها، نحو: «سِدرة: سِدِرات وسِدَرات وسِدْرات»؟ قيل: أمَّا الكسر فللإتباع، وأمَّا الفتح ففراراً من اجتماع الكسرتين، وأمَّا السكون فللتخفيف، كقولهم في: «كَتِف: كَتْف» كما بيّنّا في جمع «فَعْلة»، والألف والتاء، في جميع ذلك كلّه للقلّة عند بعض النحويين؛ ويحتجون بما روي عن حسَّان بن ثابت أنشد النابغة قصيدته التي يذكر فيها: [الطويل]

لنا الجفَنَاتُ الغرُّ يلمَعْنَ بالضحى ... وأسيافنا يقطرن من نَجْدةٍ دما

فلم يَرَ فيه اهتزازاً؛ فعاتبه على ذلك، فقال له النابغة: قد أخطأت في بيت واحد في ثلاثة مواضع، وأغضيتُ عنها، ثم جئتَ تلومني!! فقال له حسَّان: وما تلك المواضع؟ فقال له:

الأوّل: أنك قلت: الجَفَنَات وهي تدلّ على عدد قليل، ولا فخر لك أن يكون لك في ساحتك ثلاث جفنات أو أربع.

والثاني أنّك قلت: «يلمعن» واللمعة بياض قليل، فليس فيه كبير شأن.

والثالث أنَّك قلت «يقطرن» والقطرة تكون للقليل، فلا يدلّ ذلك على فرط نجدة؛ وكان يجب أن تقول: «الجِفَان ويَسِلن». وهذا عندي ليس بصحيح، لأن هذا الجمع يجيء للكثرة، كما يجيء للقلّة؛ قال الله تعالى: ﴿وَهُم في الغُرُفات

= في أوضح المسالك ٤/٣٠٦؛ وخزانة الأدب ٨/١٠٢؛ والخصائص ٣/١٨٤؛ وسر صناعة الإعراب ص ٧٧٨؛ ولسان العرب (بيض)؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٣٢؛ والمحتسب ١/٥٨؛ والمنصف ١/٣٤٣؛ وهمع الهوامع ١/٢٣.

آمنون﴾[1] والمراد به الكثرة لا القلَّة؛ والذي يدلّ على ذلك أنّه جمع صحيح، فصار بمنزلة قولهم: «الزيدون، والعمرون». وكما أنَّ قولهم: «الزيدون، والعمرون» يكون للكثرة والقلّة، فكذلك هذا الجمع. وأمّا ما رُوي عن النابغة وحسّان فقد كان أبو عليّ الفارسي يَقْدَح فيه، ولو صحّ، فيحتمل أن يكون النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ملامة حسّان، ويعارضها في الحال.

فإن قيل: فلِمَ جاز أن يكتفى ببناء القلَّة عن بناء الكثرة وببناء الكثرة عن بناء القلَّة؟ قيل: إنّما جاز أن يكتفى ببناء القلَّة عن بناء الكثرة، نحو: «قلم وأقلام، وَرسن وأرسان، وأُذُن وآذان، وطُنُب[2] وأطناب، وكتف وأكتاف، وإبل وآبال» وأن يكتفى ببناء الكثرة عن بناء القلّة نحو «رجل ورجال، وسبع وسباع، وشِسْع[3] وشُسُوع» لأنَّ معنى الجمع مشترك في القليل والكثير، فجاز أن ينوي بجمع القلَّة جمعَ الكثرة لاشتراكهما في الجمع، كما جاز ذلك في ما يجمع بالواو والنون نحو (الزيدون)، وجاز أن ينوي بجمع الكثرة جمع القلَّة كما يجوز أن ينوي بالعموم الخصوص.

فإن قيل: فلِمَ جُمع ما كان رباعيّاً على مثال واحد، وهو مثال «فعالل»؟ قيل: لأنَّ ما كان على أربعة أحرف لمّا كان أثقل ممّا كان على ثلاثة أحرف، أُلزم طريقةً واحدة، وزيدت الألف على واحدة دون غيرها، لأنّها أخفّ الحروف، لأنّها قطّ لا تكون إلاّ ساكنة.

فإن قيل: فلم حُذِفَ آخر ما كان خماسيّاً في الجمع، نحو: «سفرجل وسفارج»؟ قيل: إنّما وجب حذف آخر حروفه لطوله، ولو أُتي به على الأصل لكان مستثقلاً، فحذف طلباً للخفّة، وكان الآخر أولى بالحذف، لأنّه أضعف حروف الكلمة، لأنَّ الحذف في آخر الكلمة أكثر من غيره.

فإن قيل: فلِمَ جاز أن يقولوا في جمع: «سفرجل: سفاريج» بالياء؟ قيل: لأنّهم لما حذفوا اللام، جعلوا الياء عوضاً عن اللام المحذوفة منه.

---

(١) سورة سبأ، الآية: ٣٧.

(٢) الطنب: حبل الخباء والسرادق ونحوهما أو الوتد.

(٣) شسع النعل: هو أحد سيورها الذي يدخل بين الإصبعين ويدخل طرفه في ثقب صدر النعل.

فإن قيل: فلِمَ عُوّض بالياء دون غيرها؟ قيل: لأن ما بعد ألف التكسير مكسور، فكأنَّهم أشبعوا الكسرة فنشأت الياء، وذلك ليس بثقيل، فلهذا كانت الياء أَولى من غيرها.

فإن قيل: فلِمَ حذفوا الزيادة منه في الجمع إذا لم تقع رابعة ولم يحذفوها إذا وقعت رابعة؟ قيل: إنّما حذفوا الزيادة إذا لم تقع رابعة، لأنَّهم إذا حذفوا منه الحرف الأصليّ، فالزائد أولى، وإنَّما لم يحذفوها إذا وقعت رابعة، لأنّهم يجتلبون لها الياء قبل الطرف، وإذا وجدت قبل الطرف وهي من نفس الكلمة، فينبغي ألا تحذف، لأنّها أولى بالثبات من المجتلبة.

فإن قيل: فلِمَ قالوا في جمع: «مِفتاح: مفاتيح، وجرموق[1]: جراميق» فقلبوا الألف والواو، وأبقوا الياء على حالها؟ قيل: إنّما قلبوا الألف والواو ياءً لسكونهما وانكسار ما قبلهما، وأبقوا الياء على حالها، لأن الكسرة تُوجِب قلب الألف والواو ياء، فَلأَن تبقى «الياء» على حالها، كان ذلك من طريق الأَوْلى. فاعرفه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الخامس والخمسون

باب التصغير

إن قال قائل: لِمَ ضُمَّ أوّل الاسم المُصَغَّر؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أنَّ الاسم المصغّر يتضمّن المكبَّر، ويدلّ عليه، فأشبَهَ فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، فكما بُني أوَّلُ فعلِ ما لم يُسَمَّ فاعله على الضمّ، فكذلك أوَّل الاسم المصغّر.

والوجه الثاني: أنَّ التصغير لما صيغ له بناء، جُمع له جميع الحركات، فبُني الأوّل على الضمّ لأنّه أقوى الحركات، وبُني الثاني على الفتح تَبْييناً للضمَّة، وبُني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف، دون ما كان على ثلاثة أحرف، لأنَّ ما كان على ثلاثة أحرف، يقع ما بعد الياء منه حرفُ الإعراب، فلا يجوز أن يُبنى على الكسر.

(١) الجرموق: ما يلبس فوق الخفّ الصغير ليقيه من الطين.

فإن قيل: فلِمَ كان التصغير بزيادة حرفٍ، ولم يكن بنقصان حرف؟ قيل: لأنَّ التصغير قام مقام الصفة؛ ألا ترى أنك إذا قلت في «رَجُل: رُجَيْل» وفي «دِرْهَم: دُرَيْهِم» وفي «دينار: دُنَيْنير» قام «رُجَيْل» مقام: «رجل صغير»، وقام «دُرَيْهم» مقام «درهم صغير»، وقام «دُنَيْنير» مقام: «دينار صغير». فلمَّا قام التصغير مقام الصفة، وهي لفظ زائد، جُعل بزيادة حرف، وجُعل ذلك الحرف دليلاً على التصغير لأنّه قام مقام ما يوجب التصغير.

فإن قيل: فلِمَ كانت الزيادة ياءً، ولِمَ كانت ساكنة، ولِمَ كانت ثالثة؟ قيل: إنّما كانت ياءً، لأنّهم لمّا زادوا الألف في التكسير، والتصغير والتكسير من وادٍ واحد، زادوا فيه الياء لأنّها أقرب إلى الألف من الواو. وإنّما كانت ساكنةً ثالثة، لأنّ ألف التكسير لا تكون إلا كذلك.

فإن قيل: فلِمَ حُمِل التصغير على التكسير، ومن أين زعمتم أنّهما من وادٍ واحد؟ قيل: إنَّما حُمِل التصغير على التكسير لأنَّه يغير اللفظ والمعنى، كما أنَّ التكسير يغيّر اللفظ والمعنى؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت في تصغير «رَجُل: رُجَيْل» أنَّك قد غيّرت لفظه بضمّ أوّله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة ثالثة، وغيّرت معناه لأنَّك نقلته من الكبر إلى الصغر، كما أنَّك إذا قلت في تكسيره: «رجال» غيّرت لفظه بزيادة الألف، وفتح ما قبلها، وغيّرت معناه لأنَّك نقلته من الإفراد إلى الجمع؟ ولهذا المعنى قلنا إنهما من وادٍ واحد.

فإن قيل: فلِمَ ألزموا التصغير طريقة واحدة، ولم تختلف أبنيته كاختلاف أبنية التكسير؟ قيل: لأن التصغير أضعف من التكسير؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت «رُجَيْل» فقد وصفته بالصغير، من غير أن تضمّ إليه غيره، وإذا قلت «رجال» فقد ضممت إليه غيره، وصيّرت الواحد جمعاً؟ فلمَّا كان التصغير أضعف من التكسير في التغيير، وكان المراد به معنى واحداً، أُلزم طريقة واحدة، ولمّا كان التكسير أقوى من التصغير في التغيير، ويكون كثيراً وقليلاً، وليس له نهاية ينتهى إليها، خُصّ بأبنية تدلّ على القلة والكثرة، فلذلك اختلفت أبنيته.

فإن قيل: فلِمَ إذا كان الاسم خماسياً يُحذف آخر حروفه في التصغير، نحو: «سفرجل، وسفيرج»؟ قيل: إنَّما وجب حذف آخر حروفه في التصغير لطوله على ما بيّنّا في التكسير، لأنّ التصغير يجري مجرى التكسير، وهذا يجوز فيه التعويض،

فيقال: «سفيريج» كما قالوا في التكسير: «سفاريج». ولهذا أيضاً إذا كانت الزيادة غير رابعة حُذفت، وإذا كانت رابعة لم تُحذف، حملاً للتصغير على التكسير، لأنَّ التصغير والتكسير من وادٍ واحد.

فإن قيل: فلِمَ ردّوا التاء في تصغير المؤنث إذا كان الاسم ثلاثياً نحو: «شمس وشُمَيْسة» ولم يردّوها إذا كان الاسم على أربعة أحرف، نحو: «زينب وزُيَيْنِب»؟ قيل: إنّما ردّوا التاء في التصغير، لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها؛ ألا ترى أنّهم قالوا في تصغير: «باب: بويب» وفي تصغير «ناب: نييب» فردّوا الألف إلى أصلها، وأصلها في «باب» الواو، لأنك تقول في تكسيره: «أبواب، وبوَّبْتُ باباً»، وأصلها في «ناب» الياء لأنّك تقول في تكسيره: «أنياب، ونيَّبْتُ ناباً» وفي الأمر منه: «نَيِّبْ»، وفي الأمر من الأوّل: «بَوِّبْ»؟ فإذا كان التكسير والتصغير يردّان الأشياء إلى أصولها، والأصل في نحو «شمس» أن تكون بعلامة التأنيث، للفرق بين المذكّر والمؤنث، وجب ردّها في التصغير، واختصّ رد التاء بالثلاثي لخفّة لفظه. فأمّا الرباعي فلم تُردّ فيه التاء لطوله، فصار الطول بدلاً من تاء التأنيث. فأمّا ما لم تُردّ فيه التاء في التصغير من الثلاثي فنحو قولهم في «قوس: قُوَيْس» وفي «فرس: فُرَيْس» وفي «عرس: عُرَيْس» وفي «حرب: حُرَيْب» وفي «ناب الإبل: نييب» وفي «درع الحديد: دُرَيع». وأمّا ما أثبتوا فيه التاء في التصغير من الرباعي فنحو قولهم في «قُدّام: قُدَيْديمة» وفي «وراء: وُرَيِّئة» وفي «أمام: أميِّمة»، فقد تكلّموا عليه، فقالوا: إنما لم تلحق التاء في التصغير ما كان ثلاثياً لأنّه أُجري مجرى المذكَّر، لأنّه في معناه، وذلك لأنَّ «القوس» في معنى «العود»؛ و «الفرس» ينطلق على المذكر والمؤنث، والمذكَّر هو الأصل، فبقي لفظ تصغيره على أصله، و «العرس» في معنى «التعريس» و «الحرب» في الأصل مصدر «حربتُ حرباً» والمصدر في الأصل مذكَّر؛ و «الناب» روعي فيها معنى الناب الذي هو السنّ، وهو مذكَّر، لأنّها سمّيت به عند سقوطه؛ و «درع الحديد» في معنى الدرع الذي هو القميص. وإنَّما أثبتوا التاء في التصغير في ما كان رباعيّاً نحو: «قديديمة، وَوُرَيِّئة، وأُمَيِّمَة» لوجهين:

أحدهما: أنَّ الأغلب في الظروف أن تكون مذكّرة، فلو لم يدخلوا التاء في هذه الظروف، وهي مؤنثة، لالتبست بالمذكر.

والوجه الثاني: أنهم زادوا التاء تأكيداً للتأنيث، ويحتمل أيضاً وجهاً ثالثاً، وهو أنّهم أثبتوا التاء تنبيهاً على الأصل المرفوض، كما صحّحوا الواو في «العود» والحركةَ تنبيهاً على أنَّ الأصل في «باب: بوب، ودار: دور» وهو أصل مرفوض. وعلى كل حال فكلا القسمين شاذ لا يقاس عليه.

فإن قيل: فلِمَ خالفوا بين تصغير الأسماء المبهمة وما أشبهها وبين الأسماء المتمكّنة فقالوا في تصغير: «ذا: ذيّا»، وفي «تا: تيّا» وفي «الذي: الُّذيّا» وفي «التي: الُّتيّا»؟ قيل: إنّما فعلوا ذلك جرياً على أصول كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب، لأنَّ الأسماء المبهمة لما كانت مغايرة للأسماء المتمكّنة، جعلوا لها حكماً غير حكم الأسماء المتمكّنة، لتغايرهما، فلم يضمّوا أوائلها في التصغير كما فعلوا في الأسماء المتمكّنة، وزادوا في آخرها ألفاً ليكون علماً للتصغير، كالضمَّة في أوائل الأسماء المتمكّنة، وجوَّزوا أن تقع ياء التصغير فيها ثانية، كقولهم في «ذا: ذيّا» وفي «تا: تيّا».

فإن قيل: فلِمَ لم يمتنع وقوع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الأسماء المتمكّنة؟ قيل: إنّما لم يمتنع وقوع ياء التصغير فيها ثانية، كما امتنع في الأسماء المتمكّنة، لأنَّ أوائلها مفتوحة، فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها، بخلاف الأسماء المتمكّنة، فإن أوائلها مضمومة، فيمتنع وقوع الياء الساكنة بعدها.

فإن قيل: فلِمَ زادوا الألف في آخرها علامةً للتصغير؟ قيل: إنما حسن زيادة الألف في آخرها علامة للتصغير، لأنّها أسماء مبنيّة، فجعل في آخرها ألف، لتكون على صيغة لا يتصوّر دخول الحركة التي هي آلة الإعراب عليه. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب السادس والخمسون

باب النَّسَب

إن قال قائل: لِمَ زِيْدت الياء في النَّسَب مشَدَّدةً مكسوراً ما قبلها، نحو: «زيديّ، وعمريّ، وبغداديّ، ومصري» ونحو ذلك؟ قيل: أولاً إنّما كانت ياءً تشبيهاً بياء الإضافة لأنّ النسب في معنى الإضافة، ولذلك كان المتقدّمون من

النحويين يترجمونه[1] بـ «باب الإضافة»؛ وكانت الياء مشدّدة لأنَّ النسب أبلغ من الإضافة، فشدّدوا الياء ليدلّوا على هذا المعنى؛ وكانت مكسوراً ما قبلها توطيداً لها.

فإن قيل: فلِمَ حذفوا تاء التأنيث في النسب، نحو قولهم في النسب إلى «مكّة: مكّيّ» ونحو ذلك؟ قيل: لخمسة أوجه:

أحدها: أنها إنّما حذفت لئلاّ تقع في حشو الكلمة؛ وتاء التأنيث لا تقع في حشو الكلمة.

والثاني: أنّها إنّما حذفت لئلا يؤدي إلى الجمع بين تاءي التأنيث في النسب إلى المؤنث إذا كان المنسوب مؤنثاً؛ ألا ترى أنّك إذا قلت في النسب إلى الكوفة والبصرة في المذكر: «رجل كوفتيّ، وبصرتيّ» لقلت في المؤنث: «امرأة كوفتيّة وبصرتيّة»؛ فلمّا كان ذلك يؤدّي إلى الجمع بين تاءي تأنيث في المؤنث نحو: «كوفتية وبصرتية» والجمع بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة لا يجوز، حذفوا التاء من المذكَّر، لئلا يجمعوا بين علامتي تأنيث في المؤنث.

والثالث: أنّها إنّما حذفت لأن ياءي النسب قد تنزّلا منزلة تاء التأنيث في الفرق بين الواحد والجمع؛ ألا ترى أنّهم قالوا: «روميّ وروم، وزنجيّ وزنج» ففرقوا بين الواحد والجمع بياء النسب، كما فرّقوا بتاء التأنيث بين الواحد والجمع في قولهم: «نخلة ونخل، وتمرة وتمر». فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه، لم يجمعوا بينهما، كما لم يجمعوا بين علامتي تأنيث.

والرابع: أنَّها إنَّما حذفت لأن هذه التاء حكمها أن تنقلب في الوقف هاءً، فلمَّا كانت تتغير، ولا يمكن أن تجرى على حكمها في أن تكون تارة تاءً، وتارة هاء، كان حذفها أسهل عليهم.

والخامس: أنَّ تاء التأنيث بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم، ولو نَسَبْتَ إلى اسمٍ ضُمَّ إلى اسم، لحذفْتَ الاسم الثاني، فكذلك ههنا تحذف تاء التأنيث.

---

(١) الترجمة هي البيان والإيضاح. والمراد أنهم يضعونه في باب الإضافة. ومنه ترجمة فلان وكتب التراجم: أي الكلام المبيِّن لهوية شخص وسيرته.

فإن قيل: فلم حذفت الياء من باب «فُعَيْلة، وفَعِيلة» نحو قولهم في النسب إلى «جُهَينة: جُهَنيّ» وإلى «ربيعة: رَبَعيّ» دون باب: «فَعِيل، وفُعَيل» نحو قولك في النسب إلى: «ثَقِيف: ثقيفيّ» وفي النسب إلى «هُذَيْل: هُذَيْليّ»؟ قيل: إنّما وجب حذف الياء في باب «فُعَيْلة، وفَعِيلة» دون باب «فَعِيل، وفُعَيل» لأنَّ باب «فُعَيلة، وفَعِيلة» اجتمع فيه سببان موجبان للحذف، وهما: طلب التخفيف، وتأنيس التغيير لحذف تاء التأنيث وباب «فَعِيل، وفُعَيل» ليس فيه إلا سبب واحد وهو طلب التخفيف، فلمّا كان في باب «فُعَيلة، وفَعِيلة» سببان لزمه الحذف، ولمّا كان في باب «فَعِيل، وفُعَيل» سبب واحد لم يلزم الحذف.

فإن قيل: فلِمَ قالوا: «حنَفيّ» بالفتح، وإن كان الأصل هُوَ الكسر؟ قيل: لأنّهم قلبوا الكسرة فتحة طلباً للتخفيف، كما قالوا في النسب إلى «شَقِر: شَقَريّ» وإلى: «نَمِر: نَمَريّ» بالفتح، وإن كان الأصل هو الكسر طلباً للتخفيف؛ ألا ترى أنّهم لو قالوا: «شَقِريّ، ونَمِريّ» بالكسر، لأدّى ذلك إلى توالي كسرتين بعدهما ياء مشدّدة، وذلك مستثقل؟ فعدلَوا عن الكسرة إلى الفتحة فقالوا: «شَقَريّ؛ ونَمَريّ» فكذلك ههنا. وكذلك قالوا في النسب إلى «عليّ: علويّ» بالفتح، لأنهم لما حذفوا الياء الأولى التي هي ياء «فعيل» بقي على وزن «فعِل» وأبدلوا من الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصار «عليّ» كـ «رَحًى، وعصا» فقلبوا من الألف واواً، فقالوا: «علويّ» كما قالوا «رَحَويّ، وعَصَويّ».

فإن قيل: فلِمَ وجب قلب ألف «رحى، وعصا» واواً؟ قيل: إنَّما وجب قلب الألف واواً لأنّها ساكنة، والياء الأولى من ياءي النسب ساكنة، وساكنان لا يجتمعان، فوجب فيها القلب، وكان القلب أَولى من الحذف، لكثرة ما يلحق النسب من التغيير، والتغيير بالحذف أبلغ من القلب وأقوى، فلذلك كان القلب أولى، وكان قلب الألف واواً أولى من قلبها ياء، لأنّها لو قلبت ياءً، لأدّى ذلك إلى اجتماع الأمثال؛ ألا ترى أنك لو قلت «رحيـيّ، وعصيـيّ» لأدّى ذلك إلى اجتماع ثلاث ياءات، وذلك مستثقل؟ فعدلوا عن الياء إلى الواو، لأنّها أبعد من اجتماع الأمثال.

فإن قيل: فلِمَ قالوا في النسب إلى «شَجٍ: شَجَويّ»؟ قيل: لأنّهم أبدلوا من

الكسرة فتحة للعلّة التي ذكرناها، فانقلبت اليّاء ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، فالتحق بالمقصور نحو «عصا، ورحى» فقالوا فيه «شَجَوي» كما قالوا «رَحَويّ، وعَصَويّ».

فإن قيل: فلِمَ قالوا في النسب إلى «مَغزى، وقاضٍ: مغْزيّ، ومَغْزَويّ، وقاضيّ، وقاضويّ»؟ قيل: أمّا من قال: «مغزويّ» فأبدل، فلأنَّ الألف من نفس الكلمة، فأبدل منها واواً كما أبدل في ما كان على ثلاثة أحرف، نحو «رَحَويّ»؛ وأمّا قاضويّ، فأبدلت من الكسرة فتحة وقلبت الياء ألفاً، فصار: «قاضيّ: كمغزيّ» فقالوا «قاضويّ» كما قالوا «مغزويّ». وأمّا من قال: «مَغْزِيّ، وقاضِيّ» فحذف الألف والياء، فلأنَّ الألف ساكنة، والياء الأولى من ياءي النسب ساكنة، وساكنان لا يجتمعان، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين، كما حذفت في ما كان على خمسة أحرف.

فإن قيل: فلِمَ وجب حذف الألف والياء إذا كان الاسم على خمسة أحرف، نحو قولهم في النسب إلى «مُرْتجى: مُرْتجِيّ» وإلى «مشترى: مشتريّ»؟ قيل: إنما وجب حذف الألف والياء في الاسم إذا كان على خمسة أحرف لطول الكلمة، وإذا جاز الحذف في ما كان على أربعة أحرف، لزم في ما زاد على ذلك.

فإن قيل: فلِمَ لزم الحذف في ما كان على أربعة أحرف، نحو قولهم في النسب إلى «بَشَكَى[1]: بَشَكيّ» وإلى «جَمَزى[2]: جَمَزيّ»؟ قيل: لأنّه لما توالت فيه ثلاث حركات متواليات، تنزّل منزلة ما كان على خمسة أحرف، لأنَّ الحركة قد تنزل منزلة الحرف؛ ألا ترى أنَّ مَنْ يجوِّز أن يصرف «هند» لا يجوِّز أن يصرف «سعدى» كما لا يجوِّز أن يصرف «زينب» لأنَّ الحركة ألحقته بما كان على أربعة أحرف، فكذلك ههنا ألحقته الفتحة بما كان على خمسة أحرف.

فإن قيل: فلِمَ وجب حذف الياء المتحركة مما قبل آخر ياء مشدَّدة، نحو قولهم في النسب إلى «أُسيِّد[3]: أُسَيْدِيّ» ونحو ذلك؟ قيل: لئلا تجتمع أربع ياءات وكسرتان، وذلك مستثقل؛ وإنّما وجب حذف المتحرّكة، لأنَّ المقصود بالحذف

(١) ناقة بَشَكَى: خفيفة سريعة. ويقال: امرأة بشكى اليدين والعمل.

(٢) الجمزى: نوع من العدو سريع.

(٣) من ساد يسود، وهو أسود من فلان أي أجلّ منه. وتصغيره: أُسَيْود وأُسَيِّد.

التخفيف، والمتحرّكة أثقل من الساكنة، فكان حذفها أولى، لأنَّهم لو حذفوا الساكنة، لكانت المتحرّكة تنقلب ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فلذلك كان حذف المتحرّكة أولى.

فإن قيل: فلِمَ وجب قلب همزة التأنيث في النسب واواً، في نحو قولهم «حمراء: حمراويّ» ولم يجب ذلك في النسب إلى «كساء، وعِلْباء»[1] ونحو ذلك؟ قيل: لأنَّ همزة التأنيث ثقيلة، لأنَّها عوض عن علامة التأنيث التي توجب ثقلاً، فوجب قلبها واواً؛ وأمَّا همزة «كساء» فلم يجب قلبها لأنَّها منقلبة عن حرف أصليّ، فأجريت مجرى الهمزة الأصلية نحو: «قرّاء، ووضّاء» وكذلك الهمزة في «علباء» ملحقة بحرف أصلي، فأجريت مجرى الهمزة الأصلية؛ وكما لا يجب قلب الهمزة الأصلية واواً في النسب، فكذلك ما أجري مجراها.

فإن قيل: فلم وجب الردّ إلى الواحد في النسب إلى الجمع، نحو قولهم في النسب إلى: «الفرائض: فَرَضيّ» ونحو ذلك؟ قيل: لأن نسبته إلى الواحد تدلّ على كثرة نظره فيها، وحكم الواحد من الفرائض كحكم الجميع؛ فإذا كان حكم الواحد كحكم الجميع وجب الرد إلى الواحد، لأنَّه أخفّ في اللفظ مع أنَّه الأصل؛ فأمَّا قولهم: «أنماريّ، ومدائنيّ» فإنَّما نسبوا إلى الجمع، لأنَّه صار اسم شيء بعينه، وليس المقصود منه أن يدلّ على ما يقتضيه اللفظ من الجمع، فلمّا صار اسماً للواحد، تنزّل منزلة الواحد. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب السابع والخمسون
باب أسماء الصِّلات

إن قال قائل: لِمَ سمّي «الذي، والتي، ومن، وما، وأيّ» أسماء الصِّلات؟ قيل: لأنَّها تفتقر إلى صلات توضحها وتبيّنها، لأنّها لا تفهم معانيها بأنفسها؛ ألا ترى أنك لو ذكرتها من غير صلة، لم تفهم معناها، حتى تُضَمَّ إلى شيء بعدها، كقولك: «الذي أبوه منطلق» أو «الذي انطلق أبوه» وكذلك «التي أخوها ذاهب»،

---

(١) العلباء من البعير: عصب عنقه. وهما علباءان وعلباوان ممتدان يميناً وشمالاً بينهما منبت العرف. ويقال: تشنَّج علباؤه بمعنى هرم وأسنّ. ولفظ «علباء» مذكر.

و «التي ذهب أخوها»؟ وكذلك سائرها. وفي «الذي» أربع لغات: (الذي) بياء ساكنة، و (الذيّ) بياء مشدَّدة، و (الذِ) بكسر الذال من غير ياء، (والّذْ) بسكون الذال من غير ياء؛ وكذلك في «التي» أربع لغات: (التي) بياء ساكنة، و (التيّ) بياء مشدَّدة، و (اللتِ) بكسر التاء من غير ياء، و (اللتْ) بسكون التاء من غير ياء؛ والألف واللام فيهما زائدتان، وليستا فيهما للتعريف، لأنَّ التعريف بصلتهما، وهي الجملة التي بعدهما، بدليل أخواتهما نحو: «منْ، وما» فلو كانتا فيهما للتعريف، لأدى ذلك إلى أن يجتمع فيهما تعريفان، وذلك لا يجوز.

فإن قيل: فلِمَ أدخلت «الذي، والتي» في الكلام؟ قيل: توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل؛ لأنَّهم لما رأوا النكرات توصف بالمفردات والجمل، نحو «مررت برجل ذاهبٍ، ومررت برجل أبوه ذاهب، وذهب أبوه» وما أشبه ذلك، ولم يحسّنوا أن يجعلوا النكرة أقوى من المعرفة، وآثروا التسوية بينهما، جاؤوا باسم ناقص لا يتمّ إلا بجملة، فجعلوه وصفاً للمعرفة توصلاً إلى وصف المعارف بالجمل، كما أتوا بـ «ذي» التي بمعنى «صاحب» توصلاً إلى الوصف بأسماء الأجناس نحو قولك: «مررت برجل ذي مالٍ»، وأتوا بـ «أيّ» توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو: «يا أيّها الرجل» ونحو ذلك.

فإن قيل: فلِمَ وجب العائد من الصلة إلى الموصول؟ قيل: لأنَّ العائد يعلّقها بالموصول، ويتممها به، ولذلك لم يجز أن يرتفع «زيدٌ» بـ «خرج» في قولهم: «الذي خرجَ زيدٌ» لأنَّه يؤدي إلى أن تخلو الصلة من العائد إلى الموصول.

فإن قيل: فلِمَ حذف في قوله تعالى: ﴿أهذَا الّذي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً﴾[١]؟ قيل: لأنَّ العائدَ ضميرُ المنصوب المتّصل، والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه، لأنَّه صار الاسم الموصول، والفعل، والفاعل، والمفعول بمنزلة شيء واحد، فلمّا صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد، طلبوا لها التخفيف وكان حذف المفعول أولى، لأن المفعول فضلة، بخلاف غيره من هذه الأشياء، فكان حذفه أولى.

فإن قيل: فهل يجوز أن تكون الأسماء المفردة صلات؟ قيل: لا يجوز

(١) سورة الفرقان، الآية: ٤١.

ذلك، لأنَّ أسماء الصلات إنَّما أدخلوها في الكلام توصّلاً إلى الوصف بالجمل، كما أتوا بـ «ذي» توصلاً إلى الوصف بالأجناس، وبـ «أيّ» توصلاً إلى نداء ما فيه الألف واللام، فكما لا يجوز إضافة «ذو» إلى غير الأجناس ولا يأتي بعد «أيّ» إلاّ ما فيه الألف واللام، فكذلك ههنا لا يجوز أن تكون الصلات إلا جملاً، ولا يجوز أن تكون مفردة؛ فأمّا قراءة من قرأ ﴿تَمَاماً عَلَى الذِيْ أَحْسَنُ﴾[1] بالرفع، فالتقدير فيه «على الذي هو أحسنُ»، فكذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿مَثَلاً ما بَعُوضَةٌ﴾[2] بالرفع، فالتقدير: «ما هو بعوضةٌ»، وكذلك قوله عز وجلّ: ﴿أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتِيّاً﴾[3] أي «هو أشدُّ» فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلّها، وحذف المبتدأ جائز في كلامهم.

فإن قيل: فهذه الضمّة في «أيُّهم» ضمة إعراب أو ضمّة بناء؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك، فذهب سيبويه إلى أنّها ضمّة بناء، لأنّهم لمّا حذفوا المبتدأ من صلتها دون سائر أخواتها، نقصت فبُنيت، وكان بناؤها على الضمّ أولى، لأنّها أقوى الحركات، فبنيت على الضمّة كـ «قبلُ، وبعدُ». والذي يدلّ على أنهم إنما بنوها لحذف المبتدأ، أنّهم لو أظهروا المبتدأ فقالوا: «ضربت أيّهم هو في الدار» لَنصبوا ولم يبنوا. وذهب الخليل إلى أن الضمّة ضمة إعراب، ويرفعه على الحكاية، والتقدير عنده: قال الله سبحانه وتعالى: «ثم لننزعنَّ من كلّ شيعة الذي يقال لهم أيّهم». وذهب يونس[4] إلى إلغاء الفعل قبله، وينزل الفعل المؤثر في الإلغاء منزلة أفعال القلوب. والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ وأمّا قول الخليل: إنه مرفوع على الحكاية، فالحكاية إنّما تكون بعد جري الكلام فتعود الحكاية إليه، وهذا الكلام يصحّ ابتداءً من غير تقدير قول قائل قاله؛ وأمّا قول يونس فضعيف جداً، لأنَّ الفعل إذا كان مؤثراً لا يجوز إلغاؤه.

---

(١) سورة الأنعام، الاية: ١٥٤. والرفع هي قراءة يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق. ومن نصب فعلى أنه فعل ماضٍ داخل في الصلة؛ وهذا قول البصريين. وقال الحسن في معنى قراءة النصب: كان فيهم محسن وغير محسن، فأنزل الله الكتاب تماماً على المحسنين. والدليل على صحة هذا القول أن ابن مسعود قرأ: «تماماً على الذين أحسنوا». (انظر تفسير القرطبي: ٧/ ١٤٢ ـ ١٤٣).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٦.

(٣) سورة مريم، الآية: ٦٩.

(٤) هو يونس بن حبيب. وقد سبق التعريف به.

فإن قيل: فلِمَ بُنيت أسماء الصلات؟ قيل لوجهين:

أحدهما: أنَّ الصلَّة لمّا كانت مع الموصول بمنزلة كلمة واحدة، صارت بمنزلة بعض الكلمة، وبعض الكلمة مبنيّ.

والوجه الثاني: أنَّ هذه الأسماء لمّا كانت لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً أشبهت الحروف، لأنّها لا تفيد إلا مع كلمتين فصاعداً.

فإن قيل: فـ «أيّ» لِمَ كانت معربة دون سائر أخواتها؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: أنَّهم بقُّوها على الأصل في الإعراب، تنبيهاً على أنَّ الأصل في الأسماء الإعراب، كما بنوا الفعل المضارع إذا اتّصلت به نون التأكيد، أو ضمير جماعة النسوة، تنبيهاً على أن الأصل في الأفعال البناء.

والوجه الثاني: أنَّهم حملوها على نظيرها ونقيضها، فنظيرها جزء، ونقيضها كلّ، وهما معربان، فكانت معربة؛ فاعرفه تُصبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الثامن والخمسون
باب حروف الاستفهام

إن قال قائل: كم حروف الاستفهام؟ قيل: ثلاثة حروف: «الهمزة، وأم، وهل» وما عدا هذه الثلاثة، فأسماء وظروف أقيمت مقامها؛ فالأسماء: «من، وما، وكم، وكيف» والظروف: «أين، وأنّى، ومتى، وأيّ حينٍ، وأيّان». و «أيّ» يحكم عليها بما تضاف إليه؛ فأمَّا الهمزة وأم، فقد بيّنّاهما في باب العطف، وأمَّا «هل» فتكون استفهاماً وتكون بمعنى «قد». قال الله عزّ وجلّ: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[1] أي: «قد أتى» ثم قال الشاعر: [البسيط]

سائلْ فوارسَ يَرْبوعٍ بشَدَّتنا ... أَهَلْ رأَونا بسفحِ القُفِّ ذي الأكَمِ[2]

أي «قد رأونا»، ولا يجوز أن تجعل «هل» استفهاماً، لأن «الهمزة»

(١) سورة الإنسان، الآية: ١.

(٢) البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ١٥٥؛ والجنى الداني ص ٣٤٤؛ والدرر ٥/١٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٢؛ وشرح المفصل ٨/١٥٢؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧٨؛ وجواهر الأدب =

للاستفهام، وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام.

فإن قيل: فلِمَ أقامت العرب هذه الأسماء والظروف مقام حروف الاستفهام؟ قيل: إنَّما أقاموها مقام حروف الاستفهام توسّعاً في الكلام، ولكلّ واحد منها موضع يختص به؛ فـ «مَنْ» سؤال عمَّن يعقل، و «ما» سؤال عمَّا لا يعقل، و «كم» سؤال عن العدد، و «كيف» سؤال عن الحال، و «أين، وأنّى» سؤال عن المكان، و «متى، وأيّ حين، وأيان» سؤال عن الزمان؛ و «أيّ» يحكم عليها بما تضاف إليه، فإنّها لا تكون إلا مضافة. ألا ترى أنَّك لو قلت: «مَنْ عندك؟» لوجب أن يقول المجيب: «زيد أو عمرو» وما أشبه ذلك، ولو قال: «فرس، أو حمار» لم يجز، لأنَّ «من» سؤال عمَّن يعقل، لا عمّا لا يعقل، وكذلك لو قلت: «أين زيد؟» لوجب أن يقول: «في الدار أو في المسجد» وما أشبه ذلك؛ فلو قال: «يوم الجمعة» لم يجز، لأنَّ «أين» سؤال عن المكان لا عن الزمان، وكذلك أيضاً لو قلت: «متى الخروج؟» لوجب أن يقول: «يوم الجمعة، أو يوم السبت» وما أشبه ذلك، ولو قال: «في الدار، أو في المسجد» لم يجز، لأن «متى» سؤال عن الزمان لا عن المكان، وكذلك سائرها.

فإن قيل: فلِمَ أقاموا هذه الكلم مقام حرف واحد، وهي همزة الاستفهام، وهم يتوَخَّوْن الإيجاز والاختصار في الكلام؟ قيل: إنَّما فعلوا ذلك للمبالغة في طلب الإيجاز والاختصار، وذلك لأنّ هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي تدل عليه؛ ألا ترى أنّ «مَنْ» تشتمل على جميع من يعقل، و «أين» تشتمل على جميع الأمكنة، و «متى» تشتمل على جميع الأزمنة، وكذلك سائرها؟ فلمّا كانت تشتمل على هذه الأجناس، كان فيها فائدة ليست في الهمزة؛ ألا ترى أنَّك لو قلت: «أزيد عندك؟» لجاز ألاّ يكون زيدٌ عنده، فيقول «لا» فتحتاج إلى أن تعيد السؤال، وتعدّ شخصاً شخصاً، وربَّما لا تذكر الشخص الذي هو عنده، فلا يحصل لك الجواب عمَّن عنده، لأنَّه لا يلزمه ذلك في سؤالك؛ فلمّا كان ذلك يؤدي إلى التطويل، لأنّ استيعاب الأشخاص مستحيل، أتوا بلفظة تشتمل على جميع من يعقل وهي «مَنْ»، فأقاموها مقام «الهمزة» ليلزم المسؤول الجوابُ عمّن عنده؛ وكذلك لو قلت: «أفي

= ص ٢٨١؛ وخزانة الأدب ١١/٢٦١؛ ومغني اللبيب ٢/٣٥٢. ويروى: «بسفح القاع» بدلاً من «بسفح القفّ».

الدار زيد، أو في المسجد» لجاز ألا يكون في واحد منهما، فيقول «لا» فتحتاج أيضاً أن تعيد السؤال، وتعدّ مكاناً مكاناً، وربَّما لا تذكر ذلك المكان الذي هو فيه، فلا يحصل لك الجواب عن مكانه، لأنَّه لا يلزمه ذلك في سؤالك؛ فلمّا كان ذلك يؤدي إلى التطويل، أتوا بـ «أين» لأنّها تشتمل على جميع الأمكنة، ليلزم المسؤولَ الجوابُ عن مكانه؛ وكذلك لو قلت: «أيخرج زيد يوم السبت» لجاز ألا يخرج في ذلك اليوم، فتحتاج أيضاً إلى تكرير السؤال، وربَّما لا تذكر ذلك الوقت الذي يخرج فيه؛ فلمّا كان ذلك يؤدّي إلى التطويل أقاموا «متى» مقامها، لأنَّها تشتمل على جميع الأزمنة، كما تشتمل «أين» على جميع الأمكنة، وكذلك سائرها فلهذا المعنى من الإيجاز والاختصار أقاموها مقام الهمزة.

فإن قيل: فلِمَ كانت مبنيّة ما عدا «أيّ»؟ قيل: إنّما بنيت لأنَّها تضمّنت معنى حرف الاستفهام وهو «الهمزة». وأمَّا «أيّ» فإنّما أعربت، وإن كانت قد تضمنت معنى حرف الاستفهام، لما بيّنّا في باب أسماء الصلات قبل؛ فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب التاسع والخمسون

باب الحِكاية

إن قال قائل: لِمَ دخلت الحكاية الكلامَ؟ قيل: لأنّها تُزيل الالتباس، وتزيد التوسّع في الكلام.

فإن قيل: فهل يجوز الحكاية في غير الاسم العلم والكنية؟ قيل: اختلفت العرب في ذلك؛ فمن العرب من يجيز الحكاية في المعارف كلها دون النكرات، قال الشاعر: [الوافر]

سمعتُ الناسُ ينتجعون غيثاً ... فقلت لصَيْدَحَ: انتجعي بلالا[1]

فقال: «الناسُ» بالرفع، كأنّه يسمع قائلاً يقول: الناسُ ينتجعون غيثاً، فحكى

(١) البيت لذي الرمَّة في ديوانه ص ١٥٣٥؛ وجمهرة اللغة ص ٥٠٣؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٦٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٣٢؛ ولسان العرب (صدح) وفيه أن «صيدح» هو اسم ناقة ذي الرمَّة؛ والمقتضب ٤/ ١٠.

الاسم مرفوعاً كما سمع. ومن العرب من يجيز الحكاية في المعرفة والنكرة، ومن ذلك قول بعضهم، وقد قيل له: عندي تمرتان، فقال: «دعني من تمرتان». وأمّا أهل الحجاز فيخصونها بالاسم العلم والكنية، فيقولون إذا قال: رأيت زيداً: «مَنْ زيداً؟» وإذا قال: مررت بزيد: «مَنْ زيدٍ؟» فيجعلون «مَنْ» في موضع رفع بالابتداء، و «زيداً» في موضع الخبر، ويحكون الإعراب، وتكون الحركة قائمة مقام الرفعة التي تجب بخبر المبتدأ. وأمّا بنو تميم فلا يحكون، ويقولون «من زيدٌ» بالرفع في جميع الأحوال، فيجعلون «مَنْ» في موضع رفع لأنّه مبتدأ و «زيد» هو الخبر، ولا يحكون الإعراب، وهو القياس؛ والذي يدلّ على ذلك أنّ أهل الحجاز يوافقون بني تميم في العطف والوصف؛ فالعطف كقولك إذا قال لك القائل: رأيتُ زيداً: «ومَنْ زيدٌ؟»، والوصف كقولك إذا قال لك القائل: رأيتُ زيداً الظريفَ: «مَنْ زيدٌ الظريف؟».

فإن قيل: فلِمَ خَصّ أهل الحجاز الحكاية بالاسم العلم والكنية؟ قيل: لأنّ الاسم العلم والكنية غُيِّرا ونُقِلا عن وضعهما، فلمّا دخلهما التغيير، فالتغيير يؤنس بالتغيير.

فإن قيل: فلِمَ رَفَع أهل الحجاز مع العطف والوصف؟ قيل: لارتفاع اللَّبس.

فإن قيل: فما هذه الزيادات التي تلحق «مَنْ» في الاستفهام عن النكرة في الوقف في حالة الرفع، والنصب، والجرّ، والتأنيث، والتثنية، والجمع، نحو: «منو، ومنا، ومني، ومِنانْ، ومَنَيْنْ، ومنون، ومَنِيْن، ومَنَهْ، ومنتان، ومَنْتَيْن، ومنات»[1] هل هي إعراب أو لا؟ قيل: هذه الزيادات التي تلحق «مَنْ» من تغييرات الوقف، وليست بإعراب، والدليل على ذلك من وجهين:

أحدهما: أنَّ «مَنْ» مبنيّة، والمبنيُّ لا يلحقه الإعراب.

والثاني: أن الإعراب يثبت في الوصل، ويسقط في الوقف، وهذا بعكس الإعراب، يثبت في الوقف، ويسقط في الوصل، فدلَّ على أنّه ليس بإعراب؛ وأمّا قول الشاعر: [الوافر]

أَتَـوْا نـاري فقلـت: مَنُـونَ أنتـم؟ فقالوا: الجنُّ، قلت: عِمُوا ظَلاما[2]

(١) راجع لسان العرب، مادة «منن»، وفيه شواهد على هذه الزيادات التي تلحق «من».

(٢) البيت لشمر بن الحارث الضبّي في الحيوان ٤/٤٨٢؛ وخزانة الأدب ٦/١٦٧؛ والدرر ٦/٢٤٦؛ =

فأثبتوا الزيادة في حال الوصل، فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: أنّه أجرى الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر؛ وإذا كان ذلك لضرورة الشعر فلا يكون فيه حجة.

والثاني: أنّه يجوز أن يكون من قبيلة تعرب «مَنْ»؛ فقد حكي عن سيبويه أنّه من العرب من يقول: «ضرب مَنٌ مَناً» كما تقول: «ضرب رجل رجلاً» ولم يقع الكلام في لغةِ من أعربها، وإنّما وقع في لغة من بناها، فـ«منون» في هذه اللغة بمنزلة «قام الزيدون» وعلى كل حال فهو من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الستون

باب الخِطاب

إن قال قائل: ما ضابط هذا الباب؟ قيل: أن تجعل أوّل كلامك للمسؤول عنه الغائب، وآخره للمسؤول المخاطب، فتقول إذا سألت رجلاً عن رجل قلت: «كيف ذلك الرجل يا رجل؟»، وإذا سألته عن رجلين قلت: «كيف ذانك الرجلان يا رجلُ؟»، وإذا سألته عن رجال قلت: «كيف أولئك الرجال يا رجلُ؟» وإذا سألت رجلاً عن امرأة قلت: «كيف تلك المرأةُ يا رجل؟»، وإذا سألته عن امرأتين قلت: «كيف تانك المرأتان يا رجلُ؟»، وإذا سألته عن نسوة قلت: «كيف أولئك النسوة يا رجلُ؟» وإذا سألت امرأةً عن امرأة قلت: «كيف تلك المرأة يا امرأة؟»، وإذا سألتها عن امرأتين قلت: «كيف تانك المرأتان يا امرأةُ؟» وإذا سألتها عن نسوة قلت: «كيف أولئك النسوة يا امرأةُ؟» وإذا سألت امرأة عن رجل قلت: «كيف ذلك الرجل يا امرأةُ؟»، وإذا سألتها عن رجلين قلت: «كيف ذانك الرجلان يا امرأة؟»، وإذا سألتها عن رجال قلت: «كيف أولئك الرجال يا امرأةُ؟»، وإذا سألت اثنين عن امرأة قلت: «كيف تلكما المرأةُ يا رجلان؟». قال الله عزّ وجلّ: ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ

= ولسان العرب (منن)؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٣؛ ولسمير الضبيّ في شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٣؛ ولشمر أو لتأبّط شراً في شرح التصريح ٢/٢٨٣؛ وشرح المفصل ٤/١٦؛ ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية ٤/٤٩٨.

تِلْكُما الشَّجَرَةِ﴾[١]، وإذا خاطبت نسوةً وأشرت إلى رجل قلت: «كيف ذلكنّ الرجلُ يا نسوةُ؟». قال الله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ الَّذِيْ لُمْتُنَّنِي فِيْهِ﴾[٢] وعلى هذا قياسُ هذا الباب.

فإن قيل: فلِمَ قدَّم المشار إليه الغائب؟ قيل: عنايةً بالمسؤول عنه، والكاف بعد أسماء الإشارة وهي «ذلك، وتلك، وأولئك» لمجرَّد الخطاب، ولا موضع لها من الإعراب لأنه لو كان لها موضع من الإعراب لكان موضعها الجرّ بالإضافة، وذلك محال، لأنَّ أسماء الإشارة معارف، والمعارف لا تضاف، فصارت بمنزلة الكاف في «النجاك» لأنَّ ما فيه الألف واللام لا يُضاف، وبمنزلة الكاف في «إيّاك» لأنّه مضمر، والمضمرات كلّها معارف، والمعارف لا تضاف. واللام في: «ذلك، وتلك» زائدة للتنبيه، كـ «ها» في «هذا» ولهذا لا يحسن أن يقال: «هذا لك» ولا «هاتا لك»، وأصل اللام أن تكون ساكنة.

فإن قيل: فلِمَ كسرت اللام في «ذلك» وحدها؟ قيل: إنّما كسرت «ذلك» لوجهين:

أحدهما: أنَّها كسرت لالتقاء الساكنين، لسكونها وسكون الألف قبلها.

والثاني: أنها كسرت لئلا تلتبس بلام الملك؛ ألا ترى أنَّك لو قلت «ذلك» بفتح اللام، لالتبس وتوّهم السامع أنَّ المراد به أنَّ هذا الشيء ملك لك، فلمّا كان يؤدي إلى الالتباس كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس؛ وإنَّما فتحت كاف الخطاب في المذكّر، وكسرت في المؤنث للفرق بينهما، والكاف في «تلكما» أيضاً للخطاب، و «ما» التي بعدها علامة للتثنية، وكذلك الكاف أيضاً في «أولئكم» للخطاب، والميم والواو المحذوفة علامة لجمع المذكر، وكذلك الكاف أيضاً في «أولئكنّ» للخطاب، والنون المشدَّدة علامة لجمع المؤنَّث؛ ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في التثنية والجمع على خطاب الواحد إذا فهم المعنى؛ قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُم﴾[٣] ولم يقل «ذلكم»، وقيل: إنّما أفرد

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٢٢.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٣٢.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ١٨٢.

لأنّه أراد به الجمع، كأنّه قال: «ذلك أيها الجمع»، والجمع لفظ مفرد. فاعرِفْه تُصِبْ إن شاء الله تعالى.

الباب الحادي والستون

باب الألِفات

إن قال قائل: على كم ضرباً الألِفاتُ التي تدخل أوائل الكلم؟ قيل: على ضربين: همزة وصل، وهمزة قطع؛ فهمزة الوصل هي التي يتّصل ما قبلها بما بعدها في الوصل ولذلك سمّيت همزة الوصل، وهمزة القطع هي التي تقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها فلذلك سمّيت همزة القطع.

فإن قيل: ففي ماذا تدخل همزة الوصل من الكلم؟ قيل: في جميع أقسام الكلم من الاسم والفعل والحرف. أمّا الاسم فتدخل منه على اسم ليس بمصدر، وعلى اسم هو المصدر؛ فأما ما ليس بمصدر فـ «ابن، وابنة، واثنان، واثنتان، واسم، واست، وامرؤ، وامرأة، وايمن» فالهمزة دخلت في أوائل هذه الكلم عوضاً عن اللام المحذوفة منها، ما عدا: «امرؤ، وامرأة، وايمن». فأمّا «امرؤ، وامرأة» فإنّما دخلت عليهما لأنّهما لمّا كان آخرهما همزة، والهمزة معدن التغيير، تنزّلا منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام، فأدخلت الهمزة عليهما كما أدخلت على ما حذف منه اللام. فأمّا «ايمن» فهو جمع يمين، إلا أنّهم وصلوها لكثرة الاستعمال، وقيل: إنهم حذفوها حذفاً، وزيدت الهمزة في أوّله لئلاّ يبتدأ بالساكن. وأمّا ما كان مصدراً فنحو: «انطلاق، واقتطاع، واحمرار، واحميرار، واستخراج، واغديدان[١]، واخروّاط[٢]، واسحِنكاك[٣]، واستلقاء، واحرنجام[٤]، واسبطرار[٥]» وما أشبه ذلك. وأمّا الفعل فتدخل همزة الوصل منه على أفعال هذه

---

(١) اغدودن النبت: إذا اشتدت خضرته وضربت إلى السواد.

(٢) اخروَّط بهم الطريق والسفر: امتدَّ.

(٣) اسحنَّك الليل: إذا اشتدت ظلمته.

(٤) احرنجم القوم: ازدحموا، واجتمع بعضهم إلى بعض. واحرنجم فلان: أراد أمراً ثم رجع عنه.

(٥) اسبطرَّت الإبل في سيرها: أسرعت وامتدّت. واسبطرّ: اضطجع وامتدّ. واسبطرت له البلاد: استقامت.

المصادر نحو: «انطلق، واقتطع، واحمرّ، واحمارّ، واستخرج، واغدودن، واخروّط، واسحنكك، واسلنقى[١]، واحرنجم، واسبطرّ» ونحو ذلك؛ وإنّما دخلت همزة الوصل في أوائل هذه الأفعال ومصادرها، لئلا يبتدأ بالساكن؛ وكذلك أيضاً تدخل همزة الوصل على أمثلة الأمر من الفعل الذي يسكّن فيه ما بعد حرف المضارعة، نحو: «ادْخل، واضْرب، واسْمع» لئلاّ يبتدأ بالساكن. وأمّا الحرف فلا تدخل همزة الوصل منه إلاّ على حرف واحد، وهي لام التعريف، نحو: «الرجل، والغلام» وما أشبه ذلك في قول سيبويه للعلّة التي ذكرناها. وأمّا الخليل فذهب إلى أنّ الألف واللام زيدتا معاً للتعريف، إلا أنّهم جعلوا الهمزة همزة وصل لكثرة الاستعمال؛ وقد ذكرناه مستوفى في كتاب «الألف واللام».

فإن قيل: فلِمَ فتحت الهمزة مع لام التعريف، وألِف «ايمن»؟ قيل: أمّا الهمزة مع لام التعريف ففتحت لثلاثة أوجه:

أحدها: أنّ الهمزة لمّا دخلت على لام التعريف وهي حرف، أرادوا أن يجعلوها مخالفةً للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل.

والوجه الثاني: أنّ الحرف أثقل، فاختاروا له الفتحة لأنّه أخف الحركات.

والوجه الثالث: أن الهمزة مع لام التعريف يكثر دورها في الكلام، فاختاروا لها أخفّ الحركات وهو الفتح. وأمّا همزة «ايمن» فإنما بنيت على الفتح لوجهين:

أحدهما: أنّ الأصل فيها أن تكون همزة قطع مفتوحة، فإذا وصلت لكثرة الاستعمال، بقيت حركتها على ما كانت عليه.

والثاني: أنّها فتحت لأنَّ هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو «الواو» فلمّا ناب عن الحرف شُبِّه بالحرف وهو لام التعريف، فوجب أن تفتح همزته كما فتحت مع لام التعريف.

فإن قيل: فلِمَ ضُمّت الهمزة في نحو «أُدخُل» وكسرت في نحو «اِضرِب» وما أشبه ذلك؟ قيل: اختلف النحويُّون في ذلك، فذهب البصريُّون إلى أنَّ الأصل في

---

(١) اسلنقى واستلقى: بمعنى واحد. وقد ورد في بعض النسخ مكان «واستلقاء» قبل هذا لفظ «واسلنقاء»، وكلاهما يصحّ.

هذه الهمزة الكسر، وإنَّما ضُمَّت في نحو: «أُدخُل» وما أشبه ذلك، لأن الخروج من كسر إلى ضمّ مستثقل، ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن «فِعُل». وذهب الكوفيون إلى أنَّ همزة الوصل مبنيّة على ثالث المستقبل، فإن كان مكسوراً كسرت، وإن كان مضموماً ضُمَّت. وما عدا ما ذكرناه في همزة الوصل فهو همزة قطع، لأن همزة القطع ليس لها أصل يحصرها، غير أنّا نذكر بينهما فرقاً على جهة التقريب فنقول: نفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع في الأسماء بالتصغير، فإن ثبتت بالتصغير فهي همزة قطع، وإن سقطت فهي همزة وصل، نحو همزة: «أب، وابن» فالهمزة في «أب» همزة قطع، لأنها تثبت في التصغير، لأنّك تقول في تصغيره: «أُبيّ»، والهمزة في «ابن» همزة وصل لأنّها تسقط في التصغير، لأنّك تقول في تصغيره «بُنيّ». ونفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع في الأفعال، بأن تكون ياء المضارعة منه مفتوحة، أو مضمومة؛ فإن كانت مفتوحة فهي همزة وصل، نحو ما قدّمناه، وإن كانت مضمومة فهي همزة قطع نحو: «أجمل، وأحسن» وما أشبه ذلك، لأنّك تقول في المضارع: «يُجمل، ويُحسن» وما أشبه ذلك، وهمزة مصدره أيضاً همزة قطع كالفعل، وإنّما كسرت من «إجمال» ونحوه لئلا يلتبس بالجمع، فإنّهم لو قالوا: «أجمل أجمالاً» بفتح الهمزة في المصدر، لالتبس بجمع «جَمَل» فلمَّا كان ذلك يؤدّي إلى اللبس، كسروا الهمزة لإزالة اللبس.

فإن قيل: فلم فتحوا حرف المضارعة في الثلاثي، وضمّوه من الرباعي؟ قيل: لأن الثلاثيّ أكثر من الرباعي، والفتحة أخفّ من الضمّة، فأعطوا الأكثر الأخفّ، والأقلّ الأثقل ليعادلوا بينهما.

فإن قيل: فالخماسيّ والسداسيّ أقل من الرباعيّ فهلاّ وجب ضمّه؟ قيل: إنّما وجب فتحه لوجهين:

أحدهما: أن النقل من الثلاثي أكثر من الرباعيّ، فلمّا وجب الحمل على أحدهما، كان الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقلّ.

والثاني: أن الخماسيّ والسداسيّ ثقيلان لكثرة حروفهما، فلو بنوهما على الضمّ، لأدّى ذلك إلى أن يجمعوا بين كثرة الحروف، وثقل الضمّ، وذلك لا يجوز، فأعطوهما أخفّ الحركات وهو الفتح. على أنّ بعض العرب يضمّ حروف

المضارعة منهما فيقول: «يُنطلِق، ويُستَخْرِج» بضمّ حرف المضارعة[1]، حملاً على الرباعيّ. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الثاني والستون

باب الإمالة

إن قال قائل: ما الإمالة؟ قيل: أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء.

فإن قيل: فلِمَ أُدخلت الإمالةُ الكلام؟ قيل: طلباً للتشاكل، لئلّا تختلف الأصوات فتتنافر، وهي تختص بلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم، وهي فرع على التفخيم، والتفخيم هو الأصل، بدليل أن الإمالة تفتقر إلى أسباب توجبها، وليس التفخيم كذلك.

فإن قيل: فما الأسباب التي توجب الإمالة؟ قيل: هي الكسرة في اللفظ، أو كسرة تعرض للحرف في بعض المواضع، أو الياء الموجودة في اللفظ، أو لأنّ الألف منقلبة عن الياء، أو لأنّ الألف تُنزَّل منزلة المنقلبة عن الياء، أو إمالة للإمالة، فهذه ستة أسباب توجب الإمالة. فأمّا الإمالة للكسرة في اللفظ فنحو قولهم في: «عَالِم: عِالِم» وفي «سَالم: سِالِم»؛ وأمّا الإمالة لكسرةٍ تَعرِض للحرف في بعض المواضع فنحو قولهم في «خَاف: خِاف» فأمالوا لأن الخاء تكسر في «خِفْتُ»؛ وأمَّا الإمالة للياء فنحو قولهم في «شَيْبان: شِيبان» وفي «غَيْلان: غِيلان»؛ وأمَّا الإمالة لأن الألف منقلبة من الياء فنحو قولهم في «رَحَى: رِحى» وفي «رَمَى: رِمى»؛ وأمَّا الإمالة لأن الألف تتنزَّل منزلة المنقلبة عن الياء فنحو قولهم في «حُبَارَى: حُبَارِى» وفي «سُكارَى: سُكَارِى»؛ وأمَّا الإمالة للإمالة فنحو «رأيت عِمِاداً، وقرأ كِتِاباً».

فإن قيل: فما يمنع من الإمالة؟ قيل: حروف الاستعلاء والإطباق، وهي «الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والخاء، والقاف»، فهذه سبعة أحرف تمنع الإمالة.

---

(١) يشار هنا أيضاً إلى أن بعض العرب يكسر حرف المضارعة.

فإن قيل: فلِمَ منعت هذه الأحرف الإمالة؟ قيل: لأن هذه الحروف تستعلي وتتصل بالحنك الأعلى فتجذب الألف إلى الفتح، وتمنعه من التسفّل بالإمالة.

فإن قيل: فلِمَ إذا وقعت بعد الألف مكسورةً منعت الإمالة، وإذا وقعت مكسورة قبلها لم تمنع؟ قيل: إنما منعت من الإمالة إذا وقعت مكسورة بعد الألف لأنَّه يؤدي إلى التصعُّد بعد الانحدار، لأن الإمالة تقتضي الانحدار، وهذه الحروف تقتضي التصعُّد، فلو أَمَلْت ههنا لأدّى ذلك إلى التصعُّد بعد الانحدار، وذلك صعب ثقيل، فلذلك منعت من الإمالة، بخلاف ما إذا وقعت مكسورة قبل الألف، فإنه لا يؤدي إلى ذلك، فإنّك إذا أتيت بالمستعلي مكسوراً أضعفت استعلاءه، ثم إذا أملت انحدرت بعد تصعُّد، والانحدار بعد التصعُّد سهل خفيف، فبان الفرق بينهما.

فإن قيل: فهلاَّ جازت الإمالة إذا وقعت قبل الألف مفتوحة في نحو: «صامت» وذلك انحدار بعد تصعُّد؟ قيل: لأن[1] الحرف المستعلي مفتوح، والحرف المستعلي إذا كان مفتوحاً زاد استعلاءً فامتنعت الإمالة، بخلاف ما إذا كانَ مكسوراً، لأنَّ الكسرة تضعف استعلاءه، فصارت سلَّماً إلى جواز الإمالة، ولم يكن جواز الإمالة هناك لأنَّه انحدار بعد تصعُّد فقط؛ وإنّما كان كذلك، لأنَّ الكسرة ضعّفت استعلاءه، ولأنَّه انحدار بعد تصعُّد؛ فباعتبار هذين الوصفين جازت الإمالة ههنا، فإن وجد أحدهما، وهو كونه انحداراً بعد تصعُّد، فلم يوجد الآخر وهو تضعيف حرف الاستعلاء بالكسرة التي هي سلّم إلى جواز الإمالة، فالإمالة في ضرب المثال مع الكسرة، بمنزلة النزول من موضع عالٍ بدرجةٍ أو سلّم، والإمالة مع غير الكسرة، بمنزلة النزول من موضعٍ عالٍ بغير درجة أو سلم، فبان الفرق بينهما.

فإن قيل: فلِمَ إذا كانت الراء مفتوحة أو مضمومة منعت من الإمالة، وإذا كانت مكسورة وجبت الإمالة؟ قيل: لأنَّ الراء حرف تكرير. فإذا كانت مفتوحة أو مضمومة فكأنه اجتمع فيها فتحتان أو ضمَّتان، فلذلك منعت الإمالة؛ وأمّا إذا كانت مكسورة، فكأنَّه قد اجتمع فيها كسرتان فلذلك أوجبت الإمالة.

---

(١) كذا في الأصل. وصوابه: «لا، لأن...».

فإن قيل: فلِمَ غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء نحو: «طارد» والراء المفتوحة نحو: «دار القرار» وما أشبه ذلك؟ قيل: إنما غُلّبت الإمالة للراء المكسورة مع الحرف المستعلي، لأن الكسرة في الراء اكتسبت تكريراً فقويت، لأنَّ الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يتحملها، فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين، فغلبت بتسفُّلها تصعُّد المستعلي؛ وكما غلبت الراءُ المكسورة الحرفَ المستعلي، فكذلك الراء المفتوحة المشبّهة به.

فإن قيل: فلمَ لم تدخل الإمالة في الحرف؟ قيل: لأنَّ الإمالة ضرب من التصرُّف، أو لتدلَّ الألف على أنّ أصلها ياء، والحروف لا تتصرَّف، ولا تكون ألفاتها منقلبة عن ياء ولا واو.

فإن قيل: فلِم جازت الإمالة في: «بلى، ويا في النداء»؟ قيل: أمَّا «بلى» فإنّما أميلت لأنَّها أغنت غناء الجملة، وأمَّا «يا» في النداء فإنّما أميلت لأنّها قامت مقام الفعل، فجازت إمالتها كالفعل، فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الثالث والستون

باب الوَقْف

إن قال قائل: على كم وجهاً يكون الوقف؟ قيل: على خمسة أوجه:

(السكون) وهو حذف الحركة والتنوين.

(والإشمام) وهو أن تضمّ شفتيك من غير صوت، وهذا يدركه البصير دون الضرير.

(والرَّوْم) وهو أن تشير إلى الحركة بصوت ضعيف، وهذا يدركه البصير والضرير.

(والتشديد) وهو أن تشدّد الحرف الأخير نحو: «هذا عمرّ، وهذا خالدّ».

(والإتباع) وهو أن تحرّك ما قبل الحرف الأخير إذا كان ساكناً حركة الحرف لأخير في الرفع والجرّ، نحو: «هذا بَكُرْ ومررت بِبَكِرْ».

فإن قيل: فلِمَ خصّوا الوقف بهذه الوجوه الخمسة؟ قيل: أمّا السُّكون فلأنَّ

راحة المتكلّم ينبغي أن تكون عند الفراغ من الكلمة، والوقف عليها، والراحة في السكون لا في الحركة.

فإن قيل: فلِمَ أبدلوا من التنوين ألفاً في حال النصب، ولم يبدلوا من التنوين واواً في حال الرفع، ولا ياء في حال الجرّ؟ قيل: لوجهين:

أحدهما: إنّما أبدلوا من التنوين ألفاً في حال النصب لخفَّة الفتحة، بخلاف الرفع والجرّ، فإنَّ الضمَّة والكسرة ثقيلتان.

والوجه الثاني: أنّم لو أبدلوا من التنوين واواً في حالة الرفع لكان ذلك يؤدّي إلى أن يكون اسمٌ متمكّن في آخره واو قبلها ضمَّة، وليس في كلام العرب اسم متمكّن في آخره واو قبلها ضمَّة. ولو أبدلوا من التنوين ياء في حالة الجرّ، لكان ذلك يؤدّي إلى أن تلتبس بياء المتكلّم، فلذلك لم يبدلوا منه ياء. على أنه من العرب من يبدل في حالة الرفع واواً، وفي حالة الجرّ ياء، ومنهم من لا يبدل في حالة النصب ألفاً، كما لا يبدل في حالة الرفع واواً، ولا في حالة الجرّ ياء، وهي لغة قليلة؛ وأجود اللغات الإبدال في حال النصب، وترك الإبدال في حال الرفع والجرّ على ما بيَّنّا.

وأمّا (الإشمام) فالمراد به أن تبيّن أنَّ لهذه الكلمة أصل حركة في حال الوصل، وكذلك «الرَّوْم والتشديد».

فإن قيل: فلِمَ لم يجز الإشمام في حال الجرّ؟ قيل: لأنَّه يؤدي إلى تشويه الحلق؛ وأمّا الإتباع فلأنَّه لمّا وجب التحريك لالتقاء الساكنين، اختاروا لها الضمّة في حالة الرفع، لأنَّها الحركة التي كانت في حالة الوصل، وكانت أَوْلى من غيرها، قال الشاعر: [الرجز]

«أنـا ابـن مـاوِيَّـةَ إذْ جَـدَّ النَّقُـرْ»(١)

---

(١) الرجز لعبيد الله بن ماويّة في لسان العرب (نقر). وتمامه في اللسان: (وجاءتِ الخيلُ أثابيَّ زُمَرْ)؛ وله أو لبعض السعديِّين أو لفدكي بن عبدالله في الدرر ٦/ ٣٠٠؛ وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السعديين في المقاصد النحوية ٤/٥٥٩؛ ولبعض السعديين في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٩؛ والكتاب ٤/ ١٧٣؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٣٢؛ وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٦. والنَّقْر: صوت من طرف اللسان يسكّن به الفارس فرسه إذا اضطرب به. والمعنى: أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب.

وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر: [المتقارب]

أرتنـيَ حِجْـلاً علـى سـاقهـا فهـشَّ فؤادي لـذاك الحِجِـلْ[١]

بكسر الحاء والجيم.

فإن قيل: فهلاَّ جاز ذلك في حالة النصب كما جاز في حالة الرفع والجرّ؟ قيل: لأنَّ[٢] حرف الإعراب تلزمه الحركة إذا كان منوَّناً في حالة النصب، نحو: «رأيت بكراً» ولا تلزمه في حالة الرفع والجرّ.

فإن قيل: فهلاَّ جاز في ما لم يكن فيه تنوين نحو قولك: «رأيت البَكْرَ»؟ قيل: حملاً على ما فيه التنوين، لأن الأصل هو التنكير.

فإن قيل: فهلاَّ جاز أن يقال: «هذا عِدُلْ» بضمّ الدال، و «مررتُ بالبُسِرْ» بكسر السين في الوقف، كما جاز: «هذا بَكُرْ، ومررت بِبَكِرْ»؟ قيل: لأنّهم[٣] لو قالوا: «هذا عِدُل» بضم الدال لأدّى ذلك إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم، لأنَّه ليس في كلامهم شيء على وزن «فِعُل» فلمّا كان ذلك يؤدّي إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم عدلوا عن الضمّ إلى الكسر، كما قالوا في جمع «حِقْو: أحْق[٤]، وجِرْو: أجْر[٥]، وقلنسوة[٦]: قَلَنْس». وقالوا: «هذا عِدِلْ» بكسر الدال، لأنَّ له نظيراً في كلامهم، نحو: «إبِل، وإطِل»[٧]، ولم يقولوا: «مررت بالبُسِر»[٨] بكسر

---

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٣٣؛ وشرح المفصل ٩/ ٧١؛ والدرر ٦/ ٣٠٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٨؛ ولسان العرب (رجل)؛ ومجالس ثعلب ص ١١٨؛ والمنصف ١/ ١٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٠٨. والحجل هو الخلخال.

(٢) صوابه: «لا، لأن...».

(٣) صوابه: «لا، لأنهم».

(٤) الحقو: الخصر ومشدّ الإزار من الجنب. والجمع: أَحْق، وأحقاء، وحِقِيّ، وحِقاء.

(٥) الجرو: الصغير من كل شيء. وأكثر ما يطلق على صغار الكلب والأسد والسباع. والجمع: أَجْر، وأَجْراء، وجِراء.

(٦) القلنسوة: من ملابس الرأس. وتجمع أيضاً على قلانس وقلاسٍ.

(٧) الإطل: الخاصرة كلها، وقيل منقطع الأضلاع من رأس الورك. وهو الأيطل؛ ومنه قول امرىء القيس: «له أيطلا ظبيٍ وساقا نعامة».

(٨) البُسْر: التمر قبل أن يرطب.

السين لأنَّه ليس في الأسماء شيء على وزن «فُعِل» إلا «دُئِل» وهو اسم دويبة، و «رُئِم» اسم للسَّتَهِ[١]، وهما فعلان نقلا إلى الاسمية، وحكى بعضهم «وُعِل»، فلمَّا كان ذلك يؤدّي إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم رفضوه وعدلوا عن الكسر إلى الضمّ، فقالوا: «مررت بالبُسُر» لأنَّ له نظيراً في كلامهم نحو: «طُنُب[٢]، وحُرُض»[٣]. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

الباب الرابع والستون

باب الإدْغَام

إن قال قائل: ما الإدغام؟ قيل: أن تصل حرفاً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركةٍ أو وقف فينبو اللسان عنهما نبوةً واحدة.

فإن قيل: فعلى كم ضرباً الإدغام؟ قيل: على ضربين: إدغام حرف في مثله من غير قلب، وإدغام حرف في مقاربه بعد القلب. فأمّا إدغام الحرف في مثله فنحو: «شدَّ، وردّ» وكان الأصل فيه «شدَدَ، وردَدَ» إلا أنّه لمّا اجتمع حرفان متحرّكان من جنس واحد، سكنوا الأول منهما، وأدغموه في الثاني؛ وحكم المضارع في الإدغام حكم الماضي، نحو: «يشدّ، ويردّ» وما أشبه ذلك. وأمّا إدغام الحرف في مُقارِبِهِ فهو أن تبدل أحدهما من جنس الآخر، وتدغمه في الثاني نحو: «الحقْ كندة، وانهكْ قطناً، واسلخْ غنمك، وادمغْ خلفاً» وما أشبه ذلك؛ غير أنه لا طريق إلى معرفة تقارب الحروف إلا بعد معرفتها ومعرفة مخارجها وأقسامها، وهي تسعة وعشرون حرفاً، وهي معروفة، وقد تبلغ خمسة وثلاثين حرفاً بحروف مستحسنة، وهي النون الخفيفة، وهمزة بين بين، والألف الممالة، وألف التفخيم وهي التي ينحى بها نحو الواو، نحو: «الصلوة»، والصاد كالزاي، والشين كالجيم؛ وتبلغ نيفاً وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة، وهي القاف التي بين القاف والكاف، والكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف،

(١) السته: الاست.

(٢) الطنب: حبل الخباء والسرادق ونحوهما. والجمع: أطناب.

(٣) الحرض: الأشنان (نوع من الشجر) الذي تغسل به الأيدي بعد الطعام. أو هو رمادٌ إذا أحرق ورشّ عليه الماء انعقد وصار كالصابون تنظف به الأيدي والملابس.

والجيم التي كالشين، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء، وحكى أبو بكر[١] الضاد الضعيفة المبدلة من التاء. وحكي أنَّ منهم من يقول في: «اثرُد[٢]: اضرد». ومخارجها ستة عشر مخرجاً:

(فالأول) للهمزة، والألف، والهاء، وهو من أقصى الحلق مما يلي الصدر.

(والثاني) للعين والحاء، وهو من وسط الحلق.

(والثالث) للغين والخاء، وهو من أدنى الحلق مما يلي الفم.

(والرابع) للقاف، وهو من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك.

(والخامس) للكاف، وهو أسفل من ذلك وأقرب إلى مقدم الفم.

(والسادس) للجيم، والشين، والياء، وهو من وسط اللسان، بينه وبين الحنك الأعلى.

(والسابع) للضاد، وهو من أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس، وهي من الجانب الأيسر أسهل.

(والثامن) للام، وهو من أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرَفه.

(والتاسع) للنون، وهو من فوق ذلك، فويق الثنايا[٣].

(والعاشر) للراء، وهو من مخرج النون إلا أنّ الراء أدخل بطرف اللسان في الفم، ولها تكرير في مخرجها.

(والحادي عشر) للطاء، والتاء، والدال، وهو من بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا.

(والثاني عشر) للصاد، والسين، والزاي، وهو من طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى، وتسمَّى هذه الحروف الثلاثة حروف الصفير.

---

(١) هو محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، أبو بكر، المعروف بمَبْرَمَان. من كبار العلماء بالعربية. عاش في بغداد وتوفي سنة ٣٤٥ هـ.

(٢) ثرد: فتّ. ومنه الثريد والثريدة: وهو ما فُتّ من الخبز.

(٣) الثنايا: الأسنان الأربع التي في مقدم الفم، اثنتان من فوق واثنتان من أسفل.

(والثالث عشر) للثاء، والذال، والظاء، وهو من بين طرف اللسان، وأطراف الثنايا العليا.

(والرابع عشر) للفاء، وهو من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا.

(والخامس عشر) للباء، والميم، والواو، وهو من بين الشفتين.

(والسادس عشر) للنون الخفيفة، وهو من الخياشيم، ولا عمل للسان فيها.

فهذه مخارج الحروف، وهي تنقسم إلى: المهموسة، والمجهورة، والمذلقة، والمصمتة، والشديدة، والرخوة، وما بين الشديدة والرخوة، والمطبقة، والمفتوحة، والمستعلية، والمنخفضة، والمعتلة. فالمهموسة عشرة أحرف: الهاء، والحاء، والخاء، والكاف، والسين، والشين، والصاد، والتاء، والثاء، والفاء، ويجمعها قولك: «سَتَشْحَثُكَ خَصَفَه»[1]؛ والمجهورة، ما عدا هذه العشرة وهي تسعة عشر حرفاً، ويجمعها: «مدّ غطاء جعظر[2] وقل نـدّ ضيـزن». والمذلقة ستة أحرف: «اللام والنون، والراء، والميم، والباء، والفاء» ويجمعها: «فرّ من لبّ». والمصمتة ما عدا هذه الستة. والشديدة ثمانية أحرف، ويجمعها: «أَجَدْتَ طَبَقَك»، وكذلك ما بين الشديدة والرخوة ثمانية أيضاً يجمعها قولك: «نوري لامع»، والرخوة ما عداهما. والمطبقة أربعة أحرف: «الصاد، والضاد، والطاء، والظاء»، والمفتوحة ما عدا هذه الأربعة. والمستعلية سبعة أحرف، أربعة منها هي التي ذكرنا أنها مطبقة، والثلاثة الأُخَر: «القاف، والغين، والخاء»؛ والمنخفضة ما عدا هذه السبعة. والمعتلّة أربعة أحرف: «الهمزة، وحروف المدّ واللين، وهي الألف، والياء، والواو».

ومعنى المهموسة أنّها حروف أضعف الاعتماد عليها في مواضعها فجرى النفس معها فأخفاها؛ والهمس الصوت الخفيّ، فلذلك سمّيت مهموسة. ومعنى المجهورة أنها حروف أشبع الاعتماد في موضعها، فمنعت النفس أن يجري معها، فخرجت ظاهرة، والجهر هو الإظهار، ولذلك سميت مجهورة. ومعنى المذلقة

(١) شحث وشحذ: سنَّ. والخصفة: قطعة مما يخصف به النعل.

(٢) الجعظر: الضخم العجيزة إذا مشى حركها. والجعظري: القصير الغليظ الفظ، والمتكبر الجافي عن الموعظة.

أنَّها حروف لها فضل اعتماد على ذلق اللسان وهو طرفه، ولذلك سمّيت مذلقة. ومعنى المصمتة أنها حروف ليس لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان، وأصمتت بأن تختصّ بالبناء إذ كانت الكلمة رباعيَّة أو خماسية، ولذلك سمّيت مصمتة. ومعنى الشديدة أنها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت، فلذلك سمّيت شديدة. ومعنى الرخوة أنها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت فلذلك سمّيت رخوة. ومعنى ما بين الشديدة والرخوة أنها حروف لا مفرطة في الصلابة، ولا ظاهرة الضعف، بل هي في اعتدال بينهما، ولذلك كانت بينَ الشديدة والرخوة. ومعنى المطبقة أنها حروف يرتفع بها اللسان إلى الحنك الأعلى فينطبق عليها، فتصير محصورة، ولذلك سمّيت مطبقة؛ ومعنى المفتوحة أنّها حروف لا يرتفع اللسان بها إلى الحنك الأعلى، فينفتح عنها، ولذلك سمّيت مفتوحة. ومعنى المستعلية أنَّها حروف تستعلي إلى الحنك الأعلى، ولذلك سمّيت مستعلية. ومعنى المنخفضة عكس ذلك. ومعنى المعتلة أنها حروف تتغيَّر بانقلاب بعضها إلى بعض بالعلل الموجبة لذلك، ولذلك سمّيت معتلَّة، وسمّيت الألف، والياء، والواو، حروف المدّ واللين؛ أمَّا المدّ فلأن الصوت يمتدُّ بها، وأمَّا اللّين فلأنَّها لانت في مخارجها واتَّسعت، وأوسعهنَّ مخرجاً الألف، وتُسمَّى «الهاوي» لهويّه في الحلق.

فهذا ما أردنا أن نذكره من معرفة مخارج الحروف وأقسامها التي يُعرف بها تقارب الحروف بعضها من بعض.

فإن قيل: فلِمَ جاز أن تدغم الباء في الميم لتقاربهما، ولا يجوز أن تدغم الميم في الباء؟ قيل: إنما لم يجز أن تدغم الميم في الباء، نحو: «أكرم بكراً» كما يجوز أن تدغم الباء في الميم نحو «اصحب مطراً» لأن الميم فيها زيادة صوت وهي الغنَّة، فلو أدغمت في الباء لذهبت الغنَّة التي فيها، بخلاف الباء فإنَّه ليس فيها غنَّة تذهب بالإدغام، فكذلك أيضاً لا يجوز أن تدغم الراء في اللام، كما يجوز أن تدغم اللام في الراء، لأنَّ في الراء زيادة صوت وهو التكرير، فلو أدغمت في اللام لذهب التكرير الذي فيها بالإدغام؛ بخلاف اللام فإنّه ليس فيها تكرير يذهب بالإدغام.

فأمَّا ما روي عن أبي عمرو[١] من إدغام الراء في اللام في قوله عزَّ وجلَّ:

---

(١) أبو عمرو بن العلاء. وهو زبَّان بن عمار التميمي المازني البصري المتوفى سنة ١٥٤. من أئمة اللغة والأدب، وأحد القراء السبعة.

﴿نغفر لكم خطاياكم﴾[١] فالعلماء ينسبون الغلط في ذلك إلى الراوي لا إلى أبي عمرو، ولعلَّ أبا عمرو أخفى الراء، فخفي على الراوي فتوهمه إدغاماً؛ وكذلك كلّ حرف فيه زيادة صوت، لا يدغم في ما هو أنقص صوتاً منه؛ وإنَّما لم يجز إدغام الحرف في ما هو أنقص صوتاً منه، لأنَّه يؤدّي إلى الإجحاف به، وإبطال ما له من الفضل على مقاربه.

فإن قيل: فلام التعريف في كم حرفاً تُدغم؟ قيل: في ثلاثة عشر حرفاً وهي: «التاء، والثاء، والدال، والذال، والراء، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والنون» نحو: «التائب، والثابت، والداعي، والذاكر، والراهب، والزاهد، والساهر، والشاكر، والصابر، والضامر، والطائع، والظافر، والناصر» فهي أحد عشر حرفاً من حروف طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان، وهما الضاد، والشين؛ وإنَّما أدغمت لام التعريف في هذه الحروف لوجهين:

أحدهما: أنَّ هذه الحروف مقاربة لها.

والثاني: أنَّ هذه اللام كثر دورها في الكلام، ولذلك تدخل في سائر الأسماء، سوى أسماء الأعلام، والأسماء غير المتمكنة[٢]، ولمّا اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف، وكثرة دورها في الكلام، لزم فيها الإدغام؛ وأمَّا من أظهر اللام على الأصل، فمن الشاذّ الذي لا يعتد به.

فإن قيل: فما الأصل في: «ستّ، وبلعنبر»؟ قيل: أما «ستّ» فأصلها سدس بدليل قولهم في تصغيره «سديس»، وفي تكسيره: «أسداس»، إلا أنهم أبدلوا من السين تاءً، كما أبدلوا من التاء سيناً في «اتّخذ» فقالوا: «استخذ» فلمّا أبدلوها ههنا من السين تاء صار إلى «سدت»، ثم أدغموا الدال في التاء فصار إلى: «ستّ». وأمَّا بلعنبر فأصله «بنو العنبر»، إلا أنَّهم حذفوا الحرف المعتلّ لسكونه وسكون اللام، ولم يمكنهم الإدغام لحركة النون وسكون اللام، فحذفوا النون بدلاً من

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٥٨.

(٢) الاسم المتمكن: أي اسم راسخ القدم في الاسمية، وهو ما يجري عليه الإعراب، أي ما يقبل الحركات الثلاث كـ (زيد). وغير المتمكن: ما لا يجري عليه الإعراب.

الإدغام، ومن ذلك قولهم «بلعمّ» يريدون «بني العمّ»، قال الشاعر: [الطويل]

إذا غاب غَدْواً عنك بَلْعَمٌّ لم يَكُنْ جليداً ولم تعطف عليك العواطِفُ[(١)]

ومن ذلك قولهم: «عَلْمَاء بنو فلان» يريدون: «على الماء»، قال الشاعر: [الطويل]

غـداة طَفَـتْ علْمَـاءِ بكـرُ بـن وائِـلٍ وَعَاجَتْ صُدُورُ الخيل شَطْرَ تميمِ[(٢)]

يريد: «على الماء» وهذا كلّه ليس بمطّرد في القياس، وإنّما دعاهم إلى ذلك كثرة الاستعمال، وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه. فاعرفه تصب إن شاء الله تعالى.

انتهـى

(١) لم أقف على نسبة هذا البيت. والغدو: هو الغد، أي اليوم الذي يأتي بعد يومك، وقد حذفت لامه من غير عوض، ولا يأتي تاماً إلا في الشعر. والجليد: الصبور.

(٢) البيت لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧٤؛ والحماسة الشجرية ١/ ٢٢١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٨؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠/ ١٥٤. وبكر بن وائل وتميم: قبيلتان من العدنانية، كان بينهما في الجاهلية وقائع شهيرة كثيرة.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس القوافي

فهرس الأرجاز

قافية الهاء

قافية الياء

فهرس أنصاف الأبيات

قائمة المصادر والمراجع

- **ابن الأنباري وجهوده في النحو**: جميل علوش - الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٨١ .
- **أدب الكاتب**: ابن قتيبة - مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٢ .
- **أساس البلاغة**: الزمخشري - دار المعرفة، بيروت ١٩٨٢ .
- **أسرار العربية**: ابن الأنباري - ليدن ١٨٨٦ . بعناية المستشرق سيبولد .
- **أسرار العربية**: ابن الأنباري - دمشق ١٩٥٧ . تحقيق محمد بهجة البيطار .
- **الأصمعيات**: الأصمعي - دار المعارف، مصر، لا ت .
- **الأعلام**: الزركلي - دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٦ .
- **الأغاني**: الأصفهاني - المؤسسة المصرية، القاهرة، لا ت .
- **الأمالي**: القالي - دار الكتاب العربي، بيروت، لا ت .
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**: ابن الأنباري - دار الفكر، بيروت، لا ت .
- **أوضح المسالك**: ابن هشام - دار الجيل، بيروت ١٩٧٩ .
- **الإيضاح في علل النحو**: الزجاجي - دار النفائس، ليدن ١٩٧٣ .
- **البداية والنهاية**: ابن كثير - دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧ .
- **بغية الوعاة**: السيوطي - دار الفكر، بيروت ١٩٧٩ .
- **البيان والتبيين**: الجاحظ - دار الجيل، بيروت، لا ت .
- **الجامع لأحكام القرآن**: القرطبي - دار الشام للتراث، بيروت، لا ت .
- **جمهرة أشعار العرب**: القرشي - دار القلم، دمشق ١٩٨٦ .
- **جمهرة اللغة**: ابن دريد - دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧ .
- **ابن جنّي النحوي**: فاضل السامرائي - دار النذير، بغداد ١٩٦٩ .
- **الحيوان**: الجاحظ - دار الجيل ودار الفكر، بيروت ١٩٨٨ .
- **الخصائص**: ابن جنّي - دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢ .

ـ **طبقات فحول الشعراء** : ابن سلام ـ مطبعة المدني، القاهرة ١٩٧٤ .

ـ **العقد الفريد** : ابن عبد ربه ـ دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٨٣ .

ـ **عيون الأخبار** : ابن قتيبة ـ دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٦ .

ـ **كتاب الصناعتين** : أبو هلال العسكري ـ المكتبة العصرية، صيدا ١٩٨٦ .

ـ **كشف الظنون** : حاجي خليفة ـ دار الفكر، بيروت ١٩٨٢ .

ـ **لسان العرب** : ابن منظور ـ دار صادر، بيروت، لا ت .

ـ **المستقصى في أمثال العرب** : الزمخشري ـ دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧ .

ـ **معجم الأدباء** : ياقوت الحموي ـ دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٧٩ .

ـ **معجم البلدان** : ياقوت الحموي ـ دار صادر، بيروت، لا ت .

ـ **معجم الشعراء** : المرزباني ـ مكتبة القدسي، القاهرة ١٩٨٢ .

ـ **معجم ما استعجم** : البكري ـ عالم الكتب، بيروت ١٩٨٣ .

ـ **معجم متن اللغة** : أحمد رضا ـ مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٨ .

ـ **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** : محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار الحديث، القاهرة ١٩٨١ .

ـ **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية** : إميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٦ .

* وقد اعتمدنا على هذه الموسوعة بشكل أساسي في تخريج الشواهد الشعرية الواردة في الكتاب .

ـ **معجم مقاييس اللغة** : أحمد بن فارس ـ دار الفكر، بيروت، لا ت .

ـ **المعجم الوسيط** : مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ١٩٧٢ .

ـ **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي** : عفيف دمشقية ـ معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٨ .

ـ **الموسوعة العربية الميسرة** : محمد شفيق غربال ـ دار الشعب، القاهرة ١٩٥٩ .

ـ **الموشح** : المرزباني ـ القاهرة ١٩٦٥ .

ـ **وفيات الأعيان** : ابن خلكان ـ دار الثقافة، بيروت، لا ت .

فهرس المحتويات